المركز الجامعي - مغنية-
معهد الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

محاضرات في منهجية العلوم القانونية

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك
السداسي الثالث والرابع

من إعداد الأستاذة:
د. أريوط وسيلة

السنة الجامعية: 2022- 2023

مقدمة

يلعب رجال القانون أدوارا متعددة في المجتمع أيا كانت صفتهم (قضاة، محامون، كتاب عدل، أساتذة)، ويحتاج طالب الحقوق الذي يسعى لأن يكون أحد هؤلاء إلى لبنة من المعلومات القانونية كي يتمكن من البناء عليها في دراسته والقيام بمهامه وواجباته.

كيفية جمع هذا الأساس أو اللبنة من المعلومات وتنظيمها وإدراجها في مستندات خطية تعد إحدى المهارات التي يجب اكتسابها وتوسيعها خلال السنوات الأولى من دراسة القانون واثناء تطبيقها فيما بعد كآليات وطرق وأساليب لجمع المعلومات القانونية واستثمارها في حينها وفي مكانها. وهذا ما يسمى بالمنهجية القانونية موضوع هذه الدراسة.

إذن من هنا تظهر أهمية المنهجية في مجال القانون كأداة فكر وتنظيم وتخطيط وتنفيذ وإبداع، لماذا؟ لأنها تعلم الطالب كيف يبحث، كيف يكتب، كيف يعرض، كيف يناقش وكيف يستخدم قدراته الفكرية استخداما سديدا في استخراج المسائل القانونية من خلال الوقائع المعروضة عليه، كيف يبحث عن الحلول القانونية لها، ومن ثم كيفية عرض هذا الحل بطريقة علمية وأسلوب مقنع.

من هنا يمكن القول أن المنهجية بمفهومها الفلسفي هي الفكر السائد و المتبع في البحوث العلمية، و بمفهومها العلمي هي أحسن الطرق و الأساليب التي يتبعها العقل البشري لمعالجة أو دراسة موضوع أو مسألة معينة بغية التوصل و الكشف عن الحقيقة لإقناع الذات أو لإثبات حقيقة ما لإقناع الغير.

ولأن القانون واسع جدا لا يمكن للعقل البشري أن يحفظه، لكن من جهة أخرى يمكن للعقل العادي أن يستخدم وسائل ليتعلم كيف يبحث عن حل أو قاعدة قانونية، فإن وجدها عرف معناها وإذا عرف معناها بحث عن طريقة ليفسرها للآخرين وكيف يوصل قناعاته لعقل القارئ أو المستمع، هذه الأساليب المعتمدة هي ما يسمى بمنهجية التفكير، هذه المنهجية تطورت مع

تطور وسائل التعليم والدراسة، لكن أصولها الأساسية تبقى ذاتها مهما تغيرت أوضاع الشخص واختلفت ظروفه.

إذن أصبح تدريس مادة المنهجية من الأمور المسلم بها في برنامج كلية الحقوق وكان إدراجها في مقررات الكلية يهدف إلى إرساء المنهج العلمي بما يمثله من طرق وأساليب تسمح بترسيخ قدرات الطالب على الفهم والتفسير واكتساب كيفية تنظيم دراساته، وإعداده للقيام بمهامه في حياته الأكاديمية والمهنية بمسؤولية وعلى أحسن وجه.

ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم هذه المحاضرات إلى قسمين أساسيين على النحو التالي:

- القسم الأول: تقنيات البحث العلمي1 (السداسي الأول)
- القسم الثاني: تقنيات البحث العلمي 2 (سداسي ثاني)

القسم الأول: تقنيات البحث العلمي1

يعد البحث العلمي أهم دلائل تقدم وتطور وازدهار المجتمعات، هذا ما جعل الاهتمام بتدريس المنهجية المعتمدة في إعداده أمرا لازما للطلبة و الباحثين على مستوى العديد من المؤسسات الأكاديمية و مراكز البحث، فإن كان هذا الأخير- البحث العلمي- المحرك الأساسي لتقدم الشعوب في مختلف مجالات الحياة أيا كانت فإن المنهجية تعد العمود الفقري للبحث العلمي ذاته، فليس هناك بحث علمي دون منهج دقيق يتناول دراسة المشكلة و يحدد أبعادها و جوانبها و مسبباتها.

إن دراسة منهجية إعداد البحث العلمي يساعد الطلبة والباحثين في مختلف المجالات بصفة عامة ومجال العلم القانوني بصفة خاصة على إنجاز بحوثهم، وذلك عن طريق تعليمهم كيفية إعداد هذه الأخيرة وكل المسائل المرتبطة بذلك ابتداء من مرحلة اختيار موضوع البحث إلى غاية كتابته وتحريره.

من هذا المنطلق تتم دراسة موضوعات هذا القسم وفقا للتقسيم التالي:

المحور الأول: مفهوم البحث العلمي، خصائصه وأنواعه.

المحور الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي.

المحور الثالث: إنجاز البحث العلمي.

المحور الأول: مفهوم البحث العلمي، خصائصه، أنواعه (مدخل لدراسة منهجية البحث العلمي)

يعد العلم من الموضوعات المعقدة التي أثارت إشكاليات فلسفية عبر التاريخ، وهو أيضا السمة الأساسية التي تحدد مدى تطور الشعوب وتقدمهم وتكوين الحضارات في الماضي والحاضر والمستقبل. وتاريخيا كلما اعتمدت الشعوب الخرافة والأساطير لتفسير الظواهر العلمية كلما انشر الجهل والفقر، وكلما اعتمدت العلم وسيلة لتفسير الظواهر كلما استطاعت أن تكون لنفسها حضارة وتثبت وجودها في التاريخ.[1]

من هذا المنطلق يمكن القول أن البحث العلمي مرتبط في تاريخه الطويل بمحاولة الانسان المستمرة لمعرفة و فهم الكون الذي يعيش فيه و معرفة سننه و آفاقه، وهي ملازمة له منذ مراحل التطور الأولى للفكر الإنساني و التطور الحضاري.[2] لهذا كان للعلم فلسفة لتكون المحدد الرئيسي لمدى تعاطي العلماء وكذا الشعوب للعلم والتعامل مع الظواهر العلمية.[3]

و تأسيسا على ما سبق صار لزاما علينا أن نبحث في مفهوم البحث العلمي، و في مفهوم هذه التركيبة اللفظية سواء لغة أو مضمونا ونعرج بعدها على الحديث عن أهم الخصائص المميزة له، لنخوض بعدها في البحث في أنواعه وتلكم العناصر التي تنطوي تحت لواء المحور الأول من البرنامج المقرر.

---

[1] – رشيد شميم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر، القبة، الجزائر، 2018، ص 07

[2] – محمد زيان عمر، البحث العلمي، مناهجه وتقنياته، طبعة رابعة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص 10

[3] – رشيد شميم، نفس المرجع، ص07.

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي

يبحث هذا الجزء في مفهوم البحث العلمي وعلاقته بالمكونات الثقافية المتصلة به، ومميزاته وأهدافه ووظائفه، وأدواته، وأهميته، لكن قبل الخوض في متعلقاته تلك لا بد من إيجاد تعريف شامل له، ولا يتسنى لنا التوصل لذلك إلا من خلال تفكيك المصطلح والعودة لتركيبه مجددا، لنخرج في الأخير لتعريف شامل للبحث العلمي، وعليه سنبدأ بتعريف الجزء لنصل لتعريف الكل وفقا لما سيتم التطرق إليه كل في مطلب منفصل.

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي

حقيقة قد يصعب إيجاد تعريف متفق عليه للبحث العلمي وذلك راجع لصعوبة إيجاد تعريف متفق عليه للعلم في حد ذاته، وذلك راجع لأسباب عديدة تتصل في مجملها بشروط صحة التعريف من الناحية المنطقية، لكن سنحاول رغم ذلك ان ندرج تعريفا للبحث العلمي يكون على الأقل شاملا وملما وحتى وان لم يكن متفقا عليه ولكن لن يتسنى، ذلك إلا من خلال الخوض في مفاهيم مختلفة على النحو المبين أدناه.

الفرع الأول: المقصود بكلمتي بحث وعلم

عبارة البحث العلمي مكونة من كلمتين، لهذا لا بد من تبيان المقصود بكل كلمة على حده، وكلمة علم على حده لنخلص في الأخير إلى وضع تعريف شامل للبحث العلمي.

أولا: المقصود بكلمة بحث

لتوضيح المقصود بكلمة بحث سنعرفها لغة واصطلاحا على النحو التالي:

أ- ***البحث لغة*** كلمة مشتقة من الفعل بحث، وأن تبحث عن الشيء معناه أن تسأل عنه وتستخبر بمعنى فتش، نقب، طلب، سأل، تحرى، حاول، تقصى، تتبع[4] ومن هنا يعني البحث الطلب والتفتيش والتقصي عن حقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور.

---

[4] – ابن منظور الافريقي، معجم لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، دون سنة نشر، ص233

ب- **اصطلاحا:** فهو المجهود المبذول في موضوع من المواضيع بغرض الوصول إلى نتيجة أو هو الجهد الذهني المبذول للوصول إلى المعرفة أو الحقيقة.[5]

ويمكن أن يكون البحث ذلك الجهد المبذول في المسائل القانونية لغرض البحث عن القواعد القانونية التي تحقق العدالة والأمن والاستقرار للعلاقات التي تنشأ بين أفراد المجتمع.

سبق وأن ذكرنا أن إيجاد تعريف متفق عليه للعلم أمر صعب تحقيقه، نظرا لأن المواضيع الموجهة للعلوم المختلفة ليست ذات طبيعة واحدة،[6] لكن هذا لا يمنع من البحث في تعريف من الأصل وعليه يمكن القول إن كلمة علمي صفة منسوبة للعلم ومن هنا ينبغي علينا تعريف العلم وتمييزه عما يقاربه ويشابهه من مصطلحات.

ثانيا – المقصود بالعلم

أ- العلم **لغة:** هو إدراك الشيء بحقيقته وهو اليقين والمعرفة.[7]

ب- **اصطلاحا:** هو مجموعة المبادئ والقواعد التي تشرح الظواهر والعلاقات القائمة بينها، يقوم على مجموعة من المناهج الموثوق بها التي يتبعها الباحث لتفسير الظواهر والحقائق التي يتم التأكد من صحتها بواسطة التجريب أو العقل.[8]

وبمفهوم آخر العلم هو مجموع المعارف الوضعية في اختصاص معين، منسقة حسب مبادئ واضحة ومؤكدة بطريقة عقلية، في مقابل الشائعة بين عامة الناس والماورائيات والفلسفة التقنية والفن والدين.[9]

---

[5] – آيت منصور كمال، طاهير رابح، منهجية البحث العلمي، منهجية اعداد البحث العلمي، دار الهدى للطباعة، عين ميلة، 2003، ص 07

[6] – صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2019، ص07.

[7] –ابن منظور، المرجع السابق، ص 124

[8] – هاني محمد كامل المنايلي، اعداد البحث القانوني، كيف تعد بحثا قانونيا متميزا، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، ص18.

[9] – جبور عبد النور، المعجم الأدبي، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1984، ص 379.

هناك من يعرفه أيضا على أنه ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بكيان مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة والتي تحكمها قوانين عامة، تحتوي على طرق ومناهج موثوق بها لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدراسة.[10]

أما في **الوقت الحالي** تستخدم كلمة علم للدلالة على مجموعة المعارف المؤيدة بالأدلة الحسية وجملة القوانين التي اكتشفت لتعليل الحوادث الطبيعية تعليلا مؤسسا على تلك القوانين الثابتة.

الفرع الثاني: تمييز العلم عما يقاربه من مصطلحات.

كي يتوضح لنا مفهوم العلم ومعناه أكثر، لا بد من تمييزه ما قد يختلط به من مصطلحات نظرا للتشابه الوارد بينهما من جهة أو لأنها لصيقة به من جهة أخرى وذلك في غالب الأحيان.

أ- تمييز العلم عن المعرفة

لا شك من أن المعرفة تعتبر ضرورية في حياة الانسان لأن معرفة الحقائق هي التي تمكنه من فهم المسائل التي يواجها يوميا، فبفضل ما يحصله من معارف يومية يمكنه تجاوز وتخطي العقبات التي تحول دون تحقيق أهدافه وتمكنه من تسطير الخطط التي تمكنه من تدارك الأخطاء.[11] ومن ثم فإن الخوض في مسألة تمييز العلم عن المعرفة يستدعي منا تعريف المعرفة ابتداء لنمر بعدها لذكر أقسامها لنخلص في الأخير لتمييزها عن العلم.

1- تعريف المعرفة

العلم والمعرفة قد يتحدان من حيث المعنى اللغوي إلا أنهما يختلفان اصطلاحا، ومن هنا تعرف **المعرفة اصطلاحا** على أنها مجموعة من المفاهيم والمعتقدات والتصورات والأفكار التي يكتسبها الانسان نتيجة محاولاته الدائمة لفهم الظواهر المحيطة به.[12]

---

[10] – عمار بوحرش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 8.

[11] – نفس المرجع، ص 07.

[12] – رشيد شميشم، المرجع السابق ، ص 19.

إذن تعد المعرفة في أبسط معانيها ذلك التصور العقلي لإدراك معنى الشيء بعد أن كان غائبان ومن ثم يمكن القول عنها بانها ذلك الرصيد والكم الهائل من المعلومات والمعارف التي تمكن الانسان أن يحصلها عبر التاريخ من خلال حواسه وفكره.[13]

2- أقسام المعرفة

المعرفة تأتي على ثلاثة أقسام يمكن التفصيل فيها على النحو الآتي:

- **معرفة حسية:** هي التفسيرات والحلول التي توصل إليها الانسان عن طريق حواسه، وتبدأ بالملاحظة البسيطة العفوية التي يعقبها تفسير مباشر وعفوي من طرف الانسان، كإدراكه لتعاقب الليل والنهار، تقلب الأحوال الجوية، إلا ان هذا النوع من المعرفة لا يرقى إلى مرتبة المعرفة العلمية لأن هذه الأخيرة تقوم على الربط بين الظواهر وتحديد أسباب وقوعها، ولكن قد تكون المعرفة الحسية بداية للمعرفة العلمية إذا ما أراد الانسان البحث في مسببات هذه الظواهر.[14]

- **معرفة فلسفية تأملية:** هذا النوع من المعرفة يتطلب النضج الفكري والتعمق في دراسة الظواهر الموجودة، هذا يتطلب الالمام بمجموع قوانين وقواعد علمية لاستنباط الحقائق، وذلك عن طريق البحث وإقامة الدليل على النتائج التي تم التوصل اليها، والتي تعبير عن الحقيقة والمعرفة الصحيحة والحقيقية للمسألة أو الموضوع.[15]

---

[13] – فريدة سقلاب، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، موجهة لطلبة السنة الثانية جدع مشترك، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعية عبد الرحمان بن ميرة، بجاية، السنة الجامعية 2018/2017، ص06.

[14] – رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 19.

[15] – فريدة سقلاب، المرجع نفسه، ص 06.

ومن هنا يمكن القول بأن هذا النوع من المعرفة أكثر تعمقا من المعرفة الحسية، لأنه مبني على التأمل والتفكير في مشكلات تؤرق الانسان كأسباب الخلق والموت... وهي مشكلات غير مادية ترتبط بالعالم الميتافيزيقي.[16]

- **المعرفة العلمية:** هي معرفة منظمة لأنها تقوم على المناهج وأساليب البحث، ولا يتوصل إليها الانسان عفويا كما في المعرفة الحسية، وانما بإصرار وقصد وتأتي على نوعين:

- **معرفة علمية فكرية:** يستخدم فيها الباحث أدوات عقلية كالاستدلال لدراسة ظاهرة ويصل إلى نتائج يمكن التأكد من صحتها عن طريق العقل، فتشكل تلك النتائج المعرفة الفكرية، وتجدر الإشارة هنا إلى ان المعرفة العلمية الفكرية تختلف عن المعرفة الفلسفية من حيث المنهج والموضوع، كون موضوع المعرفة الفلسفية هو الظواهر غير المادية بينما موضوع المعرفة الفكرية هو الظواهر المادية كظاهرة الدولة، القانون، الأمة...

- **معرفة علمية تجريبية:** هي مجموع الحلول والتفسيرات للظواهر سواء كانت طبيعيـــــــة او اجتماعية والتي توصل إليها الانسان بدء بالملاحظة ثم الفرضية ثم التجريب، وهذا النوع من المعرفة موثوق به أكثر من غيرها، إلا ان هذا الحكم نسبي لأن الثقة في النتائج تتوقف على إمكانية ضبط المتغيرات والدقة في تطبيق المنهج سواء كان تجريبيا أو غيره ولا تتوقف على مدى إمكانية إعادة التجربة.

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن الفرق بين العلم والمعرفة كون هذا الأخير جزء من المعرفة بل هو أهم عنصر فيها لأنه يتصف باليقينية أكثر من غيره، ومن هنا تعد المعرفة أوسع من العلم بل أشمل منه.

---

[16] – رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 19.

ب- تمييز العلم عن الثقافة

الثقافة تعبر عن كل القيم المادية والروحية التي يخلقها المجتمع على مر التاريخ، فهي عبارة عن ظاهرة تاريخية، يتحدد تطورها بتتابع النظم الاجتماعية والاقتصادية، وتعد كذلك ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة العقيدة، الأخلاق .... إلى ما ذلك من المكتسبات والقدرات التي يحصلها الشخص بصفته فردا في المجتمع، بالإضافة إلى أنماط الحياة والسلوك بالمجتمع.[17]

إذن الثقافة تعرف على أنها أنماط تفكير وعادات اجتماعية ومعارف وعلوم وفنون وقيم إنسانية ومعتقدات يشترك فيها أفراد جيل معين ثم تتناقلها الأجيال، وبناء على هذا نستطيع الجزم بأن الثقافة أوسع من العلم وما يعد هذا الأخير إلا عنصرا فيها ولكنه يعد أشد فاعلية.[18]

أو بعبارة أخرى العلم تأسيسا على ما قيل سابقا لا يتعدى كونه فرعا من فروع الثقافة، لكن بالمقابل يعد مؤثرا فعالا فيها حيث يعتبر من أبرز فروع وعوامل الثقافة فاعلية وتأثيرا في حياة المجتمع وبالتالي الثقافة ذاتها.

ت- العلم والفن

1- **الفن لغة** هو جمال الشيء وحسنه، وحسن القيام بالعمل، وهو المثل الأعلى في تطبيق وانجاز فكرة أو عاطفة ما.

2- اما **اصطلاحا** فهو المهارة الإنسانية والقدرة على الابتكار والابداع وهي صفات غير متوفرة للجميع[19]، وبمفهوم آخر هو عبارة عن مهارة إنسانية تترجم قدرته على الابداع والخلق، هذا ما يتوقف على عدة عوامل ومواصفات تختلف وتتغير من شخص لآخر كدرجة الذكاء وقوة الصبر وصواب الحكم والاستعدادات القيادية لدى الأشخاص.

---

[17] –فاضلي ادريس، الوجيز في منهجية البحث العلمي، ورد دون دار نشر، و دون مكان نشر، 2003، ص 166

[18] – رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 21.

[19] – عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 12.

ومن ثم يمكن توضيح الاختلاف بين العلم والفن من خلال النقط التالية:

- **من حيث الموضوع**

موضوع العلم يتمحور حول اكتشاف النظريات وتفسير العلاقات القائمة بين الظواهر بينما موضوع الفن هو الإجراءات والأساليب العملية لإنجاز فكرة أو عاطفة ما، وانجاز الفكرة يكون بتطبيق قانون معين يتضمنه العلم أو ابتكره الفنان من تلقاء نفسه، أما التعبير عن العاطفة فمثاله الأعمال الشعرية و الأعمال الأدبية الأخرى كالرواية و القصة و السيناريو و غيرها مما يكون للفنان بصمة شخصية فيها، فهذه الاعمال تعد تعبيرا صادقا لذاتية الانسان عن عاطفته عكي العلم الذي يمتاز بالموضوعية و لا يميل للذاتية بل ينبذها و تعد أبرز عوائقه.

- **من حيث الوظيفة**

الهدف من العلم هو الاكتشاف والتفسير، التنبؤ، الضبط والتحكم، بينما الهدف من الفن هو تحقيق أعلى درجة من حسن التطبيق والإنجاز بشكل تظهر فيه المهارة الشخصية والاستثنائية، فطابع الفن تطبيقي بينما طابع العلم نظري.

- **التراكمية**

الفن لا يتراكم لأنه يسير في طريق أفقي، مثاله أننا نتذوق اللوحات الفنية أو الشعر القديم أكثر من الأعمال الحالية المعاصرة، فالجديد في الفن لا يلغي القديم، عكس العلم الذي يتراكم ويلغي الجديد منه القديم، ومن ثم إذا ثبت فشل نظرية ما فإنها تعوض بنظرية أخرى وتلغى النظرية القديمة، وبهذا يسير العلم في خط متواصل بحيث ينطلق كل بحث من النقطة التي وصل إليها ما سبقه من بحوث.[20]

[20] – رشيد شمشم، المرجع السابق، ص 22،23.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن هناك فرق بين العلم والفن، كون العلم يسعى لفهم الظواهر وتفسيرها باستعمال أساليب علمية للتوصل إلى نتائج حقيقية، في حين الفن يعتمد على أساس المهارة الإنسانية التي ترتكز على الملكات الذاتية والمواهب الفردية والاستعدادات الشخصية.

هذا عن الفرق بين العلم والفن أما عن العلاقة بينهما فيمكن القول عنها بأنها علاقة تكاملية بحيث يعتبر الفن من هذه الزاوية إحدى وسائل تطبيق العلم فنقول مثلا الفن المعماري وهو حسن تطبيق الرسومات الهندسية، فهذه الأخيرة تعتبر علما وحسن إنجازها والمهارة الشخصية فيها يعتبر فنا، كما ان العلم يوفر الوسائل المادية للفن.

يجب التنويه إلى أنه إذا اجتمعت صفة العلم والفن في شخص واحد فإن ذلك يؤدي على بروز عبقرية الشخص ونبوغه وعلى هذا فإن العلم الحقيقي يجب أن تتوافر فيه خصال وأخلاقيات الفنان ويزداد عطاؤه كلما صقلت هذه المهارات والمواهب بالعلم.

بعد أن حاولنا تعريف البحث والعلم كل على حدا سنحاول دمج المصطلحين للحصول على تعريف للبحث العلمي بحيث يمكن تعريفه على أنه التقصي المنظم باتباع أساليب ومناهج علمية محددة بقصد الكشف عما لم يكشف عنه بعد أو بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد إليها.[21]

كان هذا عن البحث بصفة عامة أما عن البحث القانوني على وجه الخصوص فيمكن تعريفه من هذا المنطلق على أنه مجموعة طرق أو آليات لتحديد وجمع المعلومات الضرورية للإسهام بعملية صنع القرار القانوني، أما إذا أردنا ان نعطيه مفهوما أوسع أنه كل خطوة أو عمل يبدأ من تحليل الحقائق أو مسألة ما، وصولا إلى الاستنتاج مرورا بالتطبيق والتواصل بين نتائج البحث.[22]

---

[21] – عمار بوحوش، محمد محمود ذنيبات، المرجع السابق، ص 12.

[22] –صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، طبعة أولى، مكتبة زين الحقوقية الأدبية ش ذم م، لبنان، 2012، ص 119

بعد أن غصنا في المفاهيم المختلفة التي بلغنا بها نتيجتنا المرجوة ألا وهي الإحاطة بالمفهوم الشامل للبحث العلمي ولا نقول الدقيق، وهذا ما اتخذنا منه قاعدة للبناء عليها لنخلص لتعريف مبسط للبحث القانوني على وجه الخصوص وهذا هو مربط الفرس ومحل الدراسة كون المقياس يعنى بدراسة منهجية العلوم القانونية بالتحديد، نمر الآن للحديث عن أدوات البحث وأهدافه وأهميته ضمن طيات الفرع الثاني من هذا المطلب.

المطلب الثاني: أدوات البحث العلمي، أهدافه

سنحاول في هذا المطلب أن نتحدث عن الأساليب والإجراءات المختلفة التي يعتمد عليها البحث العلمي والمقصود هنا بالطبع أدواته دون أن نغفل الحديث عن الأهداف المرجوة من البحث وأهمية هذا الأخير.

الفرع الثاني: أهداف البحث العلمي

يقصد بأدوات البحث العلمي مجموعة الوسائل والطرق والأساليب والإجراءات المختلفة التي يعتمد عليها في جمع المعلومات الخاصة بالبحث العلمي وتحليلها، وهي متنوعة، ويتحدد استخدامها على هدي احتياجات موضوع البحث العلمي، وبراعة الباحث الابداع في ذلك[23]، ومن أهم هذه الوسائل العينة والملاحظة والمقابلة...وسنذكر كل وسيلة على نحو من التفصيل كل في نقطة مستقلة، والغاية من ذلك إعطاء معلومات تمهيدية تسهل علينا فهم بعض الأمور التي سنتطرق إليها خلال المحور الثاني الخاص بمراحل اعداد البحث العلمي.

أولا- العينات

العينة جزء من الظاهرة الواسعة، تستخدم كأساس لتقدير الكل الذي يصعب أو يستحيل دراسته بصورة كلية لأسباب تتعلق بواقع الظاهرة أو بالكلفة، أو الوقت، بحيث يمكن تعميم نتائج دراسة العينة على الظاهرة كله.[24]

---

[23] -صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 23.

[24] - نفس المرجع، ص نفسها.

وأهم ما يجب على الباحث أن يتقيد به في اختيار العينات هو أن تكون ممثلة للظاهرة المدروسة بدقة ومن ثم للوصول لذلك على الباحث أن بتقيد بالأمور التالية:

- تحديد أهداف البحث.
- تحديد مصدر العينة.
- اعداد قائمة بالمصدر الأصلي للعينة.
- انتقاء عينة مماثلة.
- الحصول على عينة مناسبة حجما.

ثانيا- الملاحظة

والمقصود بالملاحظة مشاهدة الوقائع على ما هي عليه في الواقع أو في الطبيعة، بهدف انشاء الواقعة العلمية، وتكون الملاحظة علمية حين تكون إشكالية.[25] وتنقسم الملاحظة على أساس أنواعها إلى نوعين:

- **ملاحظة بسيطة:** وهي تلك الملاحظة التي تعتمد على الحواس وحدها، وقد باتت قليلة بسبب التقدم العلمي.
- **ملاحظة بالآلة:** والآلة بمثابة امتداد للحواس، ومكملة لها تتجاوز الحاجز بين الذات والموضوع ومن ثم تكبر الصغير، تقرب البعيد.[26]

وإن نظرنا إلى الملاحظة من حيث دور الملاحظ ونجاحه في المجالات الاجتماعية، أمكننا تقسيم الملاحظات إلى نوعين ملاحظة **بالمشاركة** وملاحظة **دون المشاركة**، فعن النوع الأول فهي تجري أثناء مشاركة الباحث في الأنشطة التي يقوم بها من يقع عليهم البحث، ونجدها تكثر عند الأنثروبولوجيين، وكذلك تستخدم في دراسة أساليب التفاعل الاجتماعي بهدف جمع أكبر قدر من المعلومات، وقد تكون هذه المشاركة كاملة، أو جزئية حسب مشاركة الباحث في النشاطات، وقد تتم هذه الملاحظة دون مشاركة وتسمى هنا بالملاحظة دون مشاركة و تتم حينها بتحديد الأهداف المتوخى بلوغها بالملاحظة، و الوحدات التي ستقع

---

[25] – أنطوان مقدسي، مشكلة المعرفة، دون دار نشر، دمشق، 1969، ص86.

[26] – صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 28.

عليها هذه الأخيرة، و برمجة تنفيذها من حيث الزمان و المكان، و استقبال المعلومات في نطاق الملاحظة، بالإضافة إلى تدريب الملاحظين المشاركين على الملاحظة العلمية.[27]

ثالثا- المقابلة

المقابلة عبارة عن محادثة موجهة يقوم بها فرد مع اخر أو مع عدة أفراد بهدف الصول على المعلومات اللازمة لاستخدامها في البحث العلمي، أو في التشخيص من أجل معرفة حقيقة أمر محدد، وجوهر المحادثة السؤال والجواب، ومن هنا يتبين لنا أهمية المقابلة كأداة من أدوات البحث العلمي، نظرا لكونها الأداة الفنية والرئيسية في جمع المعلومات ودراسة الأفراد والجماعات والتحقق، بل وتعد من أفضل وسائل اختبار وتقويم الصفات الشخصية وتتيح فهما لتشخيص المشكلات الإنسانية.

والمقابلة أنواع يختلف تصنيفها حسب الأساس الذي تعتمد عليه:

- فمن حيث الهدف تقسم إلى مقابلات **مسحية** أي مقابلة تهدف إلى إجراء المسح الاجتماعي ومقابلة تشخيصية تهدف إلى فهم مشكلة معينة وتحديد أسبابها وخطورتها، ومقابلة **علاجية** تهدف إلى مساعدة العميل على معرفة علة علاجها أو التخفيف من معاناته، ومقابلة توجيهية إرشادية تهدف إلى تمكين العميل من فهم مشكلاته وحلولها على نحو أفضل. [28]
- أما من حيث الأسئلة فنجدها تنقسم إلى مقابلة **مقفلة** وهي تلك المقابلة التي تكون أسئلتها نعم أو لا، موافق أو غير موافق وتتميز حينها بسهولة تفريع وتحليل بياناتها، اما النوع الثاني فهو المقابلة **المفتوحة** وهنا تكون الأسئلة غير محددة الإجابة وتتسم الإجابات فيها بالتنوع والتصنيف والتحليل، وهناك نوع ثالث يجمع بين النوعين السابقين وهي المقابلة **المقفلة المفتوحة** وهي عبارة عن مزيج.

---

[27] – عمار بوحوش، محمد محمود ذنيبات، المرجع السابق، ص 95.

[28] –صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 36.

رابعا – الاستبيان

الاستبيان ويعرف كذلك بالاستفتاء، وهو عدد من الأسئلة المحددة يرسل بالبريد عادة إلى عينة من الافراد للإجابة عنها بصورة كتابية، ويتم اعداده على هيئة استمارة، تتحد أهدافه وأهداف المقابلة.

يتم اعداد الاستبيان من خلال إعداد عدة خطوات تتمثل في حصر الأهداف أولا، ومن ثم تحديد نوعية المعلومات المطلوبة، لنمر بعدها لتحديد نوع الاستبيان وعدد الاستبيانات اللازمة كذلك، وبالطبع يتم اعداد مسودة أولية له، واستشارة الخبراء وتعديل هذه المسودة على ضوئها، مع التعريف بالمصطلحات التي يشملها الاستبيان وتوضيح طريقة استعماله.[29]

خامسا –الوثائق العلمية

تعد الوثيقة العلمية إحدى أدوات البحث العلمي وهي جميع المصادر والمراجع التي تتضمن المواد والمعلومات التي تشكل في مجموعها الإنتاج الفكري اللازم للبحث العلمي وما يجسده في الواقع، ونظرا لأن جمع المادة العلمية تعد مرحلة قائمة بذاتها من مراحل البحث العلمي سنترك التفصيل في هذه النقطة لحينها حين نتحدث عن مراحل أعداد البحث العلمي.

سادسا–الاحصائيات

الاحصائيات هي تلك البيانات العددية الحقيقية التي تعكس مشكلات وظواهر معينة، كالظواهر الاجتماعية مثلا، إذ أن معظم البحوث والدراسات الاجتماعية في الوقت الحاضر تعتمد على طريقة العينات الإحصائية، وأساسيات ذلك في الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستنتاجي، إذ يقصد بالإحصاء الوصفي الذي يعمد إلى تلخيص البيانات ووصفها ومن ثم تحليلها حتى يسهل تفسيرها، بينما الإحصاء الاستنتاجي يتم فيه ما نستنتجه من العينة موضوع الدرس لما هو أبعد و أشمل من العينة، بمعنى نحاول التعرف على خصائص مجتمع معين بدراسة

[29] – صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 42.

جميع أفراده بعينة عشوائية، و من ثم تكون الفرص متكافئة لكل أفراد المجتمع حتى يتم اختياره في عينة.[30]

لا شك أن كل هذه الأدوات والوسائل المسخرة بغية اعداد بحوث علمية لم يتم اعمالها عبثا وإنما بغية تحقيق أهداف منشودة ومسطرة وهذا هو المربط الذي تدور حوله حلقة النقطة الموالية المتعلقة بأهداف البحث العلمي.

الفرع الأول: أدوات البحث العلمي

إن لكل بحث علمي يقوم به الباحث أهدافا مسطرة يسعى إلى تحقيقها من وراء قيامه بالبحث، إذ لا بد ان تكون هذه الأهداف منطقية وغير مستحيلة ومن الممكن تحقيقها، ومن أبرز هذه الأهداف نذكر ما يلي:

أولا: الوصف

يعد الوصف من أهم أهداف البحث العلمي، بحيث تسعى بعض الأبحاث إلى تحقيق أهداف وصفية كاكتشاف حقائق جديدة أو وصف واقع ما، ويتسنى تحقيق هذا الهدف من خلال قيام الباحث بجمع المعلومات حول الظاهرة، وتكون هذه المعلومات بمثابة الركيزة التي يرتكز عليها الباحث من أجل تفسير الظواهر وصياغة الفرضيات.[31]

ثانيا: التنبؤ

يعد التنبؤ من اهم الأمور التي يهتم بها ويركز عليها الباحث، حيث يهدف التنبؤ إلى وضع تصورات واحتمالات عن الأمور التي من الممكن ان تحدث في المستقبل لمجموعة من الظواهر،

---

[30] – جابر عبد الحميد جابر، أحمد خيري كاظم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 280.

[31] – مسعد عبد الرحمان زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتاب القانوني، القاهرة، 2009، ص 72.

فيدرس الباحث الظاهرة ثم يتوقع التغيرات التي ستطرأ عليها في المستقبل، كما يعمل على دراسة الظروف المختلفة التي تؤثر على الظاهرة.

ثالثا: التفسير

من خلال التفسير يقوم الباحث بتقديم الشرح الوافي حول الظاهرة التي يقوم بدراستها، فيقوم توضيح الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الظاهرة، كما يبحث عن الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها، ويأتي التفسير على نوعين، أولهما أبحاث تفسيرية بحثه يسعى الباحث من خلالها إلى تطوير المعرفة في موضوع البحث، أما النوع الثاني فهو الأبحاث التوضيحية التطبيقية، التي يتمخض عنها حلول علمية تفيد المجتمع بشكل عام.[32]

رابعا: التقويم

وتهدف الأبحاث العلمية على العموم إلى تقويم الظاهرة التي تتم دراستها، كما يتم التعرف على قدرتها على تحقيق الأهداف المنظمة، ومدى نسبة تحقيق أهداف البرامج المسطرة، ومن خلال هذا الهدف يتم الوصول إلى عدد من النتائج غير المقصودة، ومما يمكن الباحث من التعرف على هذه النتائج.

خامسا: الدحض والتثبت

يهدف الباحث من خلال بحثه إلى الجزم بصحة النظرية من عدمه، وذلك من خلال التجريب، كما يهدف إلى التأكد من صحة مجموعة من الأبحاث العلمية السابقة، لكن هنا يجب على الباحث ان يأخذ عينة مختلفة وبيئة تختلف عن البيئة التي أجرى فيها من سبقه من باحثين الدراسة. ويعد الهدف الرئيسي من التثبت هو تأكيد صحة البحوث السابقة او نفي صحتها من خلال دعمها بأبحاث جديدة.[33]

---

[32] – أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996، ص 25.

[33] – مسعد عبد الرحمان زيدان، المرجع السابق، ص 42.

سادسا: العصرنة

إذ أن إيجاد معارف عصرية والعمل على تطويرها من أهم اهداف البحث العلمي، حيث يسعى الباحث لاكتشاف حقائق جديدة واكتشاف معلومات تساهم في تقدم العلم وتطوره.[34]

وكما هو ملاحظ فإن أهداف البحث العلمي تفسر لنا خصائصه، إذ ما يعد هدفا للباحث يعد خاصية للبحث من ناحية أخرى، وسندرك هذا جيدا لما نفصل في خصائص البحث العلمي على النحو الذي سنراه في المبحث الثاني الذي خصصناه للحديث عن خصائص البحث العلمي وأنواعه.

المبحث الثاني: خصائص البحث العلمي وأنواعه.

نشأت العلوم نتيجة لتواجد الانسان في بيئة معينة فحاول استكشافها وأحس بحاجته إلى السيطرة على العديد من مكوناتها وهذا الإحساس دعاه إلى البحث والتقصي والاستكشاف والاختراع من أجل اشباع هذه الحاجات هذا ما جعله يتوصل للطريقة الناجعة للتفكير، وفيما سبق نداء للفطرة الإنسانية، وضعت لها أسس ومبادئ منهجية وتم اسقاطها على جانب البحث، ونستشف مما قلناه سابقا مجموعة من الدلائل التي تقودنا إلى الكشف عن أنواع البحوث العلمية وانواعها وفقا للمطلبين المكونين لهذا المبحث.

المطلب الأول: خصائص البحث العلمي

قبل أن نتطرق لخصائص البحث العلمي يقع علينا لزاما ان نتطرق للحديث عن خصائص الباحث العلمي، أي من يقوم بالبحث ننطلق منها ابتداء لنصل للحديث عن خصائص البحث انتهاء.

---

[34] – صالح طليس، المرجع السابق، ص122

الفرع الأول: خصائص ومواصفات الباحث العلمي

هناك مجموعة من المواصفات الذاتية والموضوعية التي ينبغي ان يتحلى بها الباحث بصفة عامة والباحث القانوني على وجه الخصوص ليستحق هذا اللقب وإلا سيكون عمله حينئذ مجرد نقل للمعلومات لا غير نذكر أهمها فيما يأتي بإيجاز.

أولا-المواصفات الذاتية

وتتمثل على الخصوص في المواصفات التالية:

أ- **المعرفة والثقافة:** إذ لا يمكن للباحث أن ينجح في بحثه إذا لم تكن له معارف شاملة بالموضوع المعالج لذا عليه ان يوسع قراءاته حول الموضوع، ليستخلص أفكارا تساعده على إعداد بحثه.

ب- **التجرد:** أي لا ينطلق من خلفيات تعصبية، أن يحترم آراء الآخرين.

ت- **الموضوعية:** وهي صفة مكملة لصفة التجرد، يعني أن يقوم بالتحليل المنطقي علمي للأمور وان يبتعد عن التعصب والذاتية.

ث- **الأمانة:** معناه نقل أفكار الآخرين كما هي دون تشويه للحقائق، وعند الاستعانة بهذه الآراء لا بد من نسبها لأصحابها.

ج- **المواجهة:** أي عدم التراجع أمام الصعوبات، بل لا بد من مواجهتها والتصدي لها.[35]

ح- **عدم المبالغة:** أي الابتعاد عن الأسلوب الانشائي والابتعاد عن الحشو الاطناب والاستطراد الذي لا يجوز في البحث القانوني على وجه الخصوص.

ثانيا-المواصفات الموضوعية

ويمكن إيجازها في النقط الآتي ذكرها تباعا:

[35] -صالح طليس، المرجع السابق، ص 127.

أ- **أن يكون حذرا:** الحذر من الخروج عن الموضوع الأساسي للبحث، كذلك يجب عليه أن يحذر من الوقوع في الخطأ.

ب- **البرهان والحجة:** ألا يبدي الباحث آراءه الشخصية دون أن يدعمها بالدليل والتبرير والبرهان.

ت- **أن يكون دقيقا:** وذلك بابتعاده عن المصادر أو الاقتباسات أو النتائج أو التواريخ غير الدقيقة.[36]

الفرع الثاني: مميزات البحث العلمي.

يمتاز البحث العلمي بمجموعة من المميزات لا يصلح أن نسميه بحثا علميا إلا إذا توافرت فيه مجموعة من المواصفات والخصائص نذكر أهمها.

أ- البحث العلمي بحث منظم ومضبوط

ويقصد بهذه الخاصية أن البحث العلمي نشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط، حيث أن القوانين والنظريات قد تحققت واكتشفت بواسطة نشاط عقلي منظم ومهيأ جيدا،[37] معناه أن البحث العلمي ليس وليد الصدفة وإنما هو نشاط عقلي يقوم به الباحث يتصف بالتنظيم والدقة في الإنجاز، ذلك أن الملاحظات والفرضيات والملاحظات والتجارب والنظريات والقوانين تم تحقيقها واكتشافها بواسطة جهود عقلية منظمة.[38]

ومن هنا يمكن القول إن البحث العلمي في مجال العلوم القانونية وغيرها ليس بحث عشوائي ولا فوضوي، بل هو بحث منظم ومرتب ومضبوط، يسم بترابط وتناسق جزئياته المختلفة، ويتم اعداده بأسلوب علمي يؤدي الغرض المنشود ألا وهو كشف الحقائق وتقديمها للقارئ على أحسن وجه مما يولد الثقة في النتائج المتوصل إليها.

---

[36] – صالح طليس، المرجع السابق، ص 128.

[37] – معداوي نجية، الوافي في منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، مع نماذج تطبيقية، طبعة أولى، دار الإخلاص للنشر، وهران، 2020، ص 20.

[38] – عبد المجيد لخذاري، منهجية البحث العلمي القانوني، دار الخلدونية، الجزائر، 2020، ص61.

ب- البحث العلمي حركي تجديدي

ذلك أن البحث العلمي ينطوي دائما على تجديد وإضافة معرفية عن طريق استبدال مستمـــــر ومتواصل للمعارف المتجددة[39]، حيث ان الباحث قد يكمل البحوث السابقة ويصححها، يضيف إليها ويكمل نقائصها أو يوضح أمرا غامضا، إذن البحث العلمي يعمد دائما لاكتشاف الجديد، سواء كان ذلك ابتداء أم بالتفسير أم بالتطور وتحقيق الأفكار المتداولة.[40]

فالحقيقة العلمية حقيقة نسبية ترتبط بفترة زمنية معينة محددة لتدخل مجال النسيان بظهور حقيقة جديدة، فهي لا ترتبط بباحث معين ولا زمن محدد بل تتطور ولا تتوقف عند حد معين ما يؤكد موضوعية البحث لا ذاتية الباحث.

ت- البحث العلمي عام ومعمم

البحث العلمي لا يخص الباحث فقط بل هو إضافة للمعرفة الإنسانية التي يستفيد منها كل انسان، أي لأن المعلومات والمعارف تكون معممة وفي متناول الجميع حتى تكتسب الصفة العلمية، وهي عامة تتناول كل مجالات العلوم.[41]

ث- البحث العلمي بحث موضوعي

بحيث يجب الالتزام بالمقاييس العلمية وإدراج الحقائق والوقائع التي تدعم أو تناقض وجهة النظر، فيجب على الباحث الاعتراف بالنتائج المستخلصة، حتى ولو كانت لا تنطبق مع تصوراته وتوقعاته.[42]

---

[39] -معداوي نجية، المرجع السابق، ص 20.

[40] – تومي أكلي، مناهج البحث و تفسير النصوص في العلوم القانونية، طبعة ثانية، برتي للنشر، 2019،ص 53.

[41] -رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 38.

[42] – عائشة بوعزم، منهجية البحث العلمي، دار الإخلاص والصواب، وهران، 2020، ص 82.

هذا يعني أن كل خطوات البحث العلمي تتم بشكل موضوعي بعيدا عن الذاتية والشخصية والتحيز، ويحتم هذا الأمر على الباحثين ألا يسمحوا لمشاعرهم وآرائهم الشخصية أن تؤثر على النتائج التي يمكن التوصل إليها.

ج- البحث العلمي بحث تجريبي

ومعناه أن المشكلة أو الظاهرة في مجال البحث قابلة للتجربة والاختبار والفحص، فبعد أن تتضح الإشكالية في ذهن الباحث ويضع الفرضيات للبحث كأساس لبداية الدراسة، ويقوم بتحديد العينات الواجب دراستها وتحديد الأدوات البحثية يتم الخروج بالفرضية الأقوى التي تجيب على الإشكالية.[43]

ح- البحث العلمي بحث كاشف ومفسر

البحث العلمي يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر والأشياء بواسطة مجموعة من المفاهيم المترابطة[44]، انطلاقا من المسلمات والنظريات العلمية يتم التأكد منها باستعمال أدوات البحث من تحليل وتفسير وتركيب ومقارنة، فقوام العلم هو التحري الاستقصاء والاستدلال ومن ثم نجد البحث العلمي يكشف عن الحقائق ويقدم التفسير المنطقي لها، من خلال مجموعة من المفاهيم المترابطة التي تدعى بالفرضيات.[45]

كانت هذه أبرز الخصائص التي يتميز بها البحث العلمي عموما والبحث القانوني على وجه خاص وفيما يلي سنحاول شرح الأنواع المختلفة للبحث العلمي.

المطلب الثاني: أنواع البحوث العلمية

تختلف البحوث العلمية وتتنوع بناء على عدة أسس فإذا نظرنا إليها من زاوية أو أساس الغرض الذي تجرى لأجله البحوث نجدها تنقسم إلى نظرية وتجريبية، وإذا صنفناها على أساس

---

[43] – عبد المجيد لخذاري، المرجع السابق، ص 64.

[44] –عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 22.

[45] –عبد المجيد لخذاري، نفس المرجع، ص66.

النطاق نجدها تنقسم لبحوث أساسية وبحوث عملية، أما من حيث درجة العلم فنجدها تتدرج من البحث الصفي إلى ان نصل للمقال، وسنتحدث عما ذكرنا فيما يأتي.

الفرع الأول: تصنيف البحوث العلمية حسب الغرض

حسب هذا المعيار تنقسم البحوث العلمية إلى:

أولا: البحث العلمي النظري

هو بحث يقوم به الباحث بغية الوصول على الحقيقة العلمية والإحاطة بها بغض النظر عن التطبيقات العلمية لها. حيث تشتق البحوث النظرية عادة من المشاكل الفكرية او المشاكل المبدئية، فهي بحوث نظرية بالدرجة الأولى إلا ان هذا لا يمنع من تطبيق نتائجها فيما بعد على مشكلة قائمة بالفعل.[46]

ثانيا: البحث العلمي التجريبي

هي تلك البحوث ذات الغرض التطبيقي التي تم عملها من اجل القيام بالتجارب العلمية الحية، وذلك من اجل إثبات الحقائق المختلفة وحل المشكلات بالطرق العلمية وأيضا التجربة الحية في بعض المواضيع التي لا يمكن استخدام أسلوب بحثي آخر فيها مثل التجارب العلاجية، فهي أحد البحوث المنتشرة والمعروفة بفائدتها وانتشارها لبحث العديد من الظواهر بطريقة دقيقة ومجدية ولحقيق الأغراض العلمية من البحوث.

يعتمد هذا النوع من البحوث على المنهج التجريبي وإن كان البحث العلمي التطبيقي يجد مجاله أكثر في العلوم الطبيعية غيلا أنه يمكن أن يجد مجال تطبيقه في العلوم الاجتماعية كالعلوم القانونية وعلم الاجتماع وعلم النفس إلى اخره من التخصصات، ورغم التمييز الحاصل بين البحث النظري والبحث التطبيقي، إلا ان البحث التطبيقي لا لا يحقق فوائده المرجوة إلا إذا

46– قنديلجي عامر،البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات، دار اليازوزي العلمية، عمان،1999، ص 47.

استند للبحث النظري، كما أن البحث النظري يعتمد على معدات وأجهزة تكنلوجية للوصول لنتائج علمية جيدة.[47]

الفرع الثاني: تصنيف البحوث العلمية حسب النطاق

وفقا لهذا المعيار نجد البحث العلمي على نوعين:

أ- البحث العلمي الأساسي

هذا النوع من البحوث يستهدف الوصول إلى المعرفة العامة، أي الحلول العامة لقضية ضمن محيط معين، وذلك من خلال دراسة الميدان العلمي الذي تنتمي إليه تلك القضية، نطاق البحث الأساسي يشمل ميادين معرفة محددة كالمجال التربوي، المجال التاريخي...

إن البحوث الأساسية تتم دون الأخذ بعين الاعتبار كيفية تطبيق الاستنتاجات والتوصيات التي يصل إليها الباحث، لأن هذا البحث عبارة عن دراسة تجري بصفة أساسية للحصول على المعرفة في حد ذاتها.[48]

ب- البحث العلمي العملي

يهدف إلى الوصول إلى المعرفة الخاصة وضمن نطاق خاص يتعلق بمشكلة خاصة في زمان ومكان محددين، خصوصية البحث هنا لا تسمح بإنشاء ظروف جيدة وانما يلتزم فيها الباحث في بحثه بالظروف القائمة، ولا يستخدم النتائج المتحصل عليها غلا على مجتمع البحث فقط.[49]

لا بد من الإشارة في الأخير إلى ان البحث الأساسي يمكن الاستعانة به وبنتائجه فيما بعد لمعالجة مشكلة من المشاكل القائمة بالفعل، لذا فإن نتائج البحوث العملية يمكن ان

---

[47] – عبد المجيد لخذاري، المرجع السابق، ص 71.

[48] –قنديلجي عامر، المرجع السابق ، 47.

[49] – آيت منصور كمال، طاهير رابح، منهجية إعداد البحث العلمي، دار الهدى، عين مليلية،2003، ص10.

تتماشى فيما بعد مع النتائج المأخوذة من البحوث الأساسية لتواجه مشكلة قائمة او موقفا محددا.

الفرع الثاني: تصنيف البحوث العلمية حسب درجة العلم

حسب هذا المعيار تنقسم هذه البحوث إلى:

أولا: المقالة العلمية

هي بحث قصير مركز يتناول موضوعا ما أو جزءا من موضوع، قد يسهم في تقدم العلم والمعرفة، فيتناوله بالبحث والتحري والتنقيب وغالبا ما يكون صادر عن باحث متخصص أو عالم ويكون موجها لطلبة العلم وأهل التخصص، وتكون موجهة في الغالب لقارئ يضيق به وقت القراءة وتنشر في مجلة علمية دورية محكمة وتكون متاحة للمتخصصين والقراء بصفة عامة على حد السواء.[50]

ثانيا: البحث الصفي

وهو البحث الذي يقوم بإعداده دارس القانون أثناء دراسته الجامعية الأولى وفي المعاهد أي خلال مرحلة التدرج، والغرض من ذلك تدريبه على كيفية اعداد البحوث العلمية من الناحية الشكلية والموضوعية، حيث يتعود الطالب على كيفية اختيار الموضوع ضمن المواضيع المقترحة من طرف الأستاذ ووضع خطة لدراسته وكيفية التعامل مع المكتبة وارتيادها، وطريقة التعامل مع المشرف ومناقشته والاستفادة منه، كيفية الرجوع الى المراجع القانونية واستخلاص المادة العلمية.

كما يسعى هذا النوع من البحوث إلى معرفة مدى قدرته على جمع المعلومات وترتيبها ثم تحليلها واستخلاص النتائج ومدى حرصه على الأمانة العلمية في نقل الأفكار واقتباس المعلومات وصحة الاستنتاجات، وهو في نهاية الأمر يهدف إلى دفع الطالب إلى القراءة والبحث

[50] – مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، طبعة ثانية، دار الطليعة، بيروت،1998، ص 16.

وتثمين معلوماته فب الاختصاص الذي يدرسه وتكوين الطالب تكوينا علميا ومعرفيا ومنهجيا.[51]

ثالثا: الرسالة العلمية

هي بحث أكاديمي طويل يتنوع بين الليسانس أو المستر أو الماجستير وتكون تحت إشراف مؤطر أكاديمي، فيما يخص المستر والماجستير يناقش أمام لجنة من الأساتذة لهم رتبة علمية محددة، وتستغرق مدة من الزمن يتناول فيها الطالب موضوعا جديدا لم يتطرق إليه باحث آخر، وبذلك فهو يعد مساهمة علمية، في حقل الاختصاص وهو بمثابة توطئة لإعداد بحث الدكتوراه.[52]

رابعا: الأطروحة

هي بحث موسع يتوجه به الطالب على لجنة أكاديمية، لنيل درجة الدكتوراه، هي بالإجمال أعلى درجات البحث قيمة وعلما ومنهجا، لأنها تسعى لاكتشاف رؤى جديدة، ومضامين فريدة كانت خفية سابقا، تعتمد رسالة الدكتوراه على مراجع أكثر وأوسع، تقتضي براعة في التحليل وتنظيم المادة العلمية بحيث تعكس انطباعا ملموسا على ان مقدمها يستطيع الاستقلال فيها بالبحث، دونما حاجة إلى من يشرف عليه ويوجهه.[53]

والذي يميز الأطروحة عن الأنواع السابقة هي أصالة البحث وقيمتها وجدتها وجديتها وما تضفه على المعرفة العلمية من نتائج وفيها يبين الباحث رأيه وينقض ما سبقه ويقارن ويوضح ويبين الجديد الذي تم التوصل إليه، يستغرق إنجاز الاطروحة أربع سنوات فما فوق لأن على الباحث أن يقدم شيئا جديدا في مجال بحثه لم يسبقه إليه أحد ويساهم مساهمة فعالة في إثراء المعرفة الإنسانية.[54]

---

[51] – عبد المجيد لخداري، المرجع السابق، 72.

[52] – نفس المرجع، ص 73.

[53] – صالح طاليس، المرجع السابق، ص 125.

[54] –عبد المجيد لخذاري، نفس المرجع، ص 74،75

المحور الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي

تخضع عملية انجاز البحث في ميدان العلوم القانونية إلى طرق وإجراءات وأساليب علمية وعملية، صارمة ودقيقة، يجب احترامها والتقيد بها واتباعها بدقة وعناية، حتى يتمكن الباحث من إعداد بحثه وإنجازه بصورة سليمة وناجحة.

ومن ثم تمر عملية إعداد البحث العلمي بعدة مراحل متسلسلة ومتتابعة ومتناسقة ومتكاملة في تكوينه وبنائه، ابتداء من تحديد مشكلة البحث وضبط العنوان وصياغة الإشكالية ومرحلة حصر وجمع الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع، ثم مرحلة القراءة والتفكير، فتقسيم وتبويب الموضوع إلى مرحلة جمع وتخزين المعلومات انتهاء بمرحلة التحرير والصياغة.

المبحث الأول: مرحلة اختيار الموضوع

أول مرحلة تواجه الباحث هي مرحلة اختيار موضوع مناسب من الناحية الموضوعية والذاتية، وعلى هذا الأساس لا بد على الباحث ان يتريث في هذه المرحلة لكيلا يقع في مشكلة تغيير في المستقبل، لهذا تعد هذه المرحلة أصعب المراحل وأهمها سواء تم الاختيار من قبل الباحث نفسه أو من قبل الهيئات العلمية المتخصصة.

المطلب الأول: طرق اختيار الموضوع وعوامله.

سنحاول في هذا المبحث أن نتعرض لجميع الجوانب المتعلقة بهذه المرحلة لذلك سنتعرض ابتداء لطرق اختيار الموضوع، لنعرج بعدها على العوامل التي تؤثر في اختيار هذا الأخير لنمر بعدها لتبيان الفرق بين موضوع البحث العلمي وعنوانه واشكاليته كمفاهيم أساسية مرتبطة ببعضها البعض.

الفرع الأول: طرق اختيار الموضوع

مسألة اختيار الموضوع ليست بالأمر الهين، لذا نجد أغلب الباحثين يستشيرون من هم أكثر منهم خبرة من أجل توجيههم في ذلك، لكن في الغالب قد يكون الرأي المعطى لهم غير منسجم مع ميولاتهم وقدراتهم مما يجعلهم يجتهدون في البحث عن الموضوع المناسب بأنفسهم وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن اختيار موضوع البحث العلمي يكون وفقا لطريقتين.

أولا: الاختيار الذاتي للموضوع

الأصل أن يقوم الباحث باختيار موضوع بحثه أو دراسته من تلقاء نفسه نتيجة لملاحظة علمية سابقة أثناء دراسته للمواضيع القانونية في مرحلة الدراسة الجامعية أو نتيجة لانشغاله وتخصصه في موضوع معين ضمن قدراته أو لرغبة شخصية منه.

وعلى الرغم من أن اختيار الباحث لموضوع البحث قد يبدو شاقا وصعبا للوهلة الأولى ظنا منه من أن الموضوعات جميعها قد استهلكت إلا أن حقيقة الأمر ليست كذلك، فالقراءة وسعة الاطلاع يسمحان له بالتعرف على المواضيع بشكل أكبر، مما يجعله يبحث في نفس الموضوع المبحوث فيه سابقا لكن من زاوية أخرى.[55]

ثانيا: اختيار الموضوع بمساعدة أصحاب الاختصاص

قد يعجز الباحث في الكثير من الأحيان أن يختار موضوع البحث بنفسه، فلا يجد حلا أمامه سوى الاستعانة بالأستاذ المشرف أو أصحاب الاختصاص بصفة عامة ليقترحوا عليه بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محلا للبحث، ذلك لأن هؤلاء في العادة على اطلاع أكبر وتواصل أكثر من الطالب مع النصوص والمواد وكل ما يتعلق بالأبحاث فهم أكثر خبرة ودراية مما يجعلهم يستطيعون تقييم جدية الموضوع وحداثته.[56]

---

[55] –صالح طليس، المرجع السابق، ص 129

[56] –مروان عبد المجيد إبراهيم أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الرواق للنشر والتوزيع، عمان ،2000، ص26.

إضافة لذلك يتبع الكثير من الباحثين أسلوب طلب المشورة من المشرف أو من أهل الاختصاص مباشرة دون البحث المسبق أو في حال البحث عن موضوع وعدم التمكن من حصر دراسته وأهدافها نظرا لأنه قد يكون واسعا جدا أو بسبب ضيق الوقت أو عدم التمكن العلمي من اختيار الموضوع.

إن هذه الطريقة وإن كانت لا تؤثر على سلامة الاختيار، إلا أنه يمكننا القول إنها ليست الطريقة الأنسب، فاختيار الباحث لموضوع بحثه بنفسه هي الطريقة الأسلم التي تترك مساحة من الحرية لبيان مدى تقبل الباحث ورغبته في البحث في هذا الموضوع دون الخضوع لضغوط معينة تجبره على البحث بموضوع لا يميل إليه.[57]

الفرع الثاني: عوامل اختيار الموضوع

إن عملية اختيار موضوع البحث تخضع لمجموعة من المعايير المتعلقة بالباحث نفسه أو بطبيعة البحث.

أولا: العوامل الذاتية

وهي عوامل تتعلق بشخصية الباحث تجعله يميل للعمل في موضوع ما دون غيره وتتمثل في:

أ- **الرغبة النفسية:** وهي أول ما يشد الباحث نحو موضوع معين للدراسة والتعمق والتخصص فيه، مما يخلق نوعا من الانجذاب العاطفي والنفسي والوجداني بنه وبين موضوع البحث، مما يسمح بتدليل الصعاب التي قد تواجه الباحث والإرهاق الجسماني الذي تحوله إلى مجرد متعة وهواية.

ب- **القدرات العقلية:** وتتمثل في قدرة الباحث على تناول جميع جوانب الموضوع بكل موضوعية واقتدار، أي أن يكون الباحث قادرا على الفهم والتعمق والتحليل

[57] -صالح طاليس، المرجع السابق، ص 132.

والربط والمقارنة بين مختلف أجزاء الموضوع، من هذه القدرات تحكم الباحث في اللغة، لأن موضوع البحث قد يكون في وثائق أجنبية ولا يستطيع الباحث الاستفادة منها إلا إذا كانت لديه قدرات تمكنه من التحكم فيها.

ت- **ضرورة تمتع الباحث بصفات معينة وأخلاقيات الباحث العلمي:** كضرورة اتصافه بهدوء الأعصاب وقوة الملاحظة وشدة الصبر، الموضوعية والتراهة والابتكار، فالباحث الصبور مثلا يمكن له أن يثابر في البحث في موضوع لا يتسنى لباحث غيره البحث فيه نظرا لقلة صبر هذا الأخير.

ث- **القدرات الاجتماعية والمادية للباحث:** لا بد أن تتوفر لدى الباحث الإمكانيات الاقتصادية التي تسمح له بالتنقل من مكان لآخر للحصول على الوثائق العلمية، شراؤها وتصويرها لأن الفقر يسبب المتاعب للباحث ويؤثر ويحد من نشاطه العلمي، لأن البحوث العلمية خاصة الطويلة منها تتطلب وسائل مادية معتبرة من أجل التنقل واقتناء المراجع من المكتبات الوطنية والأجنبية، كذلك إذا كان الباحث متكفلا بعائلة خصوصا المرأة الباحثة هذا قد لا يسمح لها بالتنقل بحرية والغياب عن البيت.[58]

ج- **احترام معيار التخصص:** ذلك أن الباحث يكتسب خلال فترة دراسته وتكوينه استعدادات ذاتية تساعده في إعداد بحثه في أحسن صورة للوصول لأفضل النتائج، لهذا كلما اختار الباحث موضوعا يدخل ضمن تخصصه كلما كان البحث العلمي ناجحا.

ثانيا: العوامل الموضوعية

وهي عوامل مرتبطة بطبيعة البحث وموضوعه والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

[58] -عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 37

أ- **المدة المحددة لإنجاز البحوث العلمية:** وهي المدة الضرورية لإنجاز البحث لإنجاز البحث والمحددة من قبل الجهات الوصية على الدراسات المتخصصة، ومن هنا يتوجب على الباحث أن يختار موضوعات تتناسب والمدة الممنوحة له لإنجاز البحث.

ب- **القيمة العلمية للموضوع العلمي:** المطلوب في البحث أن يكون مبتكرا يمكن من الكشف حقائق جديدة أو على الأقل يدعم المعلومات السابقة بحيث تصبح أكثر نقاء ووضوحا.

ت- **الدرجة العلمية المتحصل عليها بالبحث:** يعني أن ما يتحكم في اختيار موضوع البحث هنا هي الدرجة العلمية التي قد تكون ليسانس ماستر، ماجستير أو دكتوراه مما يدفع بالباحث إلى اختيار موضوع دون غيره بما يتناسب والدرجة التي يصبو إليها.

ث- **المادة العلمية:** تعتبر المادة العلمية عاملا مهما في اختيار موضوع البحث فكلما تعددت وتنوعت المراجع كلما كان البحث ثريا وغنيا بالمعلومات، بالمقابل كلما كانت المراجع قليلة كلما كان البحث غير موثوق في نتائجه مما يقلل من قيمته العلمية.[59]

المطلب الثاني: موضوع البحث العلمي، عنوانه واشكاليته

يعد اختيار موضوع البحث العلمي أو مراحل إعداد هذا الأخير كما ذكرنا لكن هذه المرحلة يرتبط بها مرحلتين تتفرعان عنها وتدخلان فيها في نفس الوقت ألا وهما تحديد عنوان البحث العلمي المنبثق عن موضوعه وكذا حصر وتحديد إشكالية الدراسة لهذا سنتحدث بإيجاز عن المقصود بهما والشروط الواجبة فيهما.

[59] -عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 38،39.

الفرع الأول: الفرق بين موضوع البحث العلمي وعنوانه

إن عملية اختيار وتحديد عنوان البحث العلمي يكون انطلاقا من موضوع الدراسة وهنا يتجلى الفرق بين موضوع البحث العلمي وعنوانه، فالأول أوسع من الثاني، كون موضوع الدراسة أو البحث العلمي يحتوي على عناوين متعددة، فمثلا لو كان موضوع البحث العلمي يتعلق بمصادر الالتزام هنا كما هو جلي الدراسة واسعة جدا وتحتوي على عدة عناوين مثلا قد يحصر الباحث دراسته في عنوان "العقد كمصدر إرادي للالتزام" أو " الإرادة المنفردة"...

من أبرز شروط عنوان البحث العلمي الجيد ما يلي:

أ- الوضوح: بحيث يجب أن يكون واضحا خاليا من الكلمات الغامضة.

ب- الاختصار: يجب ألا يكون عنوان البحث العلمي طويلا يصعب حفظه ولا قصيرا لا يعبر عن الموضوع الذي يتحدث عنه البحث العلمي.

ت- ملائما لموضوع الدراسة ومعبرا عنها: بمعنى ان يكون عنوان البحث يعبر عن مضمون الدراسة ويعطي فكرة عامة عنه.

ث- جديا مبتكرا: لا بد على الباحث ان يجعل عنوان البحث مثيرا للفضول ومحفزا للقراءة، يترجم كل ما هو جديد ومبتكر.

ج- الترابط: لا بد ان يحقق العنوان المختار الترابط بين جميع أجزاء البحث بدء بالمقدمة وصولا إلى الخاتمة فيكون واضحا وشاملا.[60]

الفرع الثاني: إشكالية البحث العلمي.

تعتبر إشكالية البحث العلمي أهم عناصر البحث العلمي على الإطلاق فهي محركه الأساسي، لذلك على الباحث التأني في صياغتها التي تبدأ بالشعور والإحساس بمشكلة البحث ثم تحديديها بدقة.

[60] -عمار عوابدي، المرجع السابق، 135.

تعرف إشكالية البحث العلمي على أنها مسألة أو قضية تحتاج إلى توضيحات وإجابات يتم صياغتها على شكل جمل استفهامية على نحو يشمل حدود العنـــــوان ومتغيراتـــــه ولصياغتها يجب الاطلاع على العديد من المعارف والدراسات والخبرات العلمية. وهناك عدة اعتبارات على الباحث مراعاتها عند اختيار إشكالية بحثه وعند تحديدها وصياغتها الصياغة النهائية، نذكر منها:

- أن تكون قابلة للدراسة والبحث، بمعنى تنبثق عنها فرضيات قابلة للاختبار علميا لمعرفة مدى صحتها.
- أن تكون أصيلة وذات قيمة علمية أي لا تكون تافهة تدور حول موضوع تافه لا يستحق الدراسة أي أشبع بحثا وتحليلا في دراسات سابقة.
- أن تكون في حدود إمكانيات الباحث من حيث الكفاءة والوقت والتكاليف.[61]

بعد أن يختار الباحث الموضوع الذي يبحث فيه ويضبط عنوانه بدقة ويضبط حدود إشكاليته عليه أن يبحث عن المعلومات الكفيلة بالإجابة على هذه الأخيرة والتي يجدها في طيات المصادر والمراجع المختلفة، ومن هنا نمر للمرحلة الثانية من مراحل إعداد البحث العلمي وهي مرحلة جمع المادة العلمية.

المبحث الثاني: مرحلة جمع المادة العلمية وقراءتها

بعد أن يختار الباحث موضوع البحث العلمي وفقا لما تقدم ذكره، وتسجيله لدى الجهات المختصة، يتعين عليه بعدها الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بهذا الموضوع، ومن ثم سنحاول توضيح المقصود بالوثائق وابراز أهميتها تبيان أنواعها أماكن وجودها وسبل الحصول عليها، لنمر للحديث بعدها عن مرحلة لا تكاد تتجزأ عن جمع المادة العلمية ألا وهي القراءة.

[61] –صالح طاليس، المرجع السابق، ص135.

المطلب الأول: مرحلة جمع المادة العلمية

هي مرحلة الشروع في انجاز البحث العلمي وفيها تتوثق الصلة بين الباحث والموضوع، سواء في جانبه المنهجي أو قواعد البحث ومختلف القواعد وطرق المطالعة وجمع المعلومات.

الفرع الأول: أنواع الوثيقة العلمية

قبل التطرق للحديث عن أنواع الوثيقة العلمية، لا بد من إعطاء مفهوم لهذه الأخيرة بحيث تعرف على انها تلك المصادر والمراجع التي تتضمن المواد والمعلومات والمعارف والحقائق المتعلقة بموضوع البحث[62]، ومن هنا يعد وثيقة علمية كل ما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع سواء كان مخطوطا أو مطبوعا أو مسموعا أو مرئيا أو الكترونيا...

وتظهر أهمية الوثائق العلمية من خلال مجموعة من النقط أهمها كون تنوع المادة العلمية وغزارتها تعكسان قيمة البحث، كما أن الوثيقة العلمية تبرز مدى حداثة المعلومات التي رجع اليها، بالإضافة إلى انها توفر الوقت والجهد على الباحثين الآخرين.

وتنقسم الوثائق العلمية بصفة عامة إلى قسمين:

أولا: الوثائق الأصلية الأولية والمباشرة (المصادر)

هي عبارة عن وثائق تتضمن الحقائق والمعلومات المتعلقة بالموضوع دون استعمال وثائق وسيطة في نقل المعلومة ويطلق عليها أيضا تسمية المصادر، والمصادر بدورها نجدها على أنواع:

أ- **القوانين والنصوص التنظيمية:** فعند دراسة موضوع قانوني نعتمد بالدرجة الأولى على النصوص القانونية المتعلقة به، وبهذا يحصل الباحث على الحقائق المتعلقة بموضوع بحثه من القانون دون وجود وسيط.[63]

---

[62] – رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 67.

[63] – تومي أكلي، المرجع السابق، ص 117.

ب- **الأعمال التحضيرية:** وتتمثل في مشاريع أو اقتراح القوانين، وتظهر أهميتها في البحث العلمي كونها تساهم في فهم القانون وتبين مثلا للباحث أسباب تبني صياغة دون غيرها وأسباب حذف هذا المصطلح واستبداله بآخر، وتجدر الإشارة أن هذه الاعمال غير ملزمة للقاضي وذلك أن المواطن لا يعرف إلا النص ذاته.

ح- **الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية:** تعد مصدرا للبحث العلمي دون واسطة سواء كانت منشورة أو غير منشورة.

ت- **الاحصائيات الرسمية:** يمكن الاعتماد عليها في العديد من المجالات، كمجال قانون الأسرة كعدد أحكام الطلاق، كما يمكن استخدامها في مجال القانون الجنائي لمعرفة درجة الاجرام في مجتمع معين أو درجة جنوح الأحداث.

ث- **المقابلات:** وهي تلك اللقاءات مع رجال القانون والتشريع والقضاء والفقه، إذ من خلالها يستطيع الباحث معرفة المشكلات العلمية التي تثيرها النصوص القانونية المنظمة لمسألة من المسائل.

ج- **الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:** إذ تعد هذه الأخيرة مصدرا خصبا أمام الباحث يوظفها ويستعين بها في إطار موضوع بحثه.[64]

ثانيا: الوثائق العلمية غير الأصلية وغير المباشرة (المراجع)

هي وثائق تنقل الحقائق والمعلومات والمعارف المتعلقة بموضوع البحث من المصادر الأصلية لهذا تسمى بالمراجع[65]، لأنها تعتمد في ذاتها على وثائق تتمثل في المصادر، وتتدرج المراجع حسب نقلها للمعلومة إلى مراجع من الدرجة الأولى، الثانية، الثالثة...

فيعتبر مرجعا من الدرجة الأولى إذا اعتمد على المصدر مباشرة في نقل المعلومات، ومرجعا من الدرجة الثانية إذا استخدم مرجعا سبق وأن تطرق لهذا الموضوع وهكذا...

---

[64] -قنديجلي عامر، المرجع السابق، ص 222.

[65] - رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 68.

وتتمثل الوثائق الثانوية على العموم في:

ح- **الكتب العامة:** وهي مؤلفات تتضمن شرح الأحكام العامة في موضوع ما.

خ- **الكتب الخاصة:** ويقصد بها المراجع التي تتضمن بحث جزئية أو مسألة من مسائل البحث.

د- **الدوريات:** وهي مطبوعات تصدر في أعداد متتابعة سنوية أو نصف سنوية أو فصلية.

الرسائل العلمية والأكاديمية: وهي التي تتضمن البحوث العلمية الجامعية.

الفرع الثاني : الفائدة من استقاء المعلومة من مصدرها الأصلي و أماكن تواجدها.

تجدر الإشارة إلى أن معلومات الوثائق الثانوية أقل دقة من معلومات الوثائق الأولية لأسباب يمكن تلخيصها في:

- احتمالات الخطأ واردة وتحصل بشكل كبير عند نقل الأرقام والبيانات.
- احتمال حصول الخطأ وارد في اختيار المفردات والمصطلحات المناسبة وخاصة عند ترجمة المعلومات من لغة إلى أخرى.
- احتمالات الإضافة على البيانات والمعلومات الأصلية لغرض التوضيح ومن ثمة الوقوع في أخطاء قد تكون غير متعمدة في تفسير تلك البيانات والمعلومات.
- حذف بعض البيانات والمعلومات لغرض التقليص أو الاختصار وما قد يرافق ذلك من تغيير قد يكون غير متعمد.
- احتمالات التحريف وذلك عن طريق التغيير في المعلومات لاعتبارات سياسية أو اجتماعية.[66]

لا يصعب الباحث من معرفة الأماكن التي يحصل منها على مادته العلمية فهي تتواجد في أماكن مختلفة، أبرز هذه الأماكن المكتبات العامة والخاصة، الوطنية والأجنبية، وكذا مكتبات

[66] -صالح طليس، المرجع السابق، ص 158.

كليات الحقوق والمكتبات الجامعية، مواقع الانترنت وقد يحصل عليها من خلال الخرجات الميدانية والاتصال مع المختصين في المجال الذي يبحث فيه...

وتتعدد وسائل حصوله على هذه الأخيرة فقد يلجأ لشرائها، تصويرها استعارتها أو عن طريق النقل أو التلخيص أو تحميلها من المواقع الالكترونية إلى ما ذلك من الوسائل التي تتوفر للباحث وتتماشى مع قدراته.

المطلب الثاني: مرحلة القراءة والتفكير

القراءة تكون بقصد الاطلاع والفهم الجيد للأفكار والحقائق المحيطة بموضوع البحث وذلك قصد استيعابه والسيطرة عليه، ومن هنا سنبحث في مفهوم هذه المرحلة والهدف منها وشروطها وقواعدها ونميز بين أنواعها.

الفرع الأول: مفهوم القراءة وأهدافها

يقصد بالقراءة الاطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق المتصلة بموضوع البحث والعمل على تأمل هذه المعلومات والأفكار تأملا عقليا ومنطقيا حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع، وهو ما يجعله مسيطرا عليه ومستوعبا له متعمقا في فهمه قادرا على الاستنتاج والتفسير والتركيب والمقارنة والنقد.[67]

الغاية من القراءة تحقيق مجموعة من الأهداف التي تساعد الباحث على استخراج الأفكار التي يراها ضرورية لإعداد بحثه ويمكن تلخيصها في النقط التالية:

- الاطلاع الواسع على المصادر والمراجع بمختلف أنواعها.
- التعمق في الأفكار والمعلومات الخاصة بالموضوع واكتساب القدرة على التعليل والتحليل.
- اكتساب الأسلوب العلمي القوي والمتين.

[67] – عبد المجيد لخذاري، المرجع السابق، ص92.

- تمكن الباحث من اعداد خطة للموضوع.
- اكتساب الثروة اللغوية الرصينة تمكنه من صياغة البحث بلغة قانونية سليمة.

الفرع الثاني: شروط القراءة وأنواعها

بحيث سنوضح الأهداف المرجوة أولا لنمر بعدها للحديث عن أنواعها.

أولا: أهداف القراءة

لكي تكون قراءة الوثائق العلمية سليمة وناجحة، لا بد من مراعاة مجموعة من الشروط نجمل أهمها فيما يلي:

- أن تكون القراءة واسعة وشاملة لجميع الوثائق المتعلقة بالموضوع.
- الذكاء والقدرة على تقييم الوثائق العلمية.
- الانتباه والتركيز أثناء عملية القراءة.
- لا بد أن تكون هذه القراءة منظمة ومرتبة لا ارتجالية وعشوائية، من العام إلى الخاص (لاستقاء المبادئ الكلية ثم الفرعية) ومن القديم إلى الجديد (لمتابعة التعديلات...).
- احترام القواعد الصحية والنفسية أثناء عملية القراءة واختيار الأوقات المناسبة لها والأماكن الصحية والمريحة.
- ترك فترات للتأمل والتفكير بين القراءات المختلفة والابتعاد عن القراءة في فترة الأزمات النفسية والاجتماعية والصحية.[68]

ثانيا: أنواع القراءة

تكون قراءة الوثائق العلمية على ثلاث مراحل وهي:

[68] – عبد المجيد لخذاري، المرجع السابق، ص92.

أ- القراءة السريعة الكاشفة

وهي قراءة خاطفة تتحقق من خلال الاطلاع على عناوين وفهارس الوثائق العلمية وتشمل أيضا الاطلاع على مقدماتها والخاتمة وقائمة المراجع المستعملة في اعدادها، وبعد أن يطلع الباحث عليها بالكيفية السابقة يحدد من هي ذات قيمة علمية أعلى وأكثر فائدة لإنجاز بحثه بصورة أفضل.

ب- القراءة العادية

هي قراءة تتركز حول المواضيع التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة، يقوم بها الباحث من خلال عودته إلى المصادر والمراجع التي سبق الاطلاع عليها سواء كان من خلال العنوان أو فهرس الموضوعات التي لها ارتباط مباشر بعنوان البحث وبواسطتها يقوم الباحث باقتباس الأفكار وترتيبها وفهم معانيها وتدوينها في الملفات والبطاقات.

ت- القراءة العميقة والمركزة

هي قراءة تتركز على بعض الوثائق دون البعض الآخر لما لها من أهمية في الموضوع وصلة مباشرة به، الأمر الذي يتطلب التركيز فيها وتكرارها والتمعن والدقة والتأمل وتتطلب صرامـــــة والتزاما أكثر من غيرها من أنواع القراءات.[69]

المبحث الثالث: مرحلة تقسيم الموضوع

بعد انتهاء الباحث من قراءة الوثائق التي تتوفر لديه، تتكون في ذهنه فكرة عامة عن الموضوع مما يسهل عليه وضع خطة أولية، فالباحث الذي يشرع في الكتابة دون وجود مخطط واضح لبحثه يشبه الانسان الذي يبدأ في بناء منزل دون وضع مخطط هندسي فتراه يفتح بابا هنا ثم ما يلبث أن يغلقه ليفتح آخر في مكان آخر هناك، فيزيد على نفسه مشقة ومصاريف هو في غنى عنها.

---

[69] – رشيد شميشم، المرجع السابق، ص74،75.

إذن أثناء تقسيمنا للموضوع نكون بصدد إعداد خطة هي المشروع الهندسي لأجزاء البحث أو هي تصميم البحث، وتهدف إلى ترتيب الأفكار والبيانات المحصل، وذلك بصفة منظمة ومتسلسلة ومرتبطة مع بعض، حيث من خلالها يتم التمييز بين المسائل الهامة والثانوية والفرعية التي تتضمنها البيانات والمعلومات، ومن خلالها نقف على إمكانيات الباحث ومؤهلاته العلمية لمجابهة الموضوع ة الابداع فيه.

المطلب الأول: شروط تقسيم الموضوع ومعاييره

إن تقسيم موضوع البحث العلمي ليس بالأمر الهين بل لا بد له من شروط وضوابط لا بد على من يقدم على انجاز بحث علمي أن يتوخاها ومن ثم وجب الخوض في شروط تقسيم البحث والمعايير المعتمدة في تقسيمه.

الفرع الأول: شروط تقسيم الموضوع

يجب احترام بعض القواعد والشروط أثناء تقسيم البحث وهي في الوقت إرشادات توجه الباحث لتكون خطته ممنهجة ونذكر من بينها ما يلي:

- ضرورة التوازن الشكلي والموضوعي للخطة.
- أن تكون مفصلة وشاملة تتضمن كل جزئيات البحث.
- احترام مبدأ المرونة في الخطة وقابليتها، بحيث يستطيع الباحث ادخال العناصر المستجدة او حذف بعض العناصر دون الاخلال بتوازن الخطة.
- تحاشي تكرار العناوين الموجودة في المراجع، ومحاولة إيجاد عناوين تعبر عن الجهد الشخصي للباحث.
- الترابط بين عناصر الخطة، حيث لو حدث وحذفنا أحد عناصرها أو وضعناه في غير مكانه يظهر الخلل جليا مثلا لو ذكرنا الأركان قبل التطرق للتعريف وهكذا...[70]

[70] –رشيد شميشم، المرجع السابق ، ص 80.

- يجب أن تكون العناوين المكونة لخطة البحث واضحة وكاملة في بنائها لا تستند في بنائها إلى العنوان الذي تنطوي تحته، مثلا لو كان عنوان المطلب تعريف الحق وعناصره فلا يكون عنوان الفرع الأول: التعريف، وعنوان الفرع الثاني: العناصر بل لا بد اكمال صيغة العنوان هكذا الفرع الأول: تعريف الحق، القرع الثاني: عناصر الحق.

الفرع الثاني: معايير تقسيم الموضوع

يجب النظر لطبيعة الإشكالية التي يدور حولها البحث لأنها المعيار الأساسي في تقسيمه، واختلاف طبيعة هذه الأخيرة لا يمكن حصره لكن يمكن ذكر بعض الحالات التي يمكن أن تكون كأمثلة للبحوث القانونية على النحو التالي:

- إذا كان موضوع البحث -وتبعا لذلك إشكاليته-ذا طبيعة تاريخية فإن هذه الطبيعة التي يمتاز بها تكون معيارا للتقسيم ومن ثم يمكن تقسيمه إلى حقبتين أو ثلاث حقب حسب عدد الحقب الزمنية التي يتناولها الموضوع.
- إذا كان الموضوع له جانب عملي وجانب نظري، فيمكن وضعهما في قسمين وهذه هي الطريقة الأبسط في التقسيم.
- إذا كان الموضوع يثير خلافا في الفقه والقضاء والتشريعات فيمكن إفراد لكل منها قسما وقسم رابع للمقارنة لكن هذه الخطو سطحية يستحسن الابتعاد عنها ويستحسن اعتماد تقسيم موضوعي للبحث بحيث يدمج في دراسته بين الفقه والتشريع والقضاء كي تسهل المقارنة ونفس الأمر ينطبق على الدراسة المقارنة بين التشريعات.
- قد يكون المعيار المعتمد في تقسيم البحث هو العام والخاص أو الكل والجزء والأسبق والحاضر واللاحق من الأمور والظواهر القانونية، فمثلا لو كان موضوع البحث يدور حول التأسيس الفقهي لعقد الشراكة، فهذا الموضوع هو خاص، لهذا يمكن إخضاعه لمعيار الخاص والعام في التقسيم، كأن يعرض الباحث في القسم الأول القواعد العامة وفي القسم الثاني القواعد الخاصة التي تحكم مثل هذه العقود.[71]

[71] -تومي أكلي، الملرجع السابق، ص 75.

إن ما أوردناه من معايير للتقسيم يبقى مجرد أمثلة وردت على سبيل المثال لا الحصر إذ يستطيع الباحث أن يأتي بمعايير جديدة لتقسيم موضوعه على ان يبقى التقسيم الموضوعي للبحث هو الرائد ويعكس مدى مهارة الباحث في تقسيم موضوعه.

المطلب الثاني: أجزاء البحث العلمي

إن تقسيم الموضوع معناه وضع خطة شاملة لجميع أجزائه وهذه الأجزاء تمثل هيكل الموضوع في مظهره الخارجي ويحدد الفقه هذه الأجزاء في عنوان البحث، مقدمته، صلب الموضوع، ثم الخاتمة ويلحق بهذه الأجزاء الفهرس والملاحق.

الفرع الأول: الأجزاء المتعلقة بلب البحث

ويمكن حصر هذه الأخيرة في عنوانه ومقدمته ومتنه وخاتمته وينفصل في كل نقطة على حدا.

أولا: عنوان البحث العلمي

يحمل عنوان البحث دلالة على وجود عمل علمي منظم يخضع في تقسيمه إلى منهجية دقيقة ويشترط الفقه في عنوان البحث العلمي شروطا نوجزها فيما يلي:

- أن يكون عنوان البحث متطابقا دلا على المضمون، موجزا بقدر الإمكان يجمع في مضمونه كافة عناصر البحث ومضمونه.
- أن يختار له ألفاظ واضحة ذات دلالة كافية.
- أن يكون عنوان البحث جذابا وموحيا ومعبرا عن مضمون ومنهج البحث.

ثانيا: مقدمة البحث العلمي

يكفي قراءة المقدمة للإحاطة بمضمون البحث وإدراك قيمته العلمية[72]، فالمقدمة هي عماد البحث وهي تهدف إلى التعريف بالموضوع برمته، لهذا هي أول ما يقرأ وآخر ما يكتب، وتشمل هذه الأخيرة على العناصر التالية:

- **ماهية الموضوع:** وفيها يقدم الباحث فكرة أساسية عن الموضوع من حيث الأصل التاريخي وتحديد مضمونه وجوهره وعناصره.
- **أهمية الموضوع:** وهنا يبين الباحث الأهمية العملية والنظرية للموضوع.
- **الدوافع لاختيار الموضوع:** يعني أن يبرز الباحث الأسباب الشخصية والموضوعية التي جعلته يبحث في هذا الموضوع بالتحديد.
- **الصعوبات:** وهنا يشير الباحث إلى تلك العراقيل التي اعترضته عند إعداد هذا البحث.
- **الإشكالية:** حيث يعبر فيها الباحث عما يريد معالجته وتكون في شكل سؤال تتم الإجابة عنه من خلال مضمون البحث.
- **منهج الدراسة:** في دراسة أي موضوع يستعين الباحث بمنهج أو عدة مناهج وذلك تبعا لطبيعة الموضوع محل الدراسة كالمنهج التحليلي الذي يستند إليه الباحث من اجل تحيلي النظام القانوني وإبراز مزاياه وعيوبه مثلا، والمنهج الوصفي الذي يصف النظام القانوني دون زيادة أو نقصان، والمنهج المقارن الذي يقارن بين النظام القانوني الداخلي والأجنبي مثلا، والمنهج التاريخي الذي يدرس الجذور التاريخية للنظام ...
- **عرض الخطة:** يتم اختتام المقدمة بالخطة التي تعد مدخلا لمعالجة الموضوع محل البحث و هي تقسيم الموضوع إلى أهم العناصر التي يتضمنها.

ثالثا: متن الموضوع

يعتبر الجزء الأكبر في البحث والأكثر حيوية لأنه يتضمن كل الأقسام والعناوين والأفكار والحقائق الأساسية والفرعية التي يتكون منها موضوع البحث حيث يجب

[72] – عائشة بوعزم ،المرجع السابق، ص 104.

على الباحث أن يمهد لكل قسم بمقدمة صغيرة يتعرض فيها لما ينوي أن يقوم بدراسته في ذلك القسم.[73]

رابعا: الخاتمة

تعد خاتمة البحث العلمي نهاية الرحلة العلمية في كتابة البحث القانوني، لذلك لا بد من كتابتها بعد الانتهاء من البحث كليا ليتضح للباحث كل ما يخص موضوع بحثه ويكون على اطلاع تام بكل ما جاء فيه، وبذلك يمكنه تكوين صورة كاملة ليخلص إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات على ضوئها يمكنه أن يخرج بتوصيات محددة تساهم في تطوير الموضوع الذي تمت معالجته، لذلك يجب أن يكون اهتمام وعناية بكتابة المقدمة والخاتمة على حد السواء.
فالاهتمام بصياغة الخاتمة من شأنه أن يبرز الجهود الكبرى الأخيرة للباحث، وتبين ما توصل إليه الباحث في بحثه.[74]

الخاتمة ليست خلاصة للبحث أي لا يتم فيها تكرار النقط التي تمت معالجتها سابقا في الموضوع[75]، ولها أهمية كبيرة لأنها تعرض ما توصل إليه البحث بحيث تتضمن ما يلي:

- حوصلة موجزة عن الموضوع.
- النتائج المتوصل إليها.
- الاقتراحات.[76]
- آفاق البحث وهي عبارة عن مسائل لاحظها الطالب في بحته تحتاج إلى دراسة، أو التوقعات التي يمكن ان تحدث في موضوع البحث بناء على المؤشرات التي لاحظها.

---

[73] – تومي أكلي، المرجع السابق، ص 89

[74] - ضحى نشأت الطالباني، البحث القانوني، مناهجه، أصوله، مصادره، أساليبه، طبعة أولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص78.

[75] – تومي أكلي، نفس المرجع، ص 90.

[76] – عائشة بوعزم، المرجع السابق، ص 105.

الفرع الثاني: الأجزاء المتعلقة بتدعيم المعارف والفهرسة.

والمقصود هنا قائمة المراجع والملاحق وفهرس البحث وسنورد شرحا مبسطا مختصرا لكل جزء.

أولا: الملاحق.

الملاحق جمع ملحق، وتتمثل في كل ما يلحق بمتن البحث العلمي، والملحق عموما يمثل مادة البحث، أو جزءا منها يستحيل على الباحث إدراجها في ضمن متن البحث لأن ذلك ربما سيؤدي إلى انقطاع تسلسل البحث من ناحية الأسلوب والأفكار والتقسيم المنطقي للبحث، كما أنه يصعب إدراجها ضمن الهوامش نظرا لحجمها وطولها، وهذا من الأمور المخلة بوظائف الهامش.[77]

ويجب أن تتضمن الملاحق ما يصعب على القارئ الوصول إليه[78] من وثائق قانونية واتفاقيات ومعاهدات وأحكام وقرارات قضائية أي للطالب أن يضع في نهاية المذكرة مجموع ملاحق شرط ان تكون خادمة لموضوعه كأن تكون وثائق ناذره أو قرارات غير منشورة، أو إحصائيات أو استمارة او استبيان إضافة لما تم ذكره من قبل. ويجب أن ترقم الملاحق متسلسلة مع وضع عنوان لكل ملحق وهذا رأينا الذي نعمل به، وتكون الإحالة إليها في الهوامش وفي مختلف أجزاء البحث.

ثانيا: قائمة المصادر والمراجع

تشمل قائمة المراجع والمصادر كافة المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث في كتابة بحثه، بغض النظر عن كونها ورقية أو الكترونية،[79] وتقسم في الغالب إلى قسمين رئيسيين وهما قائمة المراجع باللغة العربية وقائمة المراجع باللغة الأجنبية، وسوف لن نفصل كثيرا في هذه المسألة لأنه سنتحدث عنها بالتفصيل في المحور الثالث.

---

[77] – تومي آكلي، المرجع السابق، ص 279.

[78] – ضحى نشأت الطالباني، المرجع السابق، ص 84.

[79] – نفس المرجع، ص 82.

ثالثا: الفهرس

يتضمن كل العناوين المدرجة في المذكرة سواء عناوين رئيسية أو فرعية تكتب العناوين على يمين الصفحة ويقابل كل عنوان الصفحة المدرج فيها ذلك العنوان، وهو يساعد القارئ على تكوين رؤية مبدئية شاملة عن محتوى المذكرة، وبالتالي يعطيه فرصة الوصول من أقرب طريق إلى الموضوع الذي يهمه، وعلى أساس ذلك كلما كان الفهرس شاملا، دقيقا وواضحا، كان أفضل للقارئ.[80]

المبحث الرابع: مرحلة تدوين المعلومات (التخزين أو الاستعداد للتحرير)

سرعان ما يجد الباحث نفسه وسط بحر من المعلومات، فتعتبر الخطوة الأولى والأساسية هي تقنية وغربلة المعلومات التي حصل عليها، تخول لنا القراءة الفرز والغربلة النظرية للمعلومات أما مرحلة التخزين، فهي فرز عن طريق التدوين استعدادا للتحرير، إذ تأتي هذه المرحلة بعد إعداد خطة أولية للبحث وتسمى أيضا بمرحلة التخزين أو مرحلة الاستعداد للتحرير، وتتم عملية التخزين وفقا لأساليب منها التقليدية ومنها الحديثة.

المطلب الأول: أساليب التقليدية للتخزين

قبل الخوض في أساليب التخزين لا بد من أن نعطي تعريفا لعملية التخزين، إذ يمكن تعريف هذه المرحلة على أنها نقل البيانات الواردة في المرجع أو المصدر وتسجيلها كتابة، وهذه العملية لا تشمل إلا الجزء أو المقطع الموجود في الوثائق العلمية والذي يهم الموضوع، فالتخزين يشمل الأفكار المهمة التي يمكن أن تشملها أحد صفحات المرجع بخلاف التصوير الضوئي الذي يتضمن كامل الصفحة التي قد لا يحتاج منها الباحث إلا فكرة واحدة واردة في فقرة صغيرة.

---

[80] –تومي أكلي، المرجع السابق، ص280.

إن أبرز الأساليب التقليدية لتدوين المعلومات والأكثر انتشارا هي حفظ المعلومات في بطاقات وهو ما يعرف بأسلوب التدوين عن طريق البطاقات، بالإضافة إلى أسلوب آخر هو التدوين عن طريق الملفات.

الفرع الأول: حفظ المعلومات في بطاقات

البطاقة هي عبارة عن ورق مقوى بأحجام مختلفة يلجأ الباحث الى استخدامها لتدوين الملاحظات أو الأفكار الرئيسية التي استخلصها من المرجع الذي قرأه. الفائدة من استخدام هذه البطاقات هي تجزئة المعلومات الموجودة في المراجع لكي يسهل على الباحث عند محاولته الرجوع للمعلومة الاستدلال عن مكانها عن طريق تلك البطاقة.

عند استخدام هذه الطريقة لا بد على الباحث أن يلتزم بما يلي للحصول على المعلومة بشكل دقيق:

- وضع البيانات الكاملة للمرجع الذي أخذت منه الفكرة المدونة على البطاقة.
- لا بد من الإشارة إلى أن الجملة المأخوذة من المرجع والمدونة على البطاقة عبارة عن اقتباس أم تلخيص أم تعليق على فكرة أو نص أم هي استنتاج توصل إليه الباحث.
- ترقيم البطاقات لأنه قد لا تتسع البطاقة الواحدة لنقل الفكرة فيضطر الباحث لاستعمال بطاقة ثانية لإكمال الفكرة.
- وضع البطاقات الخاصة بكل مبحث أو مطلب في ظرف خاص به لتسهيل العملية على الباحث.[81]

من المؤكد أن لكل طريقة مزايا وعيوب، فمن المزايا التي تحققها هذه الطريقة تصنيف المعلومات، سهولة الرجوع إليها إذا كان عدد البطاقات ملائما، بالإضافة إلى عدم ضيع المعلومة وتوفير الوقت والجهد على الباحث، إلا أنه من عيوبها عدم اتساع البطاقة لنقل الفكرة

[81] – معداوي نجية، المرجع السابق، ص 97،98.

كاملة لذلك قد يحاول الباحث اختصار الفكرة وقد تكون غير مفهومة، من جهة أخرى زيادة عدد البطاقات قد يؤدي إلى ارهاق الباحث في البحث عن المعلومة.[82]

الفرع الثاني: طريقة الملفات

معناه أن يحضر الباحث حافظة كبيرة مقسمة إلى ملفات صغيرة في داخلها، ويكون الملف من غلاف سميك ومعد لاحتواء الأوراق المثقوبة والمتحركة، يقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات حسب خطة تقسيم البحث، مع ترك فراغات لاحتمالات الإضافة وتسجيل معلومات مستجدة، أو احتمال التغيير أو التعديل، ويخصص ملفا من هذه الملفات لكل مبحث أو مطلب أو فرع، البعض يستخدم الأوراق الملونة لسهولة التعرف على كل قسم.

وما يلتزم به الباحث عند استعمال طريقة الملفات، أي إذا استخدم الباحث هذه الطريقة عليه أن يتحرى الأمور التالية:

- يستحسن أن يخصص لكل جزء لونا معينا من الورق.
- سواء تم تصوير المعلومة من المرجع الأصلي أو تدوينها بخط اليد لا بد على الباحث أن يدون البيانات الكاملة للمرجع الذي أخذت منه.
- عند التدوين لا بد أن يتحرى الباحث الدقة في نقل المعلومة.
- اختيار ما هو أهم ومهم وتجنب الحشو والاطناب.
- إذا كانت هناك تعليقات شخصية للباحث يستحسن تدوينها أسفل الورقة كي لا تختلط مع الأفكار المقتبسة.

من خلال التجربة العملية تجدر الإشارة إلى أن هذه الطريقة من الطرق المجدية، قد تكون متعبة في البداية إلا أنها مريحة جدا للباحث عند البدء بالكتابة، فتكون كل المعلومات متاحة أمامه دون الحاجة للرجوع للكتب والتفتيش عن المعلومة، كذلك يمكن الاستفادة من هذه المعلومات في أبحاث أخرى لأنها ستبقى ملكا للباحث ومن السهل الحفاظ عليها فهي موضوعة

[82] –معداوي نجية، المرجع السابق، ص96،97.

في ملفات يصعب ضياعها، بالإضافة لأنها طريقة مرنة تمكن الباحث من التعديل أو التغيير أو الإضافة في المعلومات.

وتجدر الإشارة في الأخير أنه أحدث طريقة هي طرقة التدوين على الكمبيوتر، هي أسهل وأحدث الطرق في تدوين المعلومة، وهنا يقوم الباحث بإعداد ملف خاص على الكمبيوتر ويقوم بتنظيم ما بداخله وفقا لتقسيم بحثه.[83] وتعد هذه الأخيرة من الطرق الحديثة لتخزين المعلومات والتي سنتطرق إليها في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: الطرق الحديثة لتخزين المعلومات

هي طرق حديثة في حقيقة الأمر وقد أوجدتها التكنلوجيا التي لا تتطلب الورق للتخزين، حيث كان لاختراع الكمبيوتر أثر كبير في إحداث نقلة علمية كبيرة، حيث فتح المجال للعديد من الاستخدامات والتطبيقات والتغلب على العديد من العوائق والصعوبات في العديد من المجالات،[84] وعلى هذا الأساس يتم تخزين المعلومة آليا عن طريق وسائط التخزين، وبرامجه المختلفة.

الفرع الأول: وسائط تخزين المعلومات في الحاسوب

حيث تعتبر وسائط التخزين في الحاسوب من أهم مكوناته، فلا يمكن الاحتفاظ بالبيانات على الجهاز إلا من خلالها، إذ تعد ذاكرة الوصول العشوائي في الحاسوب ذاكرة مؤقتة يمكن فقدها بمجرد إيقاف تشغيله أو انقطاع التيار الكهربائي، أما وحدات التخزين الثابتة والتي لا غنى عنها فتحتفظ بالبيانات الرقمية حتى ولو توقف الجهاز عن العمل.

وهذه الوسائط إما تكون داخلية وإما خارجية، بالنسبة للنوع الأول أي **الوسائط الداخلية** هي وسائط مرتبطة بالجهاز الأم ويوجد عليها البيانات الخاصة بتشغيل الجهاز، ويمكن الاحتفاظ بالمعلومات عليها وتدعى بالقرص الصلب أما بما يخص النوع الثاني أي **الوسائط الخارجية** فهي

---

[83] – معداوي نجية، المرجع السابق، ص 98،99

[84] – هاني محمد كامل المنايلي، إعداد البحث القانوني (كيف تعد بحثا قانونيا متميزا)، دار شتات للنشر والبرمجيات، الزقازيق، مصر، 2010، ص 47.

وسائط تستخدم عند نقل بيانات معينة من جهاز الحاسوب إلى جهاز حاسوب آخر، وتحتاج إلى مشغلات خاصة مثل مشغل الأقراص أو منفذ USB.[85]

ومن أنواع وحدات التخزين ومع التطور التكنلوجي في صناعة الحاسوب، ظهر لدينا وسائط تخزين بسرعة عالية وسعات تخزين هائلة وسنتحدث عن بعض الأنواع باختصار القديمة منها والحديثة:

- **القرص المرن:** وهو من بين وسائل التخزين المنقرضة و لم يعد يستخدم في حياتنا اليومية، له شكل مربع من البلاستيك توجد بداخله أسطوانة ممغنطة تخزن عليها البيانات، لم يعد يستخدم لمساحته التخزينية، وشدة حساسيته لأنه قد يتعرض للتلف بشكل مفاجئ.

- **القرص المدمج:** و هو قرص الليزر، و هو عبارة عن قرص دائري مصنوع من البلاستيك مطلي بمادة يتم التخزين عليها عن طريق الليزر و الاسم الدارج له هو CD، و يوجد نوع آخر من الأقراص المدمجة تدعى DVD .

- **مفتاح USB:** هي وحدات تخزينية ظهرت حديثا، يتم إدخالها للحاسوب عن طريق منفذ USB، هي أكثر مرونة من حيث الاستعمال حيث يمكن التعديل على البيانات و الإضافة و مسح بكل سهولة، وهو من الوسائل الخارجية الأكثر انتشارا.

- **القرص الصلب:** هو وحدة تخزين داخلية وخارجية في الوقت ذاته، فيمكن استخدام آداة معينة تجعله يعمل كمبدأ FLASH DRIVE، قديما كانت تسمى الأقراص الثابثة، لأنها ترتبط بالحاسوب عن طريق اللوحة الأم فقط، ويحتوي بداخله على أقراص صلبة ممغنطة لحفظ البيانات ومن هنا جاءت تسمية القرص الصلب.[86]

الفرع الثاني: استخدام برامج التخزين

---

[85] –معداوي نجية، المرجع السابق، ص 100.

[86] –صفية ناجح، آيات محمد، وسائط التخزين في الحاسوب، دون دار نشر، دون بلد نشر، 2015، ص 10،11

هناك العديد من الطرق و الأساليب و البرامج التي يمكن استخدامها من أجل الاحتفاظ بالمعلومات، و البعض قد يفضل بعضها دون غيرها لأسباب مختلفة قد تتعلق بالذوق و التكلفة و سهولة الاستخدام وغيرها، و البرامج المستخدمة للاحتفاظ بالمعلومات و الملاحظات و الرجوع اليها عند الحاجة عديدة.

- **برنامج MICROSOFT ONE NOTE**

والذي يعد من البرامج المفيدة جدا و التي تقدمها شركة مايكروسوفت و التي يمكن استخدامها في الاحتفاظ بالمعلومات و الملاحظات المختلفة المكتوبة منها او حتى الصوتية[87]، حيث يقدم البرنامج إمكانية انشاء العديد من دفاتر NOTEBOOKS و في كل دفتر يمكن انشاء اقسام عديدة فرعية و في كل قسم يكون هناك مجموعة من الصفحات المختلفة.
من مزايا هذا البرنامج إمكانية انشاء العديد من الأقسام الفرعية والرجوع اليها سريعا، وإمكانية البحث في المحتويات، ويوفر العديد من الايقونات الرائعة والتي يمكن استخدامها للدلالة على شيء حسب أهميته.[88]

- **برنامج وخدمة EVERNOTE**

حيث تعتبر أحد الخدمات الالكترونية الحديثة و التي يمكن من خلالها كتابة و حفظ الملاحظات و المعلومات المختلفة و الرجوع اليها من أي مكان، تقدم الخدمة حسابا مجانيا يمكن من خلاله الاحتفاظ بالعديد من الملاحظات و المحتويات و الصور، و عند الحاجة يمكن ترقية الحساب إلى حساب مدفوع.

ومن مزايا هذه الخدمة كونه حساب مجاني يوفر مساحة كبية للاحتفاظ بالملاحظات والمعلومات، وتخزين المعلومات والرجوع اليها بالعديد من الطرق كالونداوز و الماك، من خلال نفس الموقع و من خلال العديد من أجهزة الجوال، و يمكن من الوصول إلى الملاحظات

87 – هاني محمد كامل المنايلي، المرجع السابق، ص47.

88 – نجية معداوي، المرجع السابق، ص 101.

من أي مكان، كما ان الملاحظات والمعلومات يمكن الاحتفاظ بها وأخذ نسخة احتياطية منها من قبل الشركة المقدمة للخدمة، كما يمكن مزامنة الملاحظات والمعلومات مع أي أجهزة لديك.[89]

مهما كانت الطريقة المستخدمة في تدوين المعلومات وتخزينها فإن الهدف من ذلك الاستعداد لمرحلة مهمة من مراحل البحث العلمي ألا وهي مرحلة التحرير، وتلكم المرحلة تجعل البحث يخرج في صورته النهائية للقارئ بعد أن قطع شوطا طويلا من الخطوات الدقيقة والمضنية على حد السواء، وهذا ما سنتطرق إليه في المحور الثالث والأخير من هذا القسم المعنون بإنجاز البحث العلمي.

المحور الثالث: انجاز البحث العلمي (قواعد التحرير)

إن كتابة البحث العلمي تعد فنا رفيعا تتطلب إجادة و موهبة، و دراسة أصوله و التمرس عليه، فالكتابة أيا كان نوعها، تتطلب أسلوبا يجذب الانتباه و لا تبعث عن السآمة، لكن دور الموهبة يتقلص في حالة الكتابة العلمية لأن لها أصولا و أسلوبا و قيودا و قواعد لا بد من الالتزام بها،و من هنا وجب على الباحث التقيد ببعض القواعد المنهجية أثناء تحريره للبحث، الذي يركز بدوره على جملة من المقومات لا يقوم من دونها، و هذا ما سنحاول الخوض فيه بنوع من التفصيل ضمن طيات آخر مرحلة من مراحل إعداد البحث العلمي ألا و هي مرحلة الإنجاز لتكتمل الصورة النهائية له.

المبحث الأول: أهداف كتابة البحث العلمي ومقوماته

كل بحث علمي يرمي إلى بلوغ أهداف معينة، ويقوم على مجموعة من الدعائم من أجل تحقيق ذلك، ومن هنا سنتطرق لأهداف كتابة البحث العلمي كنقطة أولى لنمر بعدها للحديث عن مقومات كتابة هذا الأخير.

---

[89] –معداوي نجية، المرجع السابق، ص102.

المطلب الأول: أهداف كتابة البحث العلمي

إن البحث القانوني مثله مثل سائر البحوث العلمية الأخرى يبلغ من الأهمية بمكان، ويرمي إلى تحقيق أهداف بالغة، حيث يسعى إلى البحث عن الحقائق ومن ثم اكتشافها، وإيجاد المعارف الجديدة وكذا استنباط المفاهيم والنظريات العلمية لدراسة الظواهر والوقائع المختلفة.[90] لهذا سيأتي فيما يلي الحديث عن الأهداف المتوخاة من تحرير البحث العلمي والتي ينبغي على الباحث الوصول اليها، وتجدر الإشارة هنا أن الأهداف المقصودة هنا مغايرة لما تم ذكره فيما سبق عندما تحدثنا عن أهداف البحث العلمي لأن ما نحن بصدد سرده هنا نقصد التقنية المتوخاة لبلوغ الهدف لا الهدف في حد ذاته.

الفرع الأول: إثارة الشك

من المعروف أن الشك يعد من أهم جوانب العلم والبحث العلمي، ذلك لأن غياب الشك يعني قبول الأفكار الموجودة والمتداول منها من غير نقد ولا حتى التفكير في لنقد، وهذا ما لا يخدم تقدم العلم، ومن ثم يمكن اعتبار الشك هو أساس العلم وشرط بقائه.

إثارة الشك في مجال التحرير البحث يعود للمفكر والفيلسوف الفرنسي روني ديكارت، ويسمى على العموم بالشك الديكارتي، إلا أن الشك العلمي أي الشك المتعلق بالحقيقة العلمية أقدم بكثير من هذا المفكر.[91]

و يكفي أن نقول أن أجمل ما كتب في الشك و في مجال الشك في المعرفة العلمية هي تلك الكلمات القوية التي كتبها حامد الغزالي في كتابه " المنقذ من الضلال" في القرن الاثني عشر أي خمس قرون قبل ديكارت :" *فأقبلت بجد بليغ أتأمل المحسوسات و الضروريات، و أنظر هل يمكنني أن أشكك نفسي فيها، فانتهى بي طول التشكك إلى أن أسمح لنفسي بتسليم الأمان في المحسوسات أيضا، و اخذت تتسع للشك فيها و تقول: من أين الثقة بالمحسوسات، و أقواها حاسة البصر...*"

---

[90] –عائشة بوعزم، المرجع السابق، ص80.

[91] –عيسى حيرش، منهجية البحث العلمي في العلوم الإدارية حسب المقاربة الاستنباطية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2021، ص 63.

والواضح من هذه الفقرة أنها تتناول موضوع الشك في المعرفة والعلم، إذ تناول أبو حامد الغزالي في القرن الثاني عشر الميلادي الشك في أدوات المعرفة والعلم والتي تعرف بأدوات الأبستمولوجيا.

الفرع الثاني: نقذ الأفكار والوصول إلى معارف جديدة.

من أهداف كتابة البحث العلمي أن يقوم الباحث أثناء عملية التحرير بنقد الأفكار والنظريات المسيطرة، ونقد الأفكار المسيطرة مهم في مجال البحث العلمي، لأنه يساعد على التقدم في المعرفة، بينما يعني عدم نقذها قبول تلك الأفكار والنظريات على انها صحيحة وهذا الذي بناه أصحاب الاستراتيجية، المحيط الأزرق عندما ممن اهم أسس استراتيجيتهم الاخلال بقواعد القطاع، وهذا ما يمكن المؤسسة المتبنية لهذه الاستراتيجية من مد حدود الطلب وحدود القطاع وفتح أسواق جديدة.

ومن أهداف التحرير مد حدود المعرفة والوصول على معرفة جديدة، فكل معرفة علمية جديدة تمثل توسيع رقم المعرفة الإنسانية وباستهدافه الوصول إلى المعارف الجديدة فإن البحث العلمي يسعى دوما إلى مد حدود المعرفة وتوسيع مجالها.[92]

يمكن الإشارة أخيرا إلى أن الباحث الحق عند تحريره للبحث فإنه لا يستهدف التسويق او المتعة الأدبية، وإما يستهدف تحقيق والوصول إلى نتائج علمية باتباع أسلوب علمي ومنهجي وبلغة قانونية متينة ورصينة، بالإضافة إلى اعتماده على الحجج المنطقية وابراز شخصيته كباحث وابداعه العلمي،[93] وتعد هذه الأخيرة إذا نظرنا إليها من زاوية مغايرة أهم مقومات البحث العلمي، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الثاني.

---

[92] – عيسى حيرش، المرجع السابق، ص64.

[93] –عبد المجيد لخذاري، المرجع السابق، ص،110.

و البحث العلمي لا ينجز اعتباطا بل يتم وفقا لمراحل مسطرة وقد تم التفصيل فيها سابقا، وعند وصول الباحث لمرحلة التحرير لا بد له من أن يراعي جملة من الأسس يقوم عليها خط البحث، لا سيما ما يتعلق بالباحث وأسلوبه والمنهج المختار من قبله ناهيك عن تلك المقومات المتعلقة بعملية الاقتباس، وسنحاول شرح هذه المقومات ضمن طيات هذا المطلب وفقا للفرعين المكونين له.

المطلب الثاني: مقومات كتابة البحث العلمي

إذ ان البحث العلمي يقوم على ركائز أساسية لا مناص منها وإلا حاد عن الطريق المنشود له و لم يحقق الأهداف المرجوة منه و بدا هشا غير موثوق في نتائجه.

الفرع الأول: المقومات المتعلقة بالباحث وأسلوبه والمنهج الذي يتبعه

يعد أمرا مهما فهم المقومات البحث العلمي قبل البد في كتابة أي بحث علمي إذ يتضمن هذا الأخير أي شيء يتم كتابته من حيث تنظيمه ومنطقيّة أفكاره، ويبين الآتي أهم مقومات البحث المتعلقة بالباحث وأسلوبه والمنهج المتبع من قبله لتقديم أفكاره للقارئ.

أولا: تحديد منهج البحث

الباحث تبعا لعنوان البحث العلمي و الإشكالية المطروحة يحدد المنهج العلمي أو المناهج العلمية المعتمدة، بحيث يتوجب عليه اعتماد منهج علمي أو واحدا او مجموع مناهج علمية منها المنهج الرئيسي و المناهج الأخرى على سبيل الاستئناس حسب مقتضيات خطة الموضوع و طبيعته و زاوية تناوله، وتتعدد المناهج العلمية في البحث العلمي و في العلوم القانونية على وجه الخصوص و تختلف تصنيفاتها حسب كل تخصص علمي.[94]

[94] – عبد المجيد لخذاري، المرجع السابق، ص 09

و من هنا يمكن القول إن تطبيق المنهج بدقة في البحث يضفي عليه الوضوح والموضوعية فيما يتعلق بعملية الصياغة والتحرير، مما يضمن السير المتناسق والمنظم لها، للوصول إلى النتائج المرجوة ، و من أبرز المناهج المعتمدة في الأبحاث القانونية، المنهج التاريخي الذي يقوم بدراسة أصل القانون أو تطور حركة التشريع، كما يتم اعتماد المنهج الاستقرائي الذي يهدف إلى الكشف و التفسير، بالإضافة للمنهج المقارن للمقارنة بين المؤسسات القانونية في نفس النظام أو في النظم الأخرى و المقارنة بين مختلف الأنظمة القانونية، ناهيك عن المنهج الوصفي الذي نرصد من خلاله الظواهر و نتتبعها إلى ما ذلك من المناهج..

ثانيا: الأسلوب في كتابة البحث العلمي

الاعتماد على أسلوب علمي سليم هو الذي يمكن الباحث من عرض الأفكار بصفة منتظمة، ويظهر ذلك من خلال اللغة السليمة التي تخلو من الأخطاء والتكرار والترابط بين الأفكار ووضوحها، ويتأتى ذلك من خلال توافر الشروط التالية:

- صياغة الأفكار بلغة قانونية سليمة والابتعاد عن الأسلوب الأدبي.
- الإيجاز في التعبير ودلالته.
- تسلسل وترابط الأفكار.
- الابتعاد عن النقد غير البناء، والمبالغة في الاعتداد بالنفس.[95]

ثالثا: ظهور شخصية الباحث

هي من أهم مقومات البحث العلمي، ويتأتى ذلك من خلال ابداء آرائه الشخصية وعدم الاعتماد الكلي على آراء غيره من الباحثين، يظهر ذلك من خلال تعليقاته، وتحليلاته وانتقاداته مما يضفي على عمله نوعا من التميز والخصوصية.

وهناك عدة مؤشرات يمكن الاستدلال بها عن شخصية الباحث، و يمكن لمس ذلك من خلال جمع المادة العلمية، إذ يمكن ان نقيم من خلال هذه النقطة فيما إذا كان جادا في بحثه كونه جمع وعاء معتبر، أم نراه قد أغفل العديد من الدراسات خاصة المتخصصة منها، و كيفية

[95] – عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، مكتبة الاشعاع، الإسكندرية،1996، ص 154،155.

توظيفها في بحثه، كذلك نلمس شخصية الباحث من خلال تحليله للنصوص الرسمية باختلاف أنواعها و الآراء الفقهية و القرارات القضائية و الربط بينها، كذلك من خلال الاستنتاجات الجزئية التي يخرج بها فيضع كل استنتاج في موضعه و يوظفه لاحقا في خاتمة البحث.[96]

الفرع الثاني: المقومات المتعلقة بعملية الاقتباس

من القواعد الجوهرية لإعداد البحث العلمي بوجه عام والبحث القانوني خصوصا، الالتزام بدقة الأمانة العلمية، ومفادها نسبة الآراء إلى قائليها الحقيقيين، وتمحيص الآراء المنقولة من مصادر متعددة، وذلك لغرض التحقق من صحة النسب، فإذا أخطأ الناقل الأول يستتبع شيوعه لدى الناقلين بعده، دون تبص، إذ يتعين العودة للبحث الأصلي أو الكتاب الأول دون النقل من الآخرين فقد يكون النقل غير صحيح.[97]

ومن ثم يمكن تعريف الاقتباس أن يستشهد الباحث في مسألة معينة يتناولها بآراء الآخرين وأفكارهم ولها صلة وثيقة بالموضوع، وذلك لتدعيم وجهة نظر أو لتأكيد فكرة معينة أو للمقارنة أو معارضة رأي.[98]

أولا: شروط الاقتباس

إن عملية الاقتباس تستدعي التقيد بالشروط التالية:

-أن يكون الاقتباس من المصدر أو المرجع الأصلي.

- الالتزام بالأمانة العلمية، ونسبة الأفكار لأصحابها.

- أن يكون الاقتباس قصير في حدود تدعيم أو نقد الفكرة التي يناقشها الباحث.

- الموضوعية في الاقتباس، يعني ذكر ما يؤيد رأي الباحث وما يخالفه حتى لا نظلل القارئ.[99]

ثانيا: أنواع الاقتباس

---

[96] -عمار بوضياف، إعداد أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية، الإطار التنظيمي والمراحل والتقنيات، طبعة أولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص 66.

[97] -عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، الجوانب الشكلية والموضوعية، طبعة أولى، دار الثقافة، عمان، 2015، ص 153.

[98] - عمار بوضياف، نفس المرجع، ص 205

[99] - عبد القادر الشيخلي، نفس المرجع، ص 154

الاقتباس نوعان:

- الاقتباس الحرفي أو المباشر: معناه أن يستعين الباحث بفكرة الآخر بشكل حرفي كما وردت في المصدر الأصلي دون تعديل أو تبديل في كلماتها على أن يضعها بين مزدوجين.
- الاقتباس غير الحرفي أو غير المباشر: هنا يلخص الباحث مضمون الفكرة أو الرأي المستشهد به وصياغتها بأسلوبه الخاص مع الاحتفاظ بجوهر الفكرة ومعناها.[100]

المبحث الثاني: قواعد كتابة البحث العلمي

سنتناول قواعد كتابة البحث العلمي من شق التوثيق والاسناد في الهامش يعني طريقة الإحالة للمصادر والمراجع في الهامش وكذا طريقة ضبط المراجع والمصادر في قائمة المصادر والمراجع التي توضع في آخر البحث العلمي، وتعتبر كدليل للباحثين الآخرين.

المطلب الأول: قواعد التوثيق والاسناد في الهامش

الأمانة العلمية تقتضي إسناد المعلومات التي أخذها الباحث من مختلف المراجع إلى أصحابها الأصليين في الهوامش، وفي هذا إثبات لحق المؤلف وأمانة علمية تحتسب للباحث، كما يعد دلالة على دقة البحث وأصالته وجودته، وعملية التهميش تختلف باختلاف طبيعة المراجع المستعملة كالكتب والمقالات والرسائل الجامعية... كما أن هذه العملية تختلف باختلاف عدد الاقتباسات من مرجع واحد.

الفرع الأول: تهميش المقدسات والمعاجم.

ويتم ذلك على النحو الآتي:

---

[100] – عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 205،206.

أولا: التهميش من المصحف

هنا نذكر اسم السورة ورقم الآية وهذا هو المعمول به وهناك من يقول بوجوب ذكر اسم السورة ورقم الآية والرواية، والصفحة، لكن ما جرى العمل به هو الطريقة الأولى حسب المثال التالي:

مثال: سورة البقرة (الآية 110).

ثانيا: التهميش من كتب الحديث الشريف:

ويكون ذلك بعدة طرق:

- نكتب حديث شريف، اسم راوي الحديث
- نهمش باسم كتاب الحديث الذي أخذ منه الحديث وهذا هو الأفضل ويكون ذلك كالآتي:

صحيح البخاري، الباب، الجزء، الطبعة دار النشر، البلد النشر، السنة، صفحة

ثالثا: طريقة تهميش القواميس والمعاجم:

يكون كالاتي:

الاسم المؤلف، عنوان المعجم، طبعة، دار النشر، البلد، السنة، الصفحة

مثال:

أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية، المجلد الأول، الجزء الأول، الطبعة الأولى، علا الكتب، القاهرة، مصر، 2008، ص 25.

الفرع الثاني: طريقة تهميش الكتب

إن تهميش الكتاب بشكل واضح وصحيح يستفاد منه أمران، الأول يبين مدى براعة الباحث، والثاني هو تقديمه للقارئ كامل المعلومات الخاصة بالكتاب ليستطيع الاستعانة به إذا كان يدخل في إطار اهتمامه وتأتي الإحالة للكتاب في الهامش على الأحوال الآتي ذكرها.[101]

[101] – عمار بوضياف، المرجع السابق، ص242

أولا: الهامش الذي يشار فيه إلى الكتاب ورد للمرة الأولى

هنا يتم توثيق الكتاب بالطريقة التالية وفقا للتسلسل التالي:

لقب المؤلف واسمه (وفي حالة مراجع مشارقة يكتب الاسم الثلاثي كما هو، وفي حالة وجود مرجع مشترك لعدة مؤلفين تجاوز عددهم الثلاثة يذكر اسم مؤلف أو مؤلفين ويكتب وآخرون، وإذا لم يتجاوز عددهم ثلاثة مؤلفين نذكرهم بالترتيب كما هو مدون في المرجع، أما إذا كان المرجع مترجما فنكتب اسم المترجم مسبوقا بكلمة ترجمة بعد ذكر اسم المؤلف الأصلي وعنوان المرجع)، عنوان الكتاب، المجلد إن وجد، الجزء إن وجد، رقم الطبعة، دار النشر، البلد، سنة النشر، الصفحة.

أمثلة:

أ- كتاب لمؤلف واحد:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، الطبعة، دار النشر، البلد، السنة، ص

مثال: أحمد حلمي، منهجية البحث العلمي، طبعة أولى، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص10.

ب- كتاب لمؤلفين اثنين او ثلاثة:

اسم المؤلف الأول، اسم المؤلف الثاني، اسم المؤلف الثالث، عنوان الكتاب، دار النشر، البلد، ص

مثال: أحمد حلمي، سعيد حميد، منهجية البحث العلمي طبعة أولى، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص10.

إذا كان هناك مؤلف ثالث يكتب اسمه أيضا طبعا، نحن نطبق الأمثلة على نفس الكتاب من باب عدم الخلط وترسيخ الادراك لا غير.

ت- كتاب لأكثر من ثلاثة مؤلفين:

اسم المؤلف الأول مع إضافة عبارة وآخرون، وإعادة كتابة نفس المعلومات الباقية.

مثال، أحمد حلمي وآخرون، منهجية البحث العلمي، طبعة أولى، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص10.

ث- كتاب فيه مجلدات وأجزاء:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، المجلد، الجزء الطبعة، دار النشر، البلد السنة، الصفحة [102]

مثال: أحمد حلمي، منهجية البحث العلمي، المجلد الأول، الجزء الثاني، طبعة ثانية، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر،2014، ص10.

ج- كتاب مترجم:

اسم المؤلف الأصلي، عنوان الكتاب، اسم ولقب المترجم، الطبعة، دار النشر، بلد النشر، السنة، الصفحة

مثال: إريك جولمان، منهجية البحث العلمي، ترجمة: أحمد سعيد، طبعة أولى، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر،2014، ص10.

ثانيا: الهامش المشار فيه لكتاب ورد لمرتين متتاليتين في نفس الصفحة

إذا تكرر العمل بنفس الكتاب و لم يتوسطه أي مصدر آخر، بمعنى ورد في الهامش لمرتين متتاليتين نستغني في هذه الحالة عن ذكر اسم المؤلف ونكتفي بعبارة المرجع نفسه ثم الإشارة للصفحة.

مثال:

1- أحمد حلمي، منهجية البحث العلمي، طبعة أولى، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص10

2- المرجع نفسه، ص11

ثالثا: الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب ورد لمرتين غير متتاليتين في نفس الصفحة

أي هنا استعمل المرجع لمرتين في الصفحة لكن كان بينهما مرجع آخر فاصل بحيث هنا هناك طريقتين و رأيين:

- الرأي الأول: نكتب اسم المؤلف، نفس المرجع، ثم الصفحة[103]

---

102 – عمار بوضياف، المرجع السابق، 243

103 – نفس المرجع، ص243

مثال:

1- أحمد حلمي، منهجية البحث العلمي، طبعة أولى، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص10

2- تومي أكلي، قواعد المنهج العلمي، طبعة أولى، دار الخلدونية، الجزائر،2017، ص12

3- أحمد حلمي، نفس المرجع، ص11

- الرأي الثاني: نكتب اسم المؤلف، المرجع السابق ثم الصفحة

مثال:

1- أحمد حلمي، منهجية البحث العلمي، طبعة أولى، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص10

2- تومي أكلي، قواعد المنهج العلمي، طبعة أولى، دار الخلدونية، الجزائر،2017، ص12

3- أحمد حلمي، المرجع السابق، ص 11

الفرع الثالث: طريقة تهميش المقالات.

تهمش كالآتي:

- لقب واسم صاحب المقال، عنوان المقال، اسم المجلة، المجلد إن وجد، العدد، الهيئة التي صدرت عنها المجلة، بلد النشر، سنة النشر، الصفحة.

مثال: أريوط وسيلة، الحماية القانونية لأجر البحار، مجلة القانون البحري و النقل، العدد الثالث،مخبر القانون البحري و النقل، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 23.

الفرع الرابع طريقة تهميش المذكرات والرسائل العلمية

يكون التهميش بكتابة لقب واسم الباحث، عنوان الأطروحة أو المذكرة، تحديد طبيعة العمل (مذكرة ليسانس أو ماستر أو ماجستير، أو أطروحة دكتوراه)، اسم الكلية أو المعهد، اسم الجامعة، البلد، السنة الجامعية، الصفحة.

مثال ذلك:

عروي عبد الكريم، الطرق البديلة في حل النزاعات القضائية " الصلح والوساطة القضائية " طبقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، مذكرة ماجستير فرع العقود والمسؤولية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 1، الجزائر،2013/2012، ص154.

الفرع الخامس: طريقة تهميش النصوص القانونية

هنا نحدد نوع القانون، رقمه، تاريخه، مضمونه، الجريدة الرسمية، العدد، التاريخ، الصفحة

مثال:

القانون رقم 08-09، المؤرخ في 18 صفر 1429، الموافق ل 25 فبراير 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، جريدة رسمية رقم 9 لسنة 2008، ص.115.

الفرع السادس: طريقة تهميش الأحكام والقرارات القضائية

بالنسبة للأحكام والقرارات القضائية ففي هذه الحالة: نكتب الجهة التي صدر عنها القرار أو الحكم، ثم رقمه، ثم تاريخ صدوره، ثم القضية، ثم المجلة، العدد، السنة والصفحة.

أما إذا كانت القرارات والأحكام غير منشورة، فلابد من كتابة عبارة (غير منشور) في آخر التهميش مع إلحاقها بملحق في قائمة الملاحق.

مثال ذلك:

المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، قرار رقم 28676 مؤرخ في 2002/07/23، قضية (زم ضد شركة الخطوط الجوية الجزائرية)، المجلة القضائية، العدد الأول، 2004، ص 257

الفرع السابع: طريقة تهميش المطبوعات

حيث يذكر الاسم الكامل للأستاذ المحاضر، عنوان المحاضرات، مع تحديد المستوى، تحديد نوع التخصص، اسم الكلية، الجامعة، السنة الدراسية، الصفحة.[104]

مثال:

أريوط وسيلة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي مغنية،2020/2019، ص 30

الفرع الثامن: طريقة تهميش المقابلات الشخصية

هنا لا بد من اتباع التهميش التالي:

الإشارة في أول السطر إلى مقابلة مع، اسم ولقب الشخص الذي أجريت معه المقابلة، وظيفة الشخص ومنصبه، الإشارة، إلى المكان الذي تمت فيه المقابلة، التاريخ وساعة إجرائها.

مثال:

مقابلة مع السيد بلبشير محمد، رئيس مفتشية الجمارك لولاية تلمسان، إدارة مفتشية الجمارك لولاية تلمسان، 2001/03/15 على الساعة الثالثة مساء.

الفرع التاسع: تهميش المواقع الالكترونية

توثق بذكر الاسم الكامل للمؤلف، عنوان الموضوع، تاريخ النشر، تاريخ وساعة الاطلاع، العنوان الالكتروني.

---

[104] – عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 244

مثال:

عماد حسن أبو طالب، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، جانفي 1998، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/12/51 على الساعة 13:00 في الموقع http://www.digital_ahram.org.eg/articles

ملاحظة بالنسبة لتوثيق المراجع باللغة الفرنسية تنتهج نفي الطريقة مع الإشارة للمرجع نفسه بعبارة ibid و المرجع السابق بعبارة opcit

المطلب الثاني: ضبط قائمة المصادر والمراجع

إن طريقة كتابة قائمة المراجع والمصادر ليست محل إجماع بين الأكاديميين بل هي مسألة مختلف بشأنها[105]، ويوجد في المنهجية اتجاهان رئيسيان في ترتيب فئات قائمة المراجع والمصادر ستناولهما في الفرعين المكونين لهذا المطلب.

الفرع الأول: الاتجاه الأول

يرتب قائمة المراجع كما يلي:

- الكتب: وتصنف على فئتين الكتب العامة والكتب الخاصة.
- المقالات.
- الرسائل والمذكرات.
- المداخلات العلمية.
- النصوص القانونية وهذا حسب قوتها كالآتي:

* الدستور

*القانون العضوي

*القانون العادي

*الأوامر

[105] – عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 326

*المراسيم الرئاسية

*المراسيم التنفيذية

*القرارات القضائية.

- المواقع الالكترونية والجرائد.[106]

الفرع الثاني: الاتجاه الثاني

يرتب قائمة المراجع كالآتي:

- النصوص القانونية حسب قوتها.
- الكتب.
- المقالات.
- الرسائل والمذكرات.
- المداخلات العلمية.
- القرارات القضائية.
- المواقع الإلكترونية والجرائد.[107]

للطالب الخيار بالنسبة لتقسيم قائمة المراجع بين تقسيمها إلى مراجع باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية، أو اعتماد قائمة موحدة حيث يذكر في كل فئة المراجع باللغة العربية تليها مباشرة المراجع باللغة الأجنبية.

---

[106] – عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 327، 328، 329، 330

[107] – نفس المرجع، ص 331،332

خاتمة

يحتل البحث العلمي في مجال القانون أهمية كبيرة من حيث تحقيق العدالة فلا سبيل للوصول للحقيقة إلا عن طريق البحث العلمي، الذي يتحقق به جوهر العدالة عن طريق الكشف عن الحقائق والأسباب الكامنة وراء المشكلات القانونية والقصور التشريعي واقتراح الحلول المناسبة لها.

ولا شك أن اعداد بحث قانوني مستوف جميع شروطه الشكلية والموضوعية ليس مسألة سهلة، لكن المسألة ليست بالصعوبة التعجيزية، بل الأمر بمقدور أي إنسان يملك أصول البحث القانوني، وبعد هذه الرحلة الشاقة في ربوع تقنيات وآليات البحث القانوني، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات من كم المعلومات والحقائق والنظم العلمية والقانونية على النحو التالي:

- أهم ما في البحث القانوني هو اختيار موضوعه، فكلما كان الموضوع في متناول الباحث كلما ساعده ذلك في تحقيق الأهداف المرجو من البحث، لهذا إذا وفق الباحث في اختيار موضوعه كلما سهل عليه عملية البحث فيه وانجاز باقي المراحل.
- لكل بحث نواحي موضوعية وأخرى شكلين ومع ان الشكل وعاء المضمون، إلا أن النواحي الموضوعية في حقيقة الأمر هي أهم من النواحي الشكلية.
- كلما ضاق موضوع البحث العلمي كلما استطاع الباحث التعمق أكثر، وتكون أصالته أفضل، وكلما اتسع صعب عليه الابتكار.
- الدقة العلمية تقتضي منا غربلة المعلومات كي نتمكن من اعداد بحث قانوني دقيق وحديث وعميق.
- أفضل البحوث العلمية هي البحوث الموجزة دون خلل، التي تكون شخصية الباحث حاضرة فيها حضورا كريما لا حضورا طاغيا، فإذا غابت شخصية الباحث يفقد البحث الطعم، وإذا طغت شخصيته فيغلب عليه حينئذ النزعة الذاتية، ومن ثم وجب أن يكون

حضوره متوازنا، بحيث يكون حضوره في المسائل الكبرى، ولا يدلي بدلوه إلا إذا كان متيقنا من رأيه.

- تكتسب الأمانة العلمية أهمية بالغة فهي من أخلاقيات الباحث الجاد، وهي من أسس البحث العلمي الرصين.

وفي الأخير لا يفوتنا أن نقدم جملة من التوصيات علها تسهم بالنهوض بالبحث العلمي، وتسهل على الباحثين وترشدهم للصواب في مجال البحث نوجزها في:

- ضرورة اختيار الباحث موضوع بحثه في نطاق تخصصه العلمي وميوله وقدرته.
- ضرورة التعمق في البحوث القانونية الكبرى كنوع من التدريب الذاتي على إدراك الآراء والمشكلات الراهنة.
- ضرورة ان يهتم الباحث القانوني بالممارسة البحثية والتمرن في كتابة البحوث باستمرار، فكلما استطرد الباحث في الكتابة كلما سهل عليه أمرها.
- ضرورة ان يوحد الباحث المصطلحات والمفاهيم التي يدرسها ويستخدمها نظرا لكونه يقتبس من مراجع متعدد فقد يجعل هذا الأمر منه متفاوتا في التعبير والأسلوب والكلمات، مما يفرض عليه مهمة توحيد المصطلحات والتنسيق بين الجمل والعبارات.

القسم الثاني: تقنيات البحث العلمي 2

إن التعليق على النصوص القانونية أو الفقهية والقرارات القضائية أو الاستشارة تعد بمثابة التتويج العلمي المتمثل في اكتساب ملكة التفكير العلمي المنهجي والمقدرة على الربط بين الفكر والواقع، أو ما يعرف بالنظري والتطبيقي، وهو مستوى لا يستهان به في الدراسات الجامعية ويعتبر أولى الغايات لكل من الأستاذ والطالب وبصفة خاصة الباحث الذي يبحث لنفسه عن موطئ قدم في مجتمع البحث العلمي.

وهذا المستوى لا يمكن بلوغه إلا باجتماع عدة عناصر، يأتي على رأسها التحصيل العلمي والمقصود هنا حد معين من المعارف التي تكفلت الجامعة بتقديمها للباحث عبر المحاضرات العديدة وما يتعلق بها من أعمال تطبيقية متنوعة، وكذا الاطلاع المستمر على المصادر والمراجع والمجالات العلمية ذات المصداقية العلمية الكافية والتي تقدم معلومات وأفكار ودراسات بطريقة موثوقة، كما ينبغي عليه أن يكون متحكما في المنهج العلمي المتعلق بالفكر والممارسة.[108]

لا يقتصر هذا المحور فقط على ما خضنا فيه أعلاه بل يتعداه لمنهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية، هذا المصطلح الذي ربما يتخوف منه الكثير من طلبه العلم والمقبلين على المسابقات نظرا لقلة اصطدامهم به من جهة وشح المراجع التي تعالجه من جهة أخرى كون أن الأغلبية يعنون بدراسة التعليق على النصوص القانونية والقرارات، وبات من الضروري دراسة منهجية تحرير هذه الأخيرة لأن في الاستخلاص منفعة منقطعة النظير تعود على الباحث وطالب القانون.

ولعل المحور الأخير الخاص بالتحرير الإداري ربما سيخرجنا من تطبيق المنهج إلى إعمال الأسلوب، بحيث أن أسلوب تحرير المراسلات الإدارية فريد متميز له مصطلحاته الخاصة التي

---

[108] – تومي آكلي، المرجع السابق، ص209.

يترفع بها عن الأسلوب الادبي، هذا ما يجعل هذا الأخير يتصف بخصائص شكلية وموضوعية لا بد من احترامها ومراعاتها عند التحرير، ولو نطيل الخوض في ذلك تاركين التفصيل لحينه.

تأسيسا على ما سبق سندرس المنهجية التطبيقية وبامتياز هذا السداسي وفقا للبرنامج المسطر الذي يتضمن ثلاث محاور رئيسية لا ينبغي الخروج عنها و نقصد هنا:

المحور الأول: منهجية تقديم استشارة قانونية، ومنهجية التعليق على نص قانوني ومنهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية.

المحور الثاني: منهجية صياغة مذكرة استخلاصية.

المحور الثالث: التحرير الإداري.

المحور الأول منهجية تقديم استشارة قانونية، ومنهجية التعليق على نص قانوني ومنهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية.

إذن كما هو واضح من العنوان المسطر فإن دراستنا سوف لن تخرج عن المنهجية التطبيقية والنظرية في ذات الوقت، غذ تعتمد على القراءة المركزة والمعمقة للمحتوى و استعمال أدوات المنهج العلمي من حصر و أحصاء ووصف و تحقيق و ترتيب و تصنيف و تحليل و تركيب و تفسير و نقد و مقارنة بغرض التمكن من تشخيص و حصر المسائل القانونية حصرا كاملا بطريقة منهجية علمية و سليمة.

وحتى لا نكرر نفس الذي قلناه في مقدمة القسم فإن دراسة هذا المحور تتطلب منا الخوض في ثلاث مسائل أولها منهجية تقديم الاستشارة القانونية لطالبها، والثانية منهجية التعليق على النص القانوني بنوعيه والثالثة منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية.

المبحث الأول: منهجية تقديم استشارة قانونية

نظرا للتصرفات المختلفة التي يقدم عليها الأفراد قد تنتج نزاعات، هذه الأخيرة يمكن أن تكون محل دعوى قضائية وفي العادة نجد أحد أطراف هذا النزاع يسعى لمعرفة حكم القانون بشأن هذه المسألة عن طريق اللجوء على طلب الاستشارة القانونية.

المطلب الأول: عموميات حول الاستشارة القانونية

تحت هذا العنوان سنتطرق لتعريف الاستشارة القانونية، أنواعها، أطرافها وحالات طلبها.

الفرع الأول: مفهوم الاستشارة القانونية

في هذا الفرع سنحاول إيجاد تعريف مبسط للاستشارة القانونية، لنمر بعدها لذكر أنواعها.

أولا: تعريف الاستشارة القانونية

هي عبارة عن رأي أو موقف ما من مسألة معينة، ابتداء من نصوص القانونية المنطبقة وتفسيرها، وصولا إلى موقف الفقه أو الاجتهاد منها. وبتعبير آخر هي استكشاف رأي القانون

بشأن مسألة قد تكون محل نزاع أو يحتمل أن تكون كذلك، وتكون هذه الاستشارة بطلب من شخص معين، أو وجهة معينة لمعرفة حكم القانون في المسألة المطروحة.[109]

كما تعرف على أنها الخدمة المتخصصة التي يقدمها شخص مؤهل في المجال القانوني لمن يطلبها لمساعدته على معرفة الرأي القانوني في مشكلة ما بحياد وموضوعية وفقا للأنظمة القائمـــــة، وتنحصر مهمة المستشار في بيان الحل الذي يكرسه القانون أيا كان مصدر القاعدة القانونية، الاستشارة عادة تتمثل في سؤال بسيط وجيز و قد يكون معقدا طويل، فالإجابة في الحالة الأولى تكون موجزة قصيرة وفي الحالة الثانية تكون معقدة بقدر السؤال، لكن في كلتا الحالتين تتمثل في رغبة معرفة رأي القانون من طرف السائل في قضية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو نزاع مدني، تجاري، إداري، جزائي...[110]

وكتعريف مبسط للاستشارة هي معرفة حكم القانون بخصوص مسألة معينة، قد لا تكون محل نزاع، أو هي محله، أو يحتمل أن تكون الاستشارة فيما بعد، بالنسبة لطالبها الذي يريد معرفة رأي القانون مسبقا.[111]

تجدر الإشارة هنا إلى الفرق بين الاستشارة القانونية والمسألة القانونية، كون هذه الأخيرة عبارة عن وقائع لنزاع يتطلب حلا، أما الأولى فهي حلول ممكنة لوقائع حصلت أو قد تحصل، إلا أن كلامهما متشابهتان لأن كلاهما تهدف إلى معرفة حكم القانون و موقفه بخصوص النزاع الحاصل، كما أن منهجية وضع الاستشارة القانونية تتشابه كثيرا مع منهجية حل المسألة القانونية، و يختلفان فقط في أن طالب الاستشارة غير معني بآراء الفقهاء و الاجتهادات القضائية و النصوص القانونية، و إنما يريد الرأي و النصيحة لا غير ، و بالتالي يجب أن تتضمن الاستنتاج و الاحتمالات الممكنة للحلول مع ترجيح الأفضل.[112]

---

109 – معداوي نجية، المرجع السابق، ص 169.

110 – تومي آكلي، المرجع السابق، ص 252.

111 – بوعزم عائشة، المرجع السابق، ص 157.

112 – صالح طليس، المرجع السابق، ص 228،233

مثال1: أن يطلب بنك معين من مستشاره القانوني معرفة من مستشاره القانوني معرفة حكم القانون في المسائل التي يعرضها عليه، ليعين له الوجه الصحيح الذي ينبغي أن يتصرف على مقتضاه حتى يتجنب المساءلة.

مثال 2: أن تطلب شركة تجارية معينة من محام معرفة حكم القانون بالنسبة للنزاع الحاصل بينها وبين مجموعة العمال، لتتعرف على ما إذا كان في مقدورها اللجوء للقضاء من عدمه، ومدى نجاعة مسعاها لو لجأت إلى القضاء.

ثانيا: أنواع الاستشارة القانونية

يمكن القول إن الاستشارة القانونية إما تكون:

- **استشارة حيادية:**

تهدف إلى تنوير المستشير بجميع النقط الإيجابية والسلبية الخاصة بالمسألة أو القضية القانونية، بمعنى تبيان جميع النقط التي من الممكن أن تعود على المستشير بالمنفعة أو المضرة.

- **الاستشارة الموجهة:**

وهي استشارة أكثر عمقا، حيث أنه لا يكتفي المستشار هنا بتنوير المستشير فحسب، بل يبين فيها رأي القانون بدقة لترجيح كفة طالب الاستشارة أمام القضاء، حيث يبرز فيها المستشار النتائج والاثار القانونية بخصوص المسألة المطروحة وإيضاح ما يتعين فعله من قبل طالب الاستشارة لحصر آثار ذلك في أضيق نطاق.

الفرع الثاني: أطراف الاستشارة القانونية وأمثلة عن بعض حالات طلبها

كما هو واضح من عنوان هذا الفرع فإننا سنعرف بأطراف الاستشارة وندرج بعض الحلات التي تطلب فيها الاستشارة على سبيل الاسترشاد والتمثيل.

أولا: أطراف الاستشارة القانونية.

تكون الاستشارة القانونية بين طرفين هما:

أ- المستشير

وهو طالب الاستشارة، وقد يكون شخص طبيعي أو معنوي يريد استيضاح الوضع القانوني والآثار أو النتائج التي قد تترتب على امر ما أو يتفرع عنه، إذن المستشير هو الذي يطلب حكم القانون بشأن مسألة معينة وهو شخص غير مختص في القانون (شخص عادي، شركات، جمعيات ...).

ب- المستشار

هو رجل قانون دون أن يكون من الضروري أن يكون له صفة رسمية، قد يكون محاميا أو قاضيا أو متقاعدا أو أستاذا جامعيا، موثقا، أو مضرا قضائيا أو مجازا في الحقوق، وملما بالحقل القانوني، كما يكون أي واحد من طلبة القانون.[113]

ويجب على المستشار أن يكون حذرا مما يعرضه عليه السائل، فلربما أخفى عليه أنه كان سببا في نزاع معين، في حين هو المتسبب مثلا في الحاق الضرر بالغير بخطئه لذلك فالمستشار يبحث عن معرفة الحقيقة كلها حسب ترتيب حدوثها وملابساتها وآثارها وذلك قبل الشروع في الإجابة، فإذا عرف الحل القانوني بعد ان يكون قد اجز مرحلة التعرف على الوقائع والإجراءات التي نشأ وتطور فيها النزاع بعد التكييف الموضوعي للقضية والبحث عن الحل القانوني الملائم طبقا للأوضاع القانونية السائدة أو القانون الذي يحكم النزاع.[114]

ثانيا: بعض حالات طلب الاستشارة

هناك حالات يجد فيها الشخص الطبيعي أو المعنوي نفسه بحاجة إلى استشارة أهل الخبرة والقانون في مسألة ما ومن أبرز هذه الحالات:

- معرفة حكم أو موقف القانون بخصوص نزاع حاصل.
- معرفة حكم أو موقف القانون بخصوص نزاع من المتوقع حصوله.

---

[113] -صالح طليس، المرجع السابق، ص 331.

[114] – تومي أكلي، المرجع السابق، ص 254.

- تجنب نزاع قد يحصل، أو ضرر قد يتعرض له المستشير من جراء القيام قيامه بأعمال معينة.
- قد يرغب المستشير في معرفة الإطار القانوني لنشاط معين يرغب العمل فيه.
- معرفة السند القانوني لحقه.
- قد يكون المستشير مدعى عليه أو ملاحقا، يريد معرفة موضوع الادعاء عليه وسنده القانوني، وكيفية الحفاظ على حقوقه.
- قد يكون المستشير متهما يريد تهيئة الدفاع لرد الادعاء عنه، أو اسقاط العقوبة عنه أو التخفيف منها.[115]

المطلب الثاني: آلية وضع الاستشارة القانونية.

من خلال تحديد الحالات التي قد تتطلب فيها الاستشارة القانونية فإننا نجد هذه الأخيرة تشبه المسألة القانونية في جوهرها، مع بعض الاختلاف في الشكل، ذلك أن الاستشارة القانونية قريبة من المسألة القانونية التي قد تكون عبارة عن وقائع لنزاع يتطلب حلا، أما الاستشارة فهي حلول ممكنة لوقائع حصلت أو قد تحصل، لهذا نجد منهجية وضع استشارة قانونية تتشابه أو تتقارب مع منهجية حل مسألة قانونية، وعلى هذا الأساس تتمثل مراحل وضع الاستشارة في مرحلتين أساسيتين على النحو الذي سنفصل فيه في الفرعين المكونين لهذا المطلب.

الفرع الأول: المرحلة التحضيرية

في هذه المرحلة يستخرج المستشار مجموعة من العناصر يبني عليها ليمر للمرحلة التي تليها وتتمثل هذه العناصر فيما يأتي:

أولا: الوقائع

هي مجموعة من الأحداث القانونية والمادية التي أدى تتابعها إلى تكوين موضع لنزاع أو عناصر المسألة، مثالها الاقدام على إبرام عقد معين، إعداد خبرة، تقديم تظلم... وتقدم في جمل كاملة وبطريقة مجردة، بمعنى عدم إعطاء حكم مسبق عليها بل ننقلها كما جاءت في الاستشارة

[115] تومي آكلي، المرجع السابق، ص 253

دون إضافة، ويجب انتقاؤها بحيث لا نذكر الوقائع الثانوية التي لم تؤثر في تحريك النزاع. وهي مختلف العناصر المشكلة للنزاع.[116]

ثانيا: الإجراءات

إن وجدت، وهي المراحل القضائية التي مر بها النزاع مع احترام قواعد ترتيبها حسب حدوثها زمنيا وبدقة، والإجراءات في الغالب غير موجودة لأن المستشير قد لا يكون قد بدأ فيها.

ثالثا: المشكل القانوني

يستخرج المشكل القانوني عن طريق إعادة صياغة سؤال المستشير بكيفية قانونية، يكون بتكييف الوقائع التي يشملها تساؤل المستشير تكييفا قانونيا وذلك بهدف تحديد أهم النصوص القانونية التي تعالج هذه المسألة، وهنا يطلب من المستشار استخدام الطرح القانوني العام الذي يعرضه المستشير باعتباره غير متمكن من الجانب القانوني.[117]

بعد ان يفرغ المستشار من استخراج الوقائع المهمة واستخلاص الإجراءات في حال وجودها ويتوصل لصياغة المشكل القانوني ينطلق نحو مرحلة أحرى ألا وهي المرحلة التحريرية.

الفرع الثاني: المرحلة التحريرية

إذا كانت الإجابة في الاستشارة القانونية كتابية، فلا بد على الطالب الباحث أن يرجع إلى تنظيم اجابته إلى المنهجية العامة للبحث والدراسة والتعليق، بمعنى اختيار منهج معين وقواعد خطة معينة تنبع من الحقائق التي توصل إليها المستشار وهذه الخطة بدورها لا تخرج عن الخطة العادية المعروفة في قواعد منهجية البحث العلمي للدراسة والبحث والتعليق بصفة عامة.

---

116 – نجية معداوي، المرجع السابق، ص 170.

117 – نفس المرجع، نفس الصفحة.

أولا: الخطة

هنا ندرس موضوع الاستشارة، تفتتح هذه المرحلة بوضع خطة من أجل دراسة هذا الموضوع، حيث يقسم الموضوع إلى فقرات حسب المشكل المطروح وبشكل يكفل الإجابة على المشكل القانوني، وتكون الخطة على شكل فقرات حسب الوقائع المعروضة.

ثانيا: المقدمة

فيها يتم الإحاطة بالموضوع بصورة مختصرة، حيث يبرز المستشار فيها موضوع الاستشارة في إطار المبدأ القانوني المنظم لموضوع النزاع، لهذا يقوم فيها بإعادة ذكر الوقائع بأسلوب قانوني، ترتيبها وتنظيمها بكيفية متسلسلة ومترابطة مع اظهار أطراف النزاع بكيفية واضحة، بعدها يذكر أو يطرح المستشار المشكل القانوني بالكيفية التي سبق بيانها في المرحلة التحضيرية.[118]

ثالثا: المتن

هنا يتم إنزال أو تطبيق القواعد القانونية على الوقائع المعروضة أو المفترضة لتحديد الحلول والآراء الممكن اعطاؤها.[119] ذلك أنه يمكن أن تكون هناك تأويلات محتملة تؤدي إلى أكثر من رأي، كما يمكن استعراض أحدث الاجتهادات التي كرسها كل من الفقه والقضاء في هذه المسألة لمقارنتها مع سابقاتها لفهم المسألة. ومن هنا وجب علينا استعراض مختلف هذه الفروض للوصول الى الحكم، كما لو وجدت عدة آراء حول مسألة ما هنا لا بد من ذكر هذه الآراء والملاحظات المحيطة بها، فإذا تم انتقاد أحدها علينا ذكر الأسباب، والأمور التي جعلتنا نرجح رأيا دون الآخر.

إذا تشكل لدينا رأي مستقل علينا تدعيمه بتعليل منطقي وقانوني سليم حتى يكتسب هذا الرأي القوة والوضوح اللذان يجعلانه يتفوق عن سائر الآراء المستعرضة، وابراز الاثار والنتائج المترتبة عن الأخذ بهذا الرأي حتى يكون طالب الاستشارة على بينة من ذلك.

---

[118] –تومي أكلي، المرجع السابق، 256.

[119] –معداوي نجية، المرجع السابق، ص 171.

يتم معالجة كل هذه الأمور على شكل فقرات حسب الخطة الموضوعة سابقا والتي تحدد بطبيعة الحال تبعا لموضوع الاستشارة المعروضة بحيث يتم معالجة كل فقرة على حدي في المتن بالطريقة التي تم شرحها (نص قانوني، اجتهادات قضائية وفقهية، ثم ترجيح الرأي أو الاتيان برأي مخالف مع الحجة)، بحيث يتم تسمية القفرة انطلاقا من الواقعة التي تعالجها تلك الفقرة مع تحديد المشكل القانوني المتعلق بها ثم نبين الحل القانوني انطلاقا من القناعات التي توصلنا إليها.

رابعا: الخاتمة

هنا نقوم بتقديم الرأي في الموضوع المطروح بأسلوب موجز وواضح، ليشكل دليلا أو خارطة طريق لطالب الاستشارة والذي يكون من خلاله على بينة من أمره. ولأن هذا الأخير غير معني لا بالآراء الفقهية ولا بالاجتهادات القضائية ولا حتى بالآليات ومنهجية حل المسائل، وانما يبتغي رأي المستشار ونصيحته، فإنه يجب أن تتضمن الخاتمة الرأي الشخصي الذي يبرز الحل الأرجح أو النصيحة المطلوبة بصورة مختصرة وواضحة.[120]

المبحث الثاني: منهجية التعليق على نص قانوني

إن التعليق على النصوص القانونية يندرج تحت التطبيق وذلك بإسقاط الفكر على الواقع، او مقاربة الواقع بالفكر العلمي وبطريقة منهجية عقلية صارمة للتأكد من مدى تحقق القيم والمثل العليا للقانون عبر التطبيق اليومي للمنظومة القانونية الفكرية والاجتماعية بأبعادها المتنوعة، لهذا سنحاول تحت هذا العنوان أن نبين الآلية التي يتم على ضوئها التعليق على نص قانوني، لكن قبل ذلك سنبدأ بتحديد مفهومه وتبيان أهدافه لنمر بعدها إلى آلية التعليق عليه.

120 – غناي زكية، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005،ص 59.

المطلب الأول: الإطار العام للنص القانوني

سنحاول في هذه المطلب وكمرحلة أولية تحديد الإطار العام للنص القانوني وذلك من خلال محاولة إعطاء تعريف له، لنمر بعدها لإبراز الفرق بين التعليق والتحليل والتفسير الذي يقع على النص القانوني ونبين في الأخير الهدف من التعليق على نص قانوني.

الفرع الأول: مفهوم النص القانوني

النص القانوني هو النص الذي يعالج مسألة قانونية معينة[121]، وهو هو إما يكون تشريعيا أو فقهيا:

- **النص التشريعي** هو ذلك النص الصادر عن السلطة التشريعية، وفق الإجراءات التي يحددها الدستور في مجالات مخصصة بموجبه، ويتضمن جملة من القواعد القانونية العامة والمجردة والملزمة للأفراد قصد تنظيم علاقاتهم في المجتمع.
- **أما النص الفقهي** فهو ما تمت كتابته في مسألة قانونية معينة وهو فقرة أو مجموع فقرات مأخوذة من مرجع معين.

ويجب الانتباه إلى أن النص القانوني ما هو إلا جزء من نظام قانوني متكامل، لذلك يجب عند التعليق عليه أن يكون لدى المعلق إلمام معقول بهذا النظام القانوني، إذ لا يمكن عزله عن محيطه، لأن ذلك سيؤدي إلى السطحية وعدم الشمولية وربما إلى عدم فهم المقصود حقيقة من النص وربما إعطائه مفهوم خاطئ. لهذا يجب أن يكون المعلق ملما ببقية النصوص التي تتعلق بنفس الموضوع سواء كانت مكملة له أم مخالفة له أم تشاركه في نفس الموضوع.

فالتعليق على نص قانوني من هذا المنطلق عبارة عن محاولة لتفسير وتوضيح النص بقدر الحرية وبأسلوب شخصي إلى حد معين، وذلك من خلال البحث في مكوناته، عناصره، إلى أن نصل إلى إعطاء فكرة تركيبية عن الموضوع.[122]

---

121 – نجية معداوي، المرجع السابق، ص153.

122 – صلاح شروخ، الوجيز في منهجية القانونية التطبيقية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2010، ص74.

الفرع الثاني : الفرق بين التعليق على نص قانوني وتحليله وتفسيره

لا ينبغي الخلط بين تحليل النص والتعليق على نص وتفسير نص، لذلك وجب علينا توضيح الفرق بين المصطلحات الثلاثة على النحو التالي:

- التعليق على نص: عندما نتحدث على التعليق على نص فإننا نكون بصدد عملية تفسير وتوضيح للموضوع محل ذلك التعليق ويكون ذلك بقدر من الحرية وبأسلوب شخصي والذي يخلص فيه المعلق إلى إعطاء فكرة عن الموضوع أو عن ذلك النص، وبالتالي فإن التعليق هو بمثابة فحص انتقادي لمضمون وشكل النص.
- تفسير نص: أما فيما يتعلق بتفسير نص فإنه يعني تحديد مضمونه ومعناه من عدة زوايا، ويمكن لأي نص أن يكون محل تفسير سواء كان نصا واضحا سليما أو كان غامضا ومعيبا.
- تحليل نص: يقصد بتقنية تحليل النص القانوني تفكيك النص وتجزئته إلى مجموعة العناصر التي يتألف منها، وتحديد أجزائه ومكوناته رغم أن هناك من يطلق على هذه الآلية معالجة النص القانوني وهناك من يستعمل مصطلح التحليل، لكن رغم ذلك تبقى كلها مصطلحات تصب في نفس المنحى أي شرح وتقييم للنص محل التحليل.[123]

الفرع الثالث: الهدف من التعليق على النص القانوني

إن التعليق على نص قانوني في حد ذاته وسيلة لتحقيق هدفين وهما:

- تحديد إطار المناقشة، وهنا يتقيد الطالب بالأفكار الواردة في النص والقريبة منه دون التطرق لغيرها من الأفكار، ولو كانت هذه الأخيرة تتعلق بنفس المسألة القانونية التي تعرض لها النص، وهذا تفاديا للخروج عن الموضوع وحتى نتفادى السرد الآلي للمعلومات.
- السماح للطالب من إعطاء رأيه تجاه أفكار النص، إما مؤيدا أو مخالفا، مبررا في هذا الإطار موقف الشخص، وهذا ما يظهر مدى استيعابه الجيد للمعلومات وقدرته على توظيفها، من هنا يظهر التعليق الحقيقي على النصوص، كون الطالب يبتعد عن مجرد

[123] – معداوي نجية، المرجع السابق، ص 153.

ما جاء في النص دون انتقاد، فما الفائدة من إعادة كتابة النص دون تغيير أو ان يظهر الطالب ملكته، وبهذا يرتقي الطالب من درجة الحفظ وترديد الدروس على درجة الاستيعاب وإدراك أهم الأفكار والمفاهيم القانونية مما يجعلها ترسخ في ذهنه، هذا ما يجعله مستعدا لمناقشتها كلما عرضت عليه دون الحاجة لأن يحفظها عن ظهر قلب.[124]

المطلب الثاني: آلية التعليق على نص قانوني

إن المعالجة الحقيقية للنصوص القانونية تتم وفق منهجية دقيقة تلعب دورا في تنظيم عمل الطالب وتنسيقه ويتم ذلك وفق مرحلتين.

الفرع الأول: المرحلة التحضيرية

يتم في هذه المرحلة القيام بالتحليل الشكلي للنص لنمر بعدها للتحليل الموضوعي، والغاية من هذا التحليل هو فهم النص بشكل جيد تحضيرا لمناقشته.

أولا: التحليل الشكلي

في هذه الخطوة تتم دراسة النص من ناحية الشكل فقط، فمن خلال القراءة الأولية له يستخرج الطالب العناصر التالية:

أ-تركيز النص

وهنا يتم تحليل النص بالنظر إلى مصدره عن طريق تبيان ما يلي:

- طبيعة النص : من شكل النص يتبين للطالب بسهولة فيما إذا كان النص تشريعيا أو فقهيا.
- موقع النص : أي مصدره الشكلي بمعنى موقعه من المصدر الذي أخذ منه، وذلك يختلف باختلاف طبيعة النص.
- المصدر المادي للنص : معناه إذا كان نصا تشريعيا او أصل مبادئه التي اعتمد عليها إذا كان نصا فقهيا، بمعنى أن الطالب يبحث بمن تأثر المشرع أو الفقيه حين قام بصياغة النص.

---

[124] – غناي زكية ، المرجع السابق، ص 74

ب- بنية النص

في هذه المرحلة من التعليق يتم تحليل النص من نواحي عديدة:

- البنية الطوبوغرافية (البناء المطبعي): وهنا نوضح ما إذا كان النص ورد في فقرة واحدة أو عدة فقرات، وذلك يترتب عليه عدة نتائج أهمها وضع الخطة واستخراج الأفكار الأساسية والفرعية.[125]

- البنية المنطقية : ويتحدد ذلك من خلال خصائص القاعدة القانونية في حد ذاتها، وتختلف البنية المنطقية للنص القانوني عن غيرها من النصوص الفلسفية والأدبية التي يكون فيها جدل كبير.

- البنية اللغوية: وهنا نقوم بدراسة الالفاظ المستخدمة في النص لأن هذه الأخيرة هي التي تبين مدى انسجامها مع سياق النص، ومدى دلالتها خاصة وأن اللغة القانونية لغة متخصصة، حيث علينا الإشارة للمصطلحات التي لها أهمية خاصة في فهم النص.[126]

ثانيا التحليل الموضوعي

لنقوم بالتحليل الموضوعي للنص القانوني لا بد من قراءته عدة مرات كلمة بكلمة وتفحصه فقرة بفقرة لأن هذا التحليل ينصب على القاعدة القانونية التي يبنى عليها النص، ويتم التحليل الموضوعي للنص من خلال استخراج عدة عناصر أساسية وهي:

أ-شرح المصطلحات: من الضروري البدء بشرح المصطلحات القانونية التي يحتويها النص القانوني محل التعليق بإيجاز، لأن الفهم الصحيح للمصطلحات القانونية هو الذي يحدد موضوع المسألة القانونية محل التعليق ويجنبنا الخروج عنه.

ب-استخراج الفكرة العامة: والمقصود بها المعنى الإجمالي للنص القانوني.

جـ-استخراج الأفكار الأساسية: يكون ذلك من خلال الوقوف على الفقرات التي يتكون منها النص القانوني حيث تتضمن كل فقرة فكرة أساسية واحدة، بحيث يوضع عنوان لكل فقرة مما يمهد لوضع خطة ملائمة.

125- معداوي نجية، المرجع السابق، ص 155

126 - شميشم رشيد، المرجع السابق، 187

الفرع الثاني: المرحلة التحريرية

خلال هذه المرحلة لا بد من أن نضع خطة مناسبة وذلك بغية مناقشة النص القانوني المعروض علينا، ثم نمر بناء عليها لمناقشته.

أولا: الخطة

يتسنى للطالب وضع الخطة من خلال ترتيب الأفكار الرئيسية والثانوية واستبعاد ما هو خارج عن نطاق الموضوع، والخطة لا يمكن وضعها مسبقا وإنما يكون ذلك بناء على النص القانوني محل التعليق [127]وعليه لا بد أن تتوافر فيها الشروط التالية:

- موافقة الخطة لموضوع النص محل التعليق وتماشيها معه.
- شاملة لجميع الأفكار.
- متوازنة ومتسلسلة.
- لا تحتوي على عناوين وأفكار متكررة.

ثانيا: المناقشة

في المناقشة يتم تحرير ما جاء في عناوين الخطة، انطلاقا من المقدمة وصولا للخاتمة.

أ- المقدمة

وفيها يتم عرض للمسألة القانونية محل المناقشة بصورة موجزة ومركزة وأهم عناصر هذه الأخيرة هي:

- الإطار العام الذي يندرج في النص القانوني.
- أهمية الموضوع.
- الإشكالية التي يتمحور حولها النص.
- الإعلان عن التقسيم المعتمد للإجابة على الإشكالية.[128]

ب-صلب الموضوع

يعرض صلب الموضوع عبر مباحث ومطالب وفروع وتفريعات إن وجدت، والمناقشة تتم من خلال المعلومات المكتسبة إما من المحاضرة أو مراجع أو ثقافة عامة. وليتفادى الطالب

---

[127] – معداوي نجية المرجع السابق، ص 156

[128] – رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 188

الخروج عن الموضوع عليه التقيد بأفكار النص وأن يشرحها وينتقدها ويبدي رأيه فيها مبررا ذلك.

ح- الخاتمة

في الخاتمة يقوم الطالب بتلخيص المسألة القانونية في فقرة وجيزة، وبعدها يقوم بعرض النتائج وأهم الاستنتاجات المتوصل إليها من خلال التحليل وإما تكون عبارة عن موقف الطالب من رأي المشرع أو الكاتب وعرض البديل أو تقديم اقتراحات من اجل مراجعة أو تعديل النص سواء من حيث الصياغة أو الأحكام.

المبحث الثالث: التعليق على الأحكام والقرارات القضائية

يواجه الطالب في دراسته الأكاديمية بعض التطبيقات الواقعية للقرارات القضائية والأحكام، حيث يعرض أمامه مجموعة وقائع عملية قد صدر حكم أو قرر قضائي بشأنها ويطلب منه التعليق على تلك القرارات، فالتعليق على الحكم أو القرار القضائي ما هو في الحقيقة إلا مناقشة تطبيقية لمسألة قانونية نظرية يكون الطالب قد تلقاها في المحاضرة، وهذه المناقشة التطبيقية هي التي تساعد الطالب على ترسيخ ما تعلمه من معلومات نظرية.

يمثل التعليق على الأحكام والقرارات القضائية أهم أنواع الدراسات التطبيقية، لأن هذا التعليق يقتضي الجمع ما بين المعارف النظرية التي تعلمها الطالب في مادة قانونية ما وطرق وأساليب المنهجية القانونية التي تسمح بتقييم الحكم أو القرار.

من هنا يمكن القول إن التعليق هو تلخيص للتحليل الدقيق لقرار قضائي، انطلاقا من المعلومات الشخصية التي تلقاها الطالب في الدراسة النظرية حول الموضوع ومقارنة ذلك مع أهمية القرار وما سيكون له من أثر أو انعكاس على الفقه والاجتهاد القضائي وعلى التشريع في بعض الأحيان. منهجية التعليق لها طرق مختلفة، إلا ان الفرق بينها ليس شاسعا باعتباره

يمس الشكل فقط، حيث أن هذه الطرق تتفق من حيث الموضوع كونها جميعا ترتكز على الوقائع والمشاكل القانونية التي يطرحها القرار، ومن ثم ابراز الحل القانوني السليم.

تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفرقة بين حل مسألة قانونية أي حل قضية والتعليق على حكم قضائي، كون الأولى مجموعة وقائع عملية يطلب من الطالب إيجاد حل قانوني لها، بينما القرار هو مجموع وقائع عملية أعطت لها إحدى المحاكم حلا ويطلب من الطالب تحليل هذا الحكم ونقاطه القانونية والنظر فيما إذا كان يتعارض مع النصوص القانونية، ومدى توافقه مع اجتهادات المحاكم وتماشيه مع رأي الفقه السائد.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الحكم أو القرار القضائي

إن كل حكم او قرار قضائي يصدر من جهة قضائية يؤدي إلى تحليل مسألة قانونية، إذن فالتعليق على حكم أو قرار قضائي هو مناقشة أو تحليل تطبيقي لمسألة قانونية نظرية، ويتم ذلك وفق منهجية مسطرة، لكن قبل الخوض في ذلك لا بد أن نعرج على تعريف الحكم والقرار القضائي ونبين مكوناتهما.

الفرع الأول: مفهوم الحكم والقرار القضائي وأجزاؤه

سنحاول في هذا الفرع أن نعطي مفهوم شاملا للحكم او القرار القضائي من خلال الخوض في المقصود بهذا الأخير والتعرف على مكوناته.

أولا: مفهوم القرار او الحكم القضائي

يعرف الحكم على أنه ما يصدر عن القاضي اتجاه المتخاصمين لإفادة ثبوت حق ما بطريق الإلزام، ويكون وفقا للشكل الذي يحدده القانون.[129] وفي الغالب يفرق بين الحكم الذي يصدر من محاكم الدرجة الأولى والقرار الذي يصدر عن المجلس القضائي والمحكمة العليا ومجلس الدولة، وهذا ما اوجد لدينا تعريفين أحدهما أوسع من الآخر الأول قانوني والثاني فقهي.

---

[129] – مهند فؤاد استيتي، أثر الحكم القضائي في المجتهدات، مجلة جامعة الخليل للبحوث، مجلد 04، العدد01، فلسطين،2009، ص 49.

أ- من الناحية القانونية

المقصود بالحكم (le jugement) ما يصـــــــــــدر عن محكـــــــــمة الدرجة الأولى، أما القرار (L'arrêt) فهو ما يصدر عن المجلس القضائي و المحكمة العليا و مجلس الدولة.

ب- من الناحية الفقهية

الحكم له مفهوم واسع من الناحية الفقهية فهو يشمل كل ما يصدر عن الجهات القضائية المختلفة مهما كانت درجتها أو تسميتها.[130]

ثانيا: أجزاء الحكم أو القرار القضائي

إن أبسط نظرة إلى الحكم أو القرار القضائي، تؤدي إلى ملاحظة أجزاء متميزة في شكلها ومحتواها، ويمكن تصنيفها على العموم إلى أربع أجزاء رئيسية نشير إليها فيما يلي:

أولا: الديباجة

كما في كل بحث، كذلك في القرارات القضائية هناك مقدمة وإن اختلفت العناصر التي تتكون منها مقدمة القرار عن مقدمة البحث القانوني، ومثلما تسمح لنا هذه الأخيرة بالتعرف العام على البحث، كذلك فإن مقدمة القرار القضائي أو ديباجته تمككنا من التعرف عليه.

ومن هنا يمكن القول أن الديباجة تشتمل على جميع العناصر الشكلية مثل، عبارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، باسم الشعب، التعريف بالجهة القضائية التي فصلت في النزاع، تعريف الأطراف و ممثليهم، كالمحامين و غيرهم، تاريخ صدور الحكم او القرار، ذكر بعض النصوص القانونية، وغالبا تكون هي السند القانوني للحكم ومؤشر إلى طبيعة المشكل القانوني المطروح.[131]

ثانيا: الحيثيات والدفوع و الطلبات و الأسباب القانونية

وتسمى بتسبيب الحكم وتعليله، وهي عبارة عن الأسباب الموضوعية والقانونية التي دفعت القاضي إلى اختيار الحل الوارد بمنطوق الحكم بالتحديد، ولماذا أيد او رفض طلبات الخصوم،

---

130 – غناي زكية، المرجع السابق، ص 20.

131 –تومي أكلي، المرجع السابق، ص 238.

وهذه الفقرات بمعنى فقرات الأسباب هي الجزء الأهم في الحكم بالنسبة للقانون، وتأخذ الجزء الأكبر في الحكم أو القرار، ومن ثم يحتوي هذا الجزء على طلب الحكم أو القرار و يحتوي بصفة عامة على الوقائع التي يعتمد عليها التراع و الادعاءات و دفوع الأطراف و حججهم و الحيثيات القانونية و هي تكييف القاضي للوقائع و الدفوع و الرد على الحجج التي تقدم بها الخصوم و التي يعتمد عليها القاضي لإصدار حكمه أو قراره.[132]

ثالثا: منطوق الحكم

هو عبارة عن نتيجة الحكم وهو الجزء الذي يهم الخصوم، وفيه يعلن القاضي قراره إما برفض الدعوى أو تأييدها مثلا أو رفض طلبات المدعي أو قبولها، ويشمل مضمون حكم القانون في نظر القاضي سواء بالنسبة لقاضي الموضوع أو قاضي تطبيق القانون ويعتبر هذا الجزء هو الأهم والنتيجة في أي حكم او قرار، نجد منطوق الحكم يبدأ في العادة بعبارات ذات طابع استنتاجي أو إرادة القرار أو الحكم مثل لذلك أو لهذه الأسباب قضت المحكمة، قرر المجلس القضائي، قررت المحكمة العليا.... مكتوبة في وسط السطر.[133]

الفرع الثاني: الهدف من التعليق على قرار أوحكم قضائي

إن منهجية التعليق على قرار أو حكم قضائي هي دراسة نظرية وتطبيقية في آن واحد لمسألة معينة، وبالتالي ينصب عمل القاضي في اجراء القياس المنطقي بين مضمون القاعدة القانونية التي تحكم التراع، وبين العناصر الواقعية لهذا التراع، وهو ما يفضي إلى نتيجة معينة هي الحكم الذي تتم صياغته في منطوق الحكم أو القرار.

ومن ثم فإن المطلوب من المعلق على الحكم او القرار القضائي ليس إيجاد حل للمشكل القانوني باعتبار أن القضاء قد بث فيه، وإنما التأمل ومحاولة فهم الاتجاه الذي ذهب إليه القضاء، لذلك لا يجوز الغوص في بحث نظري للموضوع الذي تناوله ذلك القرار.[134]

---

[132] – تومي أكلي، المرجع السابق،338

[133] – نفس المرجع ، ص 238،239

[134] –معداوي نجية، المرجع السابق، ص، 133.

وليكون التعليق سليما يجب أن يكون الباحث المعلق ملما أساسا بالنصوص القانونية التي تحكم النزاع، وأيضا بآراء الفقه القديمة منها والحديثة، التي تعرضت للمسألة، والاجتهاد الذي تناول هذه المسألة وبالمراحل التاريخية التي مر بها تطوره وصولا إلى أخر موقف في الموضوع ومن ثم بيان انعكاسات ذلك الحل من الوجهة القانونية.

ويتوجب على المعلق قراءة القرار بإمعان، ودراسة كل كلمة وردت فيه لأنه من الصعب التعليق على قرار غير مفهوم، لأنه ذلك سيسهل مهمة معالجة العناصر والجهات المختلفة للقرار موضوع التعليق في الشكل والأساس وفق منهجية مرسومة مسبقا لحالات التعليق، فلا يترك القرار ناحية عالجها إلا ويقتضي التعرض لها في التعليق بإعطاء حكم تقييمي للقرار ككل وفي مختلف الجوانب القانونية التي جاءت فيه.[135]

المطلب الثاني: مراحل التعليق على الحكم أو القرار القضائي

عملية التعليق على القرار او الحكم القضائي تتطلب من الطالب اتباع منهجية معينة مما يحتم عليه من أجل ذلك اتباع مرحلتين لازمتين أساسيتين.

الفرع الأول: المرحلة التحضيرية

في هذه المرحلة يستخرج الطالب من القرار قائمة يقصد منها ابراز جوهر عمل القاضي وصولا إلى القرار أو الحكم الذي توصل إليه وتحتوي هذه القائمة بالترتيب على:

أولا: الوقائع

هي كل الاحداث السابقة على الدعوى والتي أدت إلى حصول النزاع [136] تكون سببا في خلق النزاع أو فيها مساس بحق لشخص اكتسبه بموجب القانون هذا ما يستلزم رفع هذا الاعتداء، وعند استخراج الطالب لهذه الوقائع لا بد من مراعاة الأمور التالية:

---

135 – معداوي، نجية، ص 155

136 – نفس المرجع، ص 134

أ- العمل على استخراج الوقائع المهمة في حل النزاع:

المقصود **بالوقائع المهمة** تلك الاحداث التي حركت النزاع من جهة ومن جهة أخرى تعتبر الأساس في إيجاد السند القانوني المناسب لها، وذلك بموجب الحل الذي سيعطيه القاضي في الحكم أو القرار.

مثال:

في القرار يذكر أنه تم إبرام عقد بيع سيارة بين زيد وعمر وتبين بعد دفع القسط المتفق عليه من ثمن المبيع بينهما، أن المحرك فيه عيب وأن البائع لم يذكر ذلك للمشتري فغضب هذا الأخير وضرب البائع.

لنفرض أن القرار يعالج مسألة المسؤولية العقدية الناتجة عن عيب في التدليس، هنا لا داعي لأن نذكر واقعة الضرب ضمن الوقائع.[137]

ب- استخراج الوقائع وفقا للتسلسل الزمني وحسب وقوعها وترتيبها في شكل نقط:

بمعنى مراعاة التسلسل الزمني لها وفق حدوثها يكون عرضها بلغة وأسلوب المعلق وليس نقلها واقتطاعها من القرار كما هي.[138]

ت- الابتعاد عن الافتراض:

بمعنى أن المعلق يبتعد على افتراض وقائع لم تذكر في الحكم أو القرار محل التعليق بل يتقيد بتلك التي وردت فيه فقط وبالطريقة التي عرضت فيها على المحكمة.

مثال:

ذكر في القرار أن شخص باع قطعة أرضية لآخر بموجب عقد عرفي، دفع المشتري جزءا من الثمن، بعدها وقع بينهما نزاع حول صحة العقد كونه لم يفرغ في قالب رسمي.

هنا أنت كطالب معلق على القرار لا تذكر أن النزاع وقع بسبب عدم تكملة الثمن المتبقي من قبل المشتري إذا لم يذكر كواقعة مثلا.

---

[137] – معداوي نجية، المرجع السابق، ص 135.

[138] – حلمي محمد الحجار، المنهجية في القانون، الطبعة الثانية، دون دار نشر، دون بلد نشر، 2003، ص 409،410.

ث- تكييف الوقائع تكييفا صحيحا:

فكل تكييف صحيح للوقائع يؤدي إلى دراسة صحيحة مما يساعد إلى إيجاد حل قانوني صحيح للموضوع.

مثال:

حدوث نزاع حول بطلان عقد ايجار سكن لأن المستأجر يستخدمه لتخزين المخدرات أو للدعارة مثلا، هنا العقد يعد باطلا بطلانا مطلقا لأن السبب مخالف للنظام العام والآداب العامة، هنا البطلان ترتب لعدم صحة السبب وليس لعدم صحة المحل.

ثانيا: الإجراءات

هي عبارة عن مختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى حين صدور القرار أو الحكم محل التعليق[139]، ومهمة الطالب كمعلق تتمثل في عرض موجز لمراحل النزاع القضائية وبشكل واضح، ويجب عليه أن يراعي في استخراجها الأمور التالية:

أ- تحديد الجهات القضائية المرفوع أمامها النزاع:

بمعنى أن هذا الإجراء تم على مستوى المحكمة أو مجلس قضائي أو محكمة عليا.

ب- تبيان كل اجراء بدقة وايجاز وذكر كل النقاط المتعلقة به:

فيذكر الطالب طرفي الدعوى، نوع العريضة المقدمة من قبل المتقاضي، الجهة القضائية التي مثل أمامها المتقاضيان، بماذا يطالبان، ذكر نوع المحرر الصادر فيما إذا كان حكما أو قرارا، وكذا الجهة القضائية التي أصدرته، وبما يقضي.

ت- عدم افتراض أي إجراء جديد لم يكن في الدعوى:

فلو كان القرار محل التعليق صادرا من المجلس القضائي مثلا، فإن الإجراءات تنتهي بصدور القرار من المجلس القضائي، فلا يمكن افتراض أن أحد الأطراف قد يطعن بالنقض أمام المحكمة العليا.

---

[139] – معداوي نجية، المرجع السابق، ص135

ثالثا: الادعاءات

من تسميتها يتبين لنا أن الادعاءات ماهي إلا مزاعم وطلبات أطراف النزاع والأسس القانونية التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم، ولأن هذه الادعاءات تكون متضاربة ومتقابلة، فإن هذا التقابل والتضارب سيطرح مشكلا قانونيا، مما يضع على عاتق القاضي إيجاد حل قانوني للفصل في النزاع[140]، وعند استخراجك الادعاءات يتوجب عليك كطالب مراعاة الأمور التالية:

أ- **ذكر الادعاء مع ذكر الحجة والسند القانوني الذي استند عليها كل طرف:** بمعنى لا يكفي الادعاء بالقول بمخالفة أو سوء تطبيق القانون بل لا بد من ذكر النص القانوني الذي أساء القاضي تطبيقه، لأن هذا النص القانوني هو أساس استنباط المسألة القانونية محل التعليق، وبعدها يتم شرح حجة المتقاضي ودليله على صحة ادعائه بصفة موجزة.[141]

مثال: يدعي علي سوء تطبيق المادة 134 من القانون المدني الجزائري، حيث اعتبره القضاة مسؤولا عن الضرر الذي تسبب فيه ابنه أحمد في حين أن المسؤول الحقيقي هو مدير المدرسة باعتبار أن الضرر الذي وقع اثناء تواجد أحمد الذي هو ابن علي في المدرسة.

ب- **لا بد من ذكر هذه الادعاءات مرتبة:** بمعنى إذا كان القرار صادرا عن المجلس القضائي مثلا، فيذكر أولا ادعاءات المستأنف ثم ادعاءات المستأنف ضده، على ان تذكر في شكل نقط ويعرض كل ادعاء على حده، مع تجنب النقل الحرفي لحيثيات القرار، بل لابد على المعلق إعادة ذكر هذه الادعاءات بأسلوبه الخاص وبصفة مختصرة.

رابعا: المشكل القانوني

هو عبارة عن سؤال يتبادر لذهن القاضي عند فصله في النزاع وبعد سماعه ادعاءات الخصوم، ونظرا لتضارب هذه الادعاءات يتولد في ذهن القاضي مشكلا قانونيا يجد له حلا في أواخر الحيثيات إذ يصدره قبل وضعه لمنطوق الحكم وعليه يمكن القول أن الطالب يتوصل إلى

---

140 – معداوي نجية، المرجع السابق، ص 136

141 – غناي زكية، المرجع السابق، ص 24.

استخراج المشكل القانوني من الادعاءات و أيضا من الحل القانوني المتوصل إليه[142] لكن عليه أن يراعي في استخراج هذا المشكل ما يلي:

أ- **أن يطرح المشكل في شكل سؤال:** ففي المثال الذي ذكر سابقا بشأن بيع القطعة الأرضية بموجب عقد عرفي ، فالمشكل القانوني الذي يطرح هنا هل يتطلب هذا العقد افراغه في شكل رسمي؟ و بالتالي هل العقد العرفي المبرم الطرفين يعد باطلا ؟ و ما هي الآثار القانونية المترتبة عنه؟

ب- **لا بد على الطالب أيضا أن يعطي هذا المشكل الصيغة القانونية:** أي يعطيه قالبا وأسلوبا قانونيا، طالما أن الطالب هو رجل قانون، يتحتم عليه توخي أسلوب قانوني في صياغة الأسئلة التي تختلج ذهنه.

مثال:

بدل من أن يطرح السؤال التالي: هل يجوز لزيد أن يبيع لعمر قطعة أرضية بورقة عرفية؟ عليه أن يطرح السؤال بالأسلوب التالي: هل تعد الرسمية ركنا من أركان عقد البيع العقاري؟

ت- **لا بد على الطالب طرح المشكل القانوني بدقة:** إذ عليه توخي الدقة اللامتناهية في طرح المشكل القانوني، أي لابد أن يكون هذا الأخير محتويا على كل العناصر الأساسية المتعلقة بالنزاع.

مثال:

عوض أن يكون طرح المشكل طرحا عاما على هذا النحو: من المسؤول عن الضرر الذي سببه الطفل أيمن للجار جراء كسر زجاج سيارته هل هو الأب أو العمة؟

فإن الطرح يكون دقيقا على النحو: هل يسأل الاب عن الضرر الذي ألحقه ابنه القاصر بالجار بصفته متوليا للرقابة على هذا الابن ، أم تسأل عمته لاعتبار أن الطفل كان متواجدا عندها أثناء وقوع الضرر، وباعتبار أن الرقابة انتقلت إليها اتفاقا؟

ث- **تجنب الطرح النظري للمشكل القانوني:** يجب على الطالب أن يطرح المشكل القانوني طرحا تطبيقيا و تجنب الطرح النظري الذي لا يمت بأي صله للقضية

---

[142] – تومي أكلي، المرجع السابق، ص240.

التطبيقية المعروضة، بمعنى عليه طرح سؤال يتعلق بالنزاع المعروض في الحكم أو القرار.[143]

مثال:

بدلا من طرح السؤال كالأتي: هل التدليس يعد عيبا في العقد؟ وما هي صوره وأثاره؟
يطرح المشكل تطبيقيا على النحو الآتي: هل وقع خالد في تدليس؟
هل يعتبر سكوت خالد عن العيب التقني الموجود في المبيع بمثابة حيلة تدليسية تؤدي إلى امكانية إبطال العقد؟

بعد أن يفرغ الطالب من انجاز المرحلة التحضيرية من التعليق على القرار أو الحكم القضائي يمر لثاني مرحلة ألا وهي المرحلة التحريرية.

الفرع الثاني: المرحلة التحريرية

إن تقييم الحكم أو القرار هو إبداء الرأي الشخصي من خلال مناقشتنا أو تقييمنا للحل من الوجهة القانونية، أي دراسة ما إذا كان الحل القانوني الذي اعتمدته المحكمة يتوافق مع الحل المعتمد في القانون الوضعي وعلى ضوء الآراء الفقهية والاجتهادية في الموضوع المطروح.
هذا ما يجعل هذه المرحلة أي المرحلة التحريرية تقتضي وضع خطة لدراسة المسألة القانونية والإجابة على النقاط والاشكالات القانونية التي يطرحها القرار قبل مناقشتها نظريا وتطبيقيا في آن واحد.

أولا: الخطة

يشترط في هذه الخطة مجموعة من الأمور يمكن تلخيصها في النقط التالية:

أ- يكون تصميمها كتصميم البحث العلمي تماما، أي مقدمة وصلب موضوع وخاتمة.

ب- أن تكون دقيقة العناوين مع تجنب أن تكون هذه الاخيرة طويلة مع تفادي العناوين العامة.

---

[143] – تومي أكلي ، المرجع السابق، ص240.

ت- أن تكون متوازنة، ومتسلسلة منطقيا، أي تكون العناوين من حيث مضمونها متتابعة وفقا لتتابع الوقائع فنظهر بذلك بداية النزاع في بداية الخطة كما ننهيها بنهاية النزاع.

ث- وضع خطة تجيب على المشكل القانوني المطروح فإذا كان ممكنا يتم استخراج نقطتين قانونيتين وتعالج كل واحدة منهما في مبحث مستقل، وهي الخطة المثالية لمعالجة أغلب المسائل القانونية المطروحة من خلال الأحكام والقرارات القضائية.[144]

بعد أن يضع الطالب الخطة بكل عناوينها، يبدأ من خلالها بمناقشة المسألة القانونية التي يتعلق بها الحكم او القرار القضائي محل التعليق، بدءا بالمقدمة مرورا بصلب الموضوع ووصولا للخاتمة.

ثانيا: المقدمة

للمقدمة أهمية بالغة في التعليق على الحكم أو القرار القضائي، حيث يبدأ الطالب بعرض موضوع المسألة القانونية محل التعليق بصورة موجزة، بعد ذلك يعمد إلى تلخيص قضية الحكم أو القرار في فقرة يسرد فيها بإيجاز كل من الوقائع والاجراءات والادعاءات بشكل مختصر. وتنتهي المقدمة بطرح المشكل القانوني في صيغة قانونية واضحة.

ثالثا: المناقشة

في صلب الموضوع يقوم المعلق في كل نقطة من نقط الخطة بمناقشة جزء من المسألة القانونية المطلوب دراستها، مناقشة نظرية وتطبيقية مع إعطاء رأيه في الحل القانوني للنزاع، فالدراسة تكون موضوعية وشخصية.[145]

حتى يستطيع الطالب من القيام بمناقشة الحكم أو القرار القضائي وتقييمه، عليه الاستعانة بالمعلومات النظرية المتعلقة بالمسألة القانونية محل التعليق مع الرجوع في كل مرة إلى حيثيات الحكم أو القرار محل التعليق لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة.

---

[144] – لحسين بن شيخ آث ملويا، حوليات القانون، أعمال تطبيقية في القانون، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص102.

[145] – معداوي نجية، المرجع السابق، ص 139.

رابعا: الخاتمة

في الخاتمة يقوم الطالب بعرض نتيجة ما توصل إليه من خلال معالجته للحكم أو القرار القضائي، وذلك عن طريق إدراج فقرات في هذه الأخيرة على النحو التالي:

في الفقرة الأولى يتم استخراج الحل القانوني من النواحي الاجتماعية والاقتصادية أي المصالح التي يحميها القانون، وهنا يظهر المعلق تقييمه للقانون الوضعي ذاته أو القاعدة القانونية التي طبقتها المحكمة.

في الفقرة الثانية يتم إبراز الإضافة التي قدمها الحكم او القرار إلى العلم القانوني، وذلك بإظهار النتائج التي يمكن أن تترتب على الحل الذي اعتمدته المحكمة على صعيد تصور القانون الوضعي.

في الفقرة الأخيرة أي تختتم الخاتمة بخلاصة إجمالية للنقط المطروحة إما بالإيجاب أو السلب أي بموافقة أو معارضتها مع عرض البديل وبهذا يختم المعلق تعليقه على القرار.[146]

المحور الثاني: منهجية اعداد مذكرة استخلاصيه

كثيرا ما كان يبلغ مسامعنا مصطلح مذكرة استخلاصية، و صراحة قبلا لم نكن نفقه المقصود بها و لا حتى طريقة صياغتها بل كنا نستصعب ذلك، إلى أن تم الاحتكاك فعليا بهذه الأخيرة من خلال مقياس منهجية العلوم القانونية، و لتحديد المقصود من المذكرة الإستخلاصية وجب إبتداءا أن نبين أنها أحد الأعمال التي قد يكلف بها الطالب الجامعي أو المترشح إلى مسابقة مهنية معينة أو الموظف بأحد المؤسسات، فهي تتطلب تقنيات منهجية لإعدادها، لأن الطالب خلال إعدادها يتعامل مع عدد من الوثائق يجب عليه أن يستخرج أهم ما ورد فيها من مسائل وإشكالات قانونية ويحاول الإجابة وتقديم الحلول له.

---

[146] – غناي زكية، المرجع السابق، ص 192.

المبحث الأول: مفاهيم أولية حول المذكرة الاستخلاصية

سنحاول في هذا المبحث البحث في مفهوم المذكرة الاستخلاصية من خلال إيجاد تعريف لها والتعرض لمختلف أنواعها.

المطلب الأول: المقصود بالمذكرة الاستخلاصية

في هذا المطلب سنحاول التعرف للجوانب المختلفة من تعريف المذكرة الاستخلاصية ونبين الأمور التي يجب تجنبها عند القيام بالاستخلاص.

الفرع الأول: تعريف المذكرة الاستخلاصية

هي مجموعة من الوثائق تعالج فكرة معينة أو موضوع معين وتختلف طبيعة هذه الوثائق فقد تكون مجموعة من النصوص القانونية أو نصوص فقهية: مقتطف من كتاب قانوني معين نص من جريدة معينة أو قرارات قضائية، أو تعليق على قرار معين، المهم، أنها مجموعة وثائق تحمل ارتباط منطقي معين وتدور حول فكرة معينة أو مجموع أفكار.[147]

قد يثير هذا الملف إشكالية قانونية بمعنى وجود تناقض أو اختلال ما سواء في النصوص القانونية أو الاجتهادات القضائية أو رأي الفقه وعلى الطالب بعد القراءة المتأنية اكتشافه. بمعنى آخر يتوجب على الطالب أن يستخلص من الوثائق الموضوع العام الذي تدور حوله ولتحديد مفهوم المذكرة الاستخلاصية وجب التعرض إلى جانبين:

أولا: الجانب الشكلي

يقوم هذا الجانب من زاوية ينظر فيها للمذكرة الاستخلاصية على أنها مجموعة من الوثائق التي تتطلب تحليلها و تسجيل ما استخلصه الطالب من مسائل، واستنتاجات و حلول، و من هذا المنطلق إن المذكرة الاستخلاصية تعرف على أنها مجموع وثائق تدور حول فكرة معينة تعالج موضوعا معينا قد يكون نصا أو رأيا فقهيا أو مقتطفا من كتاب معين أو نصا من جريدة

---

147 – فريدة سقلاب، المرجع السابق، ص 80.

معينة أو حكما أو قرارا قضائيا ، و المهم في ذلك كله ان المذكرة الاستخلاصية هي مجموعة وثائق تحمل ارتباطا منطقيا معينا من حيث الموضوع و تتمحور على فكرة أو مجموعة أفكار و قد تكون متناقضة في مظهرها فيحرص القائم بها على إزالة هذا التناقض واستخلاص ما تضمنته من مسائل و إشكالات و حلول قانونية.

ثانيا: الجانب المنهجي

من هذا الجانب فإن مصطلح مذكرة يشير إلى ان الطالب هو بصدد إعداد مذكرة استخلاصية ومن ثم سينجز بحثا بمواصفات علمية، وهو علميا يجعل من المذكرة الاستخلاصية إحدى أنواع البحوث العلمية المختصرة، ومن ثم يتعين على الطالب من خلال هذه المذكرة أن يتعامل مع عدة وثائق قانونية فقهية أو قضائية يقوم بتحليلها واستخراج أفكارها واستخلاص مسائلها والحلول الممكنة، استنادا إلى خطة منهجية محكمة، ليسترشد بها عند تحديد المذكرة.[148]

فالمذكرة الاستخلاصية عمل علمي غاية في الدقة يشبه معالجة النصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية مع تلخيصها، إذ يتوجب على الطالب بذل المزيد من الجهد من أجل الخروج بملخص لموضوع الوثائق القانونية والفقهية والقضائية المعروضة عليه، ويستعرض ما تضمنته من أفكار ومسائل تتطلب قدرا من التحليل العلمي الوافي والكافي؛ بعيدا عن التطويل المخل والاختصار الممل.

و هنا يمكننا القول أن المذكرة الاستخلاصية من الناحية المنهجية هي معالجة مجموعة من الوثائق القانونية و الفقهية و القضائية بطريقة علمية بهدف استخلاص ما تضمنته من أفكار أساسية وثانوية، وعرضها عرضا متسلسلا يكشف عن قدرة الطالب على استيعاب مضامين تلك الوثائق، وتلخيصها و استخلاص ما اشتملت عليه و تضمنته من مسائل قانونية تتطلب التحليل، إنتهاءا بتقيمها وربما تقويمها، عبر ما يسجله من نتائج و يعرضه من حلول، ذلك لأن

---

[148] -– عبد المنعم نعيمي، تقنيات اعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للطباعة والنشر، الجزائر، دون سنة نشر، ص225.

وثائق المذكرة الاستخلاصية تختلف شكلا و تتقارب أو تتفق موضوعا وتنفرد منهجيا، من خلال طريقة إعدادها إضافة إلى اعتمادها على مناهج مختلفة.[149]

الفرع الثاني: ما يجب تجنبه عند القيام بالاستخلاص

على الطالب أو المستخلص عند قيامه بالاستخلاص أن يتجنب مجموعة من الأمور نوجزها في النقط التالية:

- جمع وثائق وإعداد حوصلة لكل وثيقة بصفة مستقلة عن باقي الملف.

- معالجة كل الأفكار والوثائق بدون أساس منهجي.

- عرض حال عن قراءة الوثائق وموجز مقتضب لمختلف النصوص.

- شرح النصوص الموجودة في الملف.

- التعبير عن رأي شخصي يتعلق بالنصوص أو الأفكار التي تعرضها أو اتخاذ موقف تجاه المناقشة التي أثارها الموضوع محل الاختبار.[150]

المطلب الثاني: أنواع المذكرة الاستخلاصية

سنحاول في هذا المطلب التطرق لأهم أنواع المذكرة الاستخلاصية التي تختلف بحسب مجال المذكرة في حد ذاتها و ذلك نبعا للفرعين المكونين له.

الفرع الأول: المذكرة الاستخلاصية الأكاديمية

ونقصد بها المذكرة التي ترتبط بالمسار التكويني الأكاديمي للطالب الباحث في المؤسسات الجامعية، أي تلك التي درسنا منهجية اعدادها في القسم الأول من هذا البرنامج والتي يعدها

---

149 – عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 226

150 – بوسعدية رؤوف، محاضرات في منهجية العلوم القانوية، موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين،سطيف 2015،02-2016،ص 67.

الطالب في مرحلتي التدرج و بعده، و التي تمكن الطالب المكلف بإنجازها بأعداد استخلاص من خلال معالجة النصوص القانونية و الفقهية و الأحكام و القرارات القضائية و غيرها من النصوص المتاحة له.

الفرع الثاني: المذكرة الاستخلاصية الرسمية

نعني بها المذكرة الاستخلاصية التي تعدها الهيئات الرسمية داخل الدولة، ومنها المذكرة الاستخلاصية القضائية، فالطالب المترشح للقضاء يجب عليه الاطلاع على منهجية إعداد مذكرة استخلاصية لأنها تندرج ضمن أسئلة الاختبار الكتابي للترشح لهذه الوظيفة، كما أن الطالب القاضي في مرحلة التكوين يجب عليه التمكن من منهجية إعدادها، لان عمله لاحقا يرتبط باستخلاص الحلول المتضمنة بما يصدره من قرارات و أحكام قضائية تهيئة له على العمل في القضاء لاحقا، كذلك بالنسبة لعمل القاضي في مرحلة تربصه فضلا عن مرحلة لاحقة (أي مرحلة تنصيبه) فانه يمارس منهجية استخلاص المسائل القانونية العالقة، وحلولها ميدانيا.[151]

الفرع الثالث: المذكرة الاستخلاصية المؤسساتية

هي المذكرة التي يتم إعدادها لدراسة وضع من الأوضاع التي تهم مؤسسة ما، مهما كان نوعها أو نشاطها، ومعالجتها من وجهة نظر قانونية من خلال دراسة ملف أو ملفات من مجموعة وثائق إدارية وقانونية ترتبط بنشاط المؤسسة، ويمكن ان يعد هذه المذكرة المستشار القانوني للمؤسسة أو الموظف المكلف بذلك

المبحث الثاني: مراحل إعداد وتحرير المذكرة الاستخلاصية

إن تحرير المذكرة الاستخلاصية يقتضي منا المرور بمرحلتين لازمتين مرحلة تحضيرية و مرحلة تحريرية على النحو الذي سيتم التفصيل فيه ضمن المطلبين المكونين لهذا المبحث.

---

151 – عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق،ص224.

المطلب الأول: المرحلة التحضيرية

هي مرحلة معالجة المسائل القانونية التي تتضمنها الوثائق المرفقة بطريقة ممنهجة ودقيقة وذلك من خلال:

1-أخذ نظرة سريعة على الوثائق التي يتألف منها الملف عادة ما يذكر في الصفحة الأولى قائمة الوثائق المرفقة.

2-الشروع في قراءة الوثائق مع إتباع بكل بساطة الترتيب الذي سلم في الملف غير أنه في بعض الحالات من الأفضل أن يقوم الطالب بترتيب الوثائق حسب طبيعتها (نصوص قانونية، أراء فقهية ، اجتهاد قضائي).

3-خلال القراءة يركز الطالب على فهم كل وثيقة ويحاول الاحتفاظ في ذهنه بالمعلومات التي يرى أنها أكثر ملائمة للمسألة المعروضة وأكثر أهمية لها يمكن خلال هذه المرحلة تسطير الجمل أو الفقرات وبالتوازي مع ذلك تسجيل الأفكار العامة الهامة التي تحتويها الوثيقة في المسودة قصد تسهيل إعداد المذكرة لاحقا، كما ينصح الطالب بكتابة ما استخلصه من كل وثيقة بكيفية تجنبه العودة إليها في كل مرة ربحا للوقت.

4-بالتوازي مع تقديم قراءة الوثائق يحاول الطالب أن يستخرج بعض الأفكار الرئيسية للخطة[152].

5-عند نهاية قراءة الوثائق وتحليلها يتعين على الطالب أن يقوم بترتيبها إذ يمكن من خلال ذلك التعرف مثلا على تطور الاجتهاد القضائي مع مراعاة إمكانية تكامل الوثائق أو تعارضها حسب محتواها وهو ما يؤدي إلى استخلاص الخطوط العريضة للملف والشروع بعد ذلك في إعداد الخطة المناسبة وتحرير المذكرة.[153]

وعلى ذكر الخطة لا بد أن تتوفر فيها الشروط التالية:

- المنطقية والتسلسل والتوازن.

---

[152] – فريدة سقلاب، المرجع السابق، 80

[153] – نفس المرجع، ص 81

- عدم تخصيص مطلب لكل وثيقة، كون موضوع النوع الواحد من الوثائق وحدة واحدة لا تتجزء.
- الخطة لا تعتمد أساسا على الأفكار الشخصية للطالب وإنما على تبسيط ما احتوته الوثائق المختلفة.

المطلب الثاني: المرحلة التحريرية

في هذه المرحلة يقوم الطالب بالاستخلاص من الوثائق المقدمة له وتحرير مذكرة استخلاصيه وفقا للمنهجية المسطرة لذلك ولا بأس أن نورد نموذجا لصياغة هذه الأخيرة.

الفرع الأول: العناصر المكونة للمرحلة التحريرية

وهي نفس المراحل المتبعة في تحرير البحث العلمي وهي كالآتي:

أولا: المقدمة

إن مقدمة المذكرة الاستخلاصية تحتوي على العناصر التالية:

- التعريف بالموضوع المستخلص من الوثائق المقدمة أي تقديم الموضوع من خلال الوثائق المختلفة وبعدها التمهيد للموضوع الرئيسي المستخلص ويكون بإيجاز.
- الإفصاح عن الإشكالية والتي لا تكون في شكل سؤال بل تكون فكرة عامة حول الموضوع فقط.
- الإفصاح عن المنهجية المتبعة تقديما للخوض في الموضوع.[154]

[154] – بوسعدية رؤوف، المرجع السابق، ص 69

ثانيا: المتن

في المتن يقوم الطالب بدراسة الموضوع المعروض وفقا للخطة الموضوعة سابقا، حيث لو كان الملف يتضمن مجموع نصوص قانونية وقرارات المحكمة العليا والآراء الفقهية.

ثالثا: الخاتمة

في شأن الخاتمة هناك اختلاف بهذا الشأن فهناك من يقول ان المذكرة الاستخلاصية لا ينبغي أن تكون فيها خاتمة من الأساس، لأن مفهوم الخاتمة يقتضي ادراج نتائج و اقتراحات و هذا يتعارض و مفهوم المذكرة الاستخلاصية و الغرض منها لهذا ما يصاغ في الأخير يسمى خلاصة.[155]

الفرع الثاني: نموذج عن طريقة تحرير مذكرة استخلاصية

ارتأينا أن نورد في هذا الفرع نموذجا تطبيقيا لمنهجية تحرير مذكرة استخلاصية كون هذه الأخيرة صعبة نوعا ما من حيث الصياغة مقارنة مع النص أو القرار.

أولا: كيف يتم صياغة المقدمة.

لا بد أن تتضمن المقدمة كما سبق الذكر العناصر التالية:

- التعريف بالموضوع المستخلص من الوثائق المقدمة أي تقديم الموضوع من خلال الوثائق المختلفة وبعدها التمهيد للموضوع الرئيسي المستخلص ويكون بإيجاز.
- الإفصاح عن الإشكالية والتي لا تكون في شكل سؤال بل تكون فكرة عامة حول الموضوع فقط.
- الإفصاح عن المنهجية المتبعة تقديما للخوض في الموضوع.

[155] – بوسعدية رؤوف، المرجع السابق، ص 69.

مثال ذلك أن الصياغة تكون كالتالي:

إن القرارات والنصوص القانونية والفقهية الموضوعة بين أيدينا تتناول إشكالية معينة ونذكرها .....

ثم نتبعها بالقول وهذا ما سنحاول أن نتناوله بالشرح والتحليل لتبيان الإشكالية وحله وفق منهجية موضوعية كالتالي..... (و نذكر الخطة).

ثانيا: كيف يتم صياغة المتن (صلب الموضوع).

في المتن يقوم الطالب بدراسة الموضوع المعروض وفقا للخطة الموضوعة سابقا، حيث لو كان الملف يتضمن مجموع نصوص قانونية وقرارات المحكمة العليا والآراء الفقهية فيتم البدء ب:

- **النصوص القانونية** وتبيان التوافق أو التعارض بينها.

مثاله كأن نقول أن النصوص جاءت في عمومها متوافقة مع بعضها البعض إذ تتناول جملة من المواد و التي تتمثل في:

المادة.....كذا.....والمادة.....كذا.....بمعنى أن نذكر كل ما تناولته المواد الموجودة في الملف بصفة عامة ثم نواصل القول بأنه: حيث يتضح لنا من خلال تحليلنا واستقرائنا لهذه النصوص أنها رتبت قاعدة عامة متمثلة في كذا.....(نذكر القاعدة)، واستثناء في المواد.....(نذكر المواد التي ذكر فيها الاستثناء).

أما إذا كان هناك تعارض فيجب تحديد التعارض ويذكر المادة التي نصت على ذلك التعارض بالتفصيل.

- **قرارات المحكمة العليا** ونبين الاستقرار أو مخالفة الاستقرار.

مثال ذلك: كأن نقول يظهر الاستقرار بين ملفات المحكمة العليا في تناولها للموضوع كذا.....حيث تناولت القرارات هنا (نذكر القرارات التي استقرت حول الموضوع) ونواصل القول غير أن القرار رقم كذا.....الصادر بتاريخ كذا.....رتب استثناء جسد عدم استقرار المحكمة العليا حيث قضت المحكمة العليا.....(ونذكر ذلك)، ونواصل بالقول وهو الأمر الذي يجسد بالفعل تناول المحكمة العليا للموضوع من وجهة كذا.....أي يشرح وجهة نظر تناول المحكمة العليا للموضوع المطروح بالملف.

- **الآراء الفقهية** نبين التقارب، التناقض، التباين، التسلسل أو التكامل بينها.

مثلا جاءت المقالات الفقهية التي تناولت موضوع الملف وهي ونذكر المقالات فالنص الأول للأستاذ .....الذي تناول فيه موضوع كذا.....أما النص الثاني فهو للأستاذ .....الذي تناول فيه بشكل .....وهنا يبين الطالب التقارب أو التباين أو التسلسل بين الرأي الأول والرأي الثاني ونواصل توضيح نقاط التعارض أو التكامل ليصل الطالب إلى استنتاج أن النصوص مثلا جاءت متوافقة ومتكاملة فيما بينها وغيرها من الاستنتاجات التي يمكن أن يتوصل إليها الطالب من خلال قراءته للنصوص الفقهية الموجودة في الملف.

ثالثا: كيفية صياغة الخاتمة.

خاتمة المذكرة الاستخلاصية ليست كخاتمة البحث العلمي لهذا يذهب العديد للقول بأن المذكرة الاستخلاصية ليس لديها خاتمة لأنها لا تنتهي بسرد النتائج والاقتراحات، بل هي مجرد معطيات تحصل عليها الطالب من خلال الوثائق التي هو بصدد دراستها.

مثال ذلك أن تكون صياغة خلاصة المذكرة الاستخلاصية كالآتي:

إن تناول الملف لموضوع (نذكر الموضوع) ..... جاء واضحا من خلال تعارض نستجليه من خلال: .....(هنا نذكر النص الذي جاء متعارضا وقد يكون حكما أو قرارا أو نصا أو مقالا)، ومن ثم يتوضح أن الإشكال القائم المتمثل في تناقض...

(هنا نستخرج القرار أو النص أو المقال الذي يشكل تناقضا مع موضوع الملف)، وذلك يجعل.... (النصوص متناقضة)، أو القرارات (غير مستقر)، أو (النصوص الفقهية غير متوافقة).

المحور الثالث التحرير الإداري

للتحرير الإداري قواعد وتقنيات لا بد من الالمام بها والتحكم في استعمالها بما يفي بالغرض المنشود الذي حررت من اجله مختلف المراسلات الإدارية، حيث لعبت هذه الأخيرة ولا تزال تلعب دورا مهما بالنسبة للنشاط اليومي على مستوى الإدارات المؤسسات.

لذا لا بد من أن يجتهد المحرر في تحسين مستواه وانتهاج أسلوب دقيق مبني على أسس متينة في مجال التحرير الإداري، وعليه يصبح لزاما على المحرر أن ينتقي أنجع الطرق التي تمكنه من ان يصل إلى هدفه المنشود والمتمثل في التحكم في الكتابة والانشاء الإداري.

المبحث الأول: مفهوم التحرير الإداري.

ليس كل من يعرف القراءة والكتابة قد يحسن كتابة رسالة بتعبير جيد، وفق قواعد وأسلوب دقيق، فالكتابة فن والرسالة أداة لإيصال أفكارنا واهتماماتنا وانشغالاتنا، وإن أسلوب وصياغة الوثيقة الإدارية وان كان يستعمل فيها لغة معروفة وشائعة إلا أنه مه ذلك تبقى الوثيقة الإدارية تتمتع بأسلوب خاص ومميز، لهذا وجب علينا الإحاطة بالمفهوم العام للتحرير الإداري ابتداء لنمر لبقية العناصر انتهاء.

المطلب الأول: المقصود بالتحرير الإداري

سنحاول في هذا المطلب البحث في مفهوم التحرير الإداري من خلال إدراج تعريف له ابتداء والتطرق إلى ما يجب معرفته عند تحرير المراسلة الإدارية.

الفرع الأول: تعريف التحرير الاداري

التحرير الإداري هو مجموعة من المراسلات والعقود والوثائق الإدارية التي تحرر وترسل إلى المصالح العمومية أو إلى أشخاص طبيعيين، في شكل رسائل أو جداول ارسال او برقيات او مذكرات أو مناشير...الخ[156]، إذن التحرير الإداري يقتضي قبل كل شيء معرفة كافية للغة التي يتم بها هذا الأخير

وهو على العموم يتطلب:

- الوضوح في التعبير عن الأفكار.
- التنسيق المنطقي للمعاني و التدقيق في التحرير.
- الأسلوب الصحيح و الدقيق في التحرير.

الفرع الثاني: ما يجب معرفته قبل كتابة الرسالة الإدارية

- قبل الشروع في تحرير أي رسالة لا بد من ان تدرك أن لكل رسالة موضوع خاص وأسلوب متميز.
- كل رسالة تنقسم الى فقرات متسلسلة وكل فقرة تتضمن فكرة معينة أنت ملزم بإيصالها للمرسل اليه.
- استعمال مسودة لتحرير المراسلة الإدارية لأن ذلك يساعد في مراجعة الأفكار واجراء تعديلات قبل أن تأخذ المراسلة شكلها النهائي والرسمي.
- استعمال المصطلحات البسيطة والهادفة والمرتبطة بموضوع الرسالة.
- احترام الجانب الشكلي للمراسلة الإدارية الذي يمنح للمرسل إليه الراحة عند القراءة واصدار حكم وإيجابي عن المرسل. أو محرر المراسلة.
- إن المرسل إليه بمجرد تلقي مراسلتك وقراءتها يستطيع تكوين نظرة عن مستواك الثقافي ودرجة أخلاقك وقوة شخصيتك ولباقتك.
- إذا طلب منك عند اعداد ملف اداري ارسال طلب خطي، فأنت ملزم بكتابته بخط اليد.[157]

---

[156] – معداوي نجية، المرجع السابق، ص 195

[157] – أحمد بلوذنين، دليلك في التحرير الإداري، ، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2019، ص 04.

- قد تحتاج الرسالة الإدارية عند ارسالها للإدارة المعنية ارفاقها بمجموعة من الوثائق في هذه الحالة لا بد من ان تشير بكل وضوح في اخر الرسالة المرسلة إلى طبيعة هذه الوثائق وعددها إن أمكن وذلك للفت نظر من أرسلت إليه، ويكون ذلك في شكل نقط.
- لا بد من كتابة تاريخ تحرير الرسالة بصورة واضحة ويستحسن أن يكون في اعلى الرسالة لأنه من خلاله تحدد المواعيد والآجال وبإمكانك ان تتخذ كل الإجراءات ضد الجهة المرسل إليها.
- بعد انهائك لكتابة المراسلة الإدارية لا بد أن تقوم بإمضائها، فلا قيمة للمراسلة الإدارية غير الممضاة، فالإمضاء يعبر عن المستوى الثقافي والاجتماعي وعن شخصية صاحب الرسالة.[158]

المطلب الثاني: مميزات التحرير الإداري.

التحرير الإداري او ما يطلق عليه الكتابة الإدارية يتميز بمجموعة من المميزات الشكلية والموضوعية على النحو التالي.

الفرع الأول: المميزات الشكلية

تتمثل المميزات الشكلية للتحرير الإداري فيما يلي:

أولا: الدمغة

وهي تنقسم إلى فرعين:

- اسم الدولة: وهي من اهم خصائص المراسلة الإدارية المتبادلة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والخواص، لأنها تضفي عليها طابع الرسمية ومن خلالها يتسنى معرفة النظام السياسي المعتمد.
- اسم الإدارة المرسلة: أو ما يعبر عنه بالطابع والعنوان والمقصود هنا مجموع البيانات التي توضح الإدارة المرسلة أو الهيئة التي صدرت عنها الوثيقة[159].

---

158 – أحمد بلوذنين، المرجع السابق، ص 05

159– رشيد جبيق، التحرير الإداري، دون دار نشر، الجزائر، 2010، ص 25.

ثانيا :رقم التسجيل

يقصد بترقيم المراسلات الإدارية إعطاء رقم لكل مراسلة أو وثيقة إدارية سواء كانت صادرة أو واردة من السجل المخصص لها.

ثالثا : المكان و التاريخ

وهما عنصران مهمان في المراسلة الإدارية حيث لا بد من تدوين مكان المراسلة واليوم والشهر والسنة بغية توثيقها وأرشفتها.

رابعا: صفة المرسل

وهي مجموع البيانات التي تسمح بالتعريف بالمصلحة أو الشخص صاحب الرسالة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا.

خامسا: صفة المرسل إليه

وهي مجموع البيانات التي تسمح بمعرفة الطرف الذي وجهت إليه المراسلة الإدارية سواء كان شخصا طبيعيا او معنويا.

سادسا: موضوع المراسلة

هو هدفها، حيث أنه يشمل عبارة تتصدر جسم الرسالة وتوضح باختصار، حيث يسمح بالإدراك السريع لأهمية الموضوع ويسهل دراسته وترتيبه.[160]

سابعا: المرجع

وهو السند الذي تستند عليه الإدارة عند الإجابة عن المراسلة إما قبولا او رفضا، إذن هو عبارة عن إشارة توضع تحت الموضوع والتي يقصد بها التذكير بوثائق سابقة يرجع اليها عند الضرورة من رسائل مناشير، مراسيم، تقارير، قرارات...[161]

---

[160] – رشيد جبيق، المرجع السابق، ص 25.

[161] – نفس المرجع ،ص 25،26

ثامنا: نص الرسالة

قد تتشكل الرسالة من مقدمة وعرض وخاتمة أو قد تقتصر على الموضوع والخاتمة، أي الدخول مباشرة في الموضوع، هذا لا يعني ان المراسلة الإدارية قد تتكون من ثلاث فقرات لا غير، إذ قد نجدها تتشكل من عدة فقرات بحسب الموضوع المطروح لتنتهي بعد غزالة الغموض الذي قد يرد في فقرة فتوضحه الفقرة الثانية أو الثالثة أو الرابعة ... حتى نصل الى توضيح المقصود من الرسالة.

تختتم الرسالة بصيغة المجاملة المتمثلة في عبارات التقدير والاحترام من الموظف إلى الرئيس الإداري، ومن الإدارة العامة إلى الإدارة الخاصة أو شخص طبيعي.

تاسعا: الامضاء

هو ما يسجله شخص كاسم له في شكل خاص، وذلك ليؤكد وثيقة مكتوبة وصدقها وتحمل مسؤوليتها، حيث أن الوثيقة غير الممضاة لا يترتب عليها أي مفعول قانوني وليكون الامضاء صحيحا لا بد:

-أن يكون صادرا عن السلطة المختصة قانونا.

-لا بد ان يكون مسبوقا بوظيفة المعني ومتبوعا باسمه ولقبه.[162]

الفرع الثاني: المميزات الموضوعية

بالرغم من أن التحرير الإداري له صيغة خاصة بكل محرر، الا أنه لا بد على المحررين استعمال لغة صحيحة وسليمة في تحريريهم وأن يتحروا مجموعة من الأمور تتمثل أساسا في:

أولا: التجرد

بمعنى الابتعاد عن الانفعال والعاطفة والالتزام بالموضوعية والجدية والرسمية.

[162] -رشيد جبيق، المرجع السابق، ص 27

ثانيا: المجاملة

إذ لا بد من ان تتسم الوثائق الإدارية باللباقة، فرغم أن الإدارة قد تجد نفسها في الكثير من الأحيان ملزمة بالرد سلبا عن بعض الطلبات غير أنها بالمقابل تسعى جاهدة لأن تضفي صفة التحفظ والحرص على الردود بأسلوب لبق يبقي الأمل لدى أصحاب هذه الطلبات قائما.

ثالثا: المسؤولية

كون كل الوثائق الإدارية ممضية من قبل ممثلي السلطة العامة هذا يعطيها ويضفي عليها طابع الرسمية، لهذا نجد التحرير الادري بعيدا كل البعد عن كل ما هو غامض و، مبهم او مجهول، حيث لا بد أن يكون مصدر أو الموقع على هذه الوثيقة الإدارية معلوما ومعروفا حتى يتحمل مسؤولية ما صدر عنه.

رابعا البساطة والوضوح

معناه ان يستعمل المحرر الإداري مصطلحات فنية بسيطة وواضحة، وأن يتجنب التكلف والغموض حتى يضمن تبليغ المضمون ذلك ان الأسلوب البسيط هو الأسلوب الأحسن والأصعب في ذات الوقت، حيث ان الهدف ليس إثارة إعجاب القارئ بل تبليغه الفكرة بأسلوب سلس يكون في متناول العامة.[163]

خامسا: الدقة

معناه أن المحرر لا بد أن يستخدم المفردات والكلمات والصيغ في معناها الحقيقي الذي لا يقبل أي تأويل او افتراض، فالإدارة قد تستخدم مصطلحات من القانون الإداري، المالي ، التجاري مثلا، لهذا وجب على المحرر في هذه الحالة معرفتها بشكل دقيق حتى يحسن استعمالها، ويكون مدركا لمدلولها حتى لا يجعل منها محل تساؤلات و تأول إلى غير المعنى المقصود.

---

[163] – نجية معداوي، المرجع السابق، ص 195.

سادسا: الموضوعية

هي من أهم خصائص المراسلة الإدارية، إذ على المحرر الإداري عند شروعه في تحرير الوثائق الإدارية كتابة اسم الإدارة المرسلة التي ينتمي إليها و هذا معناه أنه يكتب باسم الإدارة المرسلة لا باسمه الخاص، و بهذا يتحرر من الذاتية و يكون تحريره خاليا من كل انفعال أو عواطف شخصية، إذ لا بد أن يستعمل عبارات تليق بهيبة الإدارة و احترامها مثل صيغة " يشرفني" سواء في حال القبول او الرفض أي يعبر عن سيادة الإدارة لا عن سرورها او اسفها، لأن الادرة شخص معنوي لا يتأسف او يتألم او يحزن او يفرح، كما عليه ان يتجنب عبارات الشكر و الامتنان المبالغ فيها[164].

المبحث الثاني: بعض النماذج عن الوثائق الإدارية.

يفرض الطابع الرسمي للمراسلة الإدارية مجموعة من القواعد، سواء تعلقت بالجانب الشكلي أو الموضوعي، ولأن الوثائق الإدارية كثيرة ومتنوعة فإن لكل وثيقة مميزاتها الخاصة لهذا ارتأينا أن نخص هذا المبحث لإدراج بعض النماذج عن الوثائق الإدارية وإعطاء نبذة تعريفية مبسطة عنها.

المطلب الأول: المذكرة والمحضر.

كما هو واضح من عنوان هذا المطلب فإننا خصصناه للحديث عن وثيقتين مهمتين ودارجتين في الحقل الإداري ألا وهما المذكرة والمحضر مخصصين لكل وثيقة فرعا مستقلا.

الفرع الأول: المذكرة

وهنا سنحاول توضيح المقصود بهذه الوثيقة وأشكالها والهدف منها لندرج في الأخير نموذجا عنها.

---

[164] عمار بوضياف، المرجع في تحرير النصوص القانونية والوثائق الإدارية، طبعة أولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 87.

أولا: تعريف المذكرة

هي وثيقة إدارية داخلية ومؤقتة داخل الإدارة أو المؤسسة، لكونها لا تستعمل في التعامل مع أشخاص أجانب عن الإدارة أو المؤسسة وتنتهي صلاحيتها بانتهاء العمل الذي أصدرت من أجله[165].

تتضمن المذكرة تعليمات ومقررات من المسؤول الإداري على مرؤوسيه، قصد العمل على تطبيق التوجيهات الصادرة من أجل توحيد طريقة العمل وتحسينها، كما تصدر من المرؤوس الإداري إلى رئيسه لإفادته بمعلومات عاجلة أو آجلة

.

ثانيا: أشكال المذكرة.

تكون المذكرة في أحد الأشكال الآتية :

أ- مذكرة توجيهية: تصدر من الرئيس الإداري إلى مرؤوسيه قصد تحسين طرق العمل بالإدارة أو المصلحة.

ب- مذكرة إعلامية: تصدر من الرئيس الإداري للأفراد والجماعات في شكل إعلان للزوار بخصوص تحديد مواعيد الاستقبال مثلا، وتصدر من المرؤوس الإداري إلى رئيسه قصد إعلامه بوضعية ما.

ت-مذكرة إدارية أو مصلحية: تصدر في شكل إعلان من الرئيس إلى مرؤوسيه وتعني جميع المصالح والموظفين التابعين لها كتحديد مواعيد العمل مثلا...إلخ[166]

ثالثا: الهدف من تحرير المذكرة.

هو التماس تعليمات أو إعطاؤها أو التزود بأخبار أو طلب توضيحات بخصوص موضوع ما.

---

[165] – معداوي نجية، المرجع السابق، ص 201.

[166] – نفس المرجع، ص 202

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية

المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية

وتحسين مستواهم

4، شارع أولاد سيدي الشيخ الحراش-الجزائر-

رقم...../..../....:

مذكرة إدارية

الموضوع: مواقيت العمل خلال شهر رمضان الكريم

ليكن في علم جميع موظفي المعهد، أنه ابتداء من اليوم الأول لشهر رمضان الكريم سنة ... هجري، ستكون مواقيت العمل كالآتي:

- من يوم الأحد إلى يوم الخميس:
- من الساعة .....إلى .....صباحا
- من الساعة.....إلى .....مساء

وعليه، فالمطلوب من الجميع التقيد بالمواقيت المذكورة لضمان السير الحسن للمؤسسة.

حرر بالجزائر

في: .....

مدير المعهد

الاسم واللقب

الامضاء و الختم

الفرع الثاني: المحضر

كما بالنسبة للوثيقة السابقة سنحاول توضيح المقصود بالمحضر، الهدف من تحريره، أنواعـــه، وفي الأخير ندرج نموذجا عنه.

أولا: تعريف المحضر

هو وثيقة إدارية لها قوة الإثبات، تخول لصاحب سلطة أو عون مختص أن يدون فيها وقائع وأحداث أو وضعيات أو اجتماعات يكون قد سمعها أو شاهدها أو أشرف عليها، بموضوعية تامة وتدون تصريحات الأشخاص المعنيين والشهود في سجل رسمي.[167]

كلمة محضر تدل دلالة تامة على إثبات حضور الشخص او الأشخاص المعنيين أنفسهم في المكان والزمان المحددين للإدلاء بتصريحاتهم بخصوص حادثة أو واقعة معينة أمام السلطة المختصة مثل ما هو ثابت بمحاضر التصريح بالأشياء المسروقة او الاستنطاق الذي يقوم به أعوان السلطة العمومية، قد يكون المحضر أيضا وصفا شاملا لمجريات سير الاجتماع الذي يدون فيه كاتب الجلسة كل ما سمعه من مداخلات وتحقيقات من قبل الأعضاء مجتمعين.

ثانيا: الهدف من تحرير المحضر

كما هو واضح فإن الهدف من تحرير المحضر هو مشاهدة الوقائع والأحداث أو المقتضيات أو الوضعيات أو حضور جلسات الاجتماعات وتدوينها، كما يهدف إلى إثبات صحتهـــــا وإمكانية عرضها على المسؤولين الإداريين لاتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة بكل موضوعية.

من حيث الشكل نميز بين نوعين من المحاضر:

- محاضر تتناول وقائع وأحداث أو وضعيات أو تحريات.... (محضر تنصيب، معاينة مثلا).
- محاضر تتناول جلسات الاجتماعات الإدارية المختلفة (محضر اجتماعات).

---

[167] – نجية معداوي، المرجع السابق، ص 201.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية

مديرية التربية لولاية..... :

ثانوية..... :

رقم...../...../..... :

محضر تنصيب

في الأول من شهر أفريل سنة ألفين وتسعة، على الساعة الثامنة صباحا،

نحن السيد (اللقب والاسم) مدير ثانوية :

.....

أنه بمقتضى المقرر رقم: .....المؤرخ في :

.....

المتضمن تعيين السيد(ة) (اللقب و الاسم) في وظيفة أستاذ(ة) التعليم الثانوي

لمادة :

.....

قد نصبنا المعني (ة) بالأمر في مهامه (ها) الجديدة، واستلم(ت) عمله (ها)

يوم: 2009/04/01.

وإثباتا لذلك حررنا هذا المحضر وأمضيناه مع المعني(ة) بالأمر في يومه وساعته.

إمضاء المعني(ة) بالأمر

الجزائر في: 01 أفريل 2009

المدير

الاسم و اللقب:

الامضاء و الختم

المطلب الثاني: الاستدعاء والتقرير

خصصنا هذا المطلب لدراسة وثيقتين كثيرتي التداول ألا وهما الاستدعاء والتقرير، ومن ثم سنحاول إدراج معلومات نظرية عنهما بالإضافة لإدراج نموذج عن كل وثيقة كل في فرع مستقل.

الفرع الأول: الاستدعاء

سندرج نموذجا عن استدعاء لكن قبل ذلك نوضح المقصود به وأهم ما يميزه كوثيقة إدارية.

أولا: تعريف الاستدعاء

هو مراسلة إدارية بسيطة لها غرض واحد، وهو طلب حضور الأشخاص إلى مقررات العمل أو الاجتماع في مكان معين، أو طلب حضورهم مصحوبين بوثائق لاستكمال ملفات أو المشاركة في عمليات معينة، مثل إجراء مسابقات أو امتحانات أو عمليات تكوينية .

إضافة لقالب الاستدعاء الذي يتوافق وشكل الرسالة الإدارية بجميع عناصرها كما رأينا سابقان فإنه مع الإضافة لذلك يشتمل نص الاستدعاء على النقط التالية:

- تاريخ وساعة ومكان انعقاد الاجتماع، وموضوعه وجدول اعماله.
- يرسل الاستدعاء إلى المعني بالأمر داخل غلاف مغلق أو في شكل مطوية.

ثانيا: مضمون الاستدعاء

يتضمن الاستدعاء على الخصوص العناصر التالية:

- موضوع الاستدعاء
- جدول الأعمال
- التاريخ و الساعة
- المكان بالتحديد
- الوثائق الواجب ارفاقها[168]

[168] –أحمد بلوذنين، المرجع السابق، ص 22

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية

مديرية التربية لولاية..... :

ثانوية: ..... الجزائر في :

.....

الرقم:/...../..... مدير(ة) الثانوية

إلى

السيد(ة).....:

أستاذ(ة)

مادة.....:

الموضوع: استدعاء

يشرفني أن أدعوكم لحضور اجتماع مجلس التعليم،

لمادة: .....الذي سينعقد يوم:

.....على

الساعة..... :

بقاعة الاجتماعات، وذلك لدراسة المسائل البيداغوجية المحددة في جدول الاعمال المرفق

مدير (ة) الثانوية

الاسم و اللقب

الامضاء والختم

الفرع الثاني: التقرير

أيضا هنا سنحاول توضيح المقصود بالتقريد وتبيان أهدافه وإدراج نموذج عنه على النحو الذي سيأتي.

أولا: تعريف التقرير

هو وثيقة إدارية تحرر وتوقع دائما من المرؤوس إلى الرئيس قصد إفادته بواقعة معينة متبوعة باقتراحات تستهدف الحصول على موافقة الرئيس لاتخاذ قرارات حول وضعية معينة عاجلة أم آجلة.[169]

يتضمن التقرير وصفا أو تعديلا لمجريات مصلحة أو مؤسسة أو عملية من العمليات أو حادثة أو واقعة تتميز بمجموعة من المواصفات في الشكل والمضمون هي:

- دقة الوصف والتحليل.
- بساطة اللغة.
- الايجاز في التعبير.
- وحدوية الموضوع.

ثانيا: الهدف من تحرير التقرير

يهدف إلى تحقيق أغراض تختلف بحسب المواضيع والمعلومات المراد تبليغها إلى المسؤول الإداري، كتحليل وضعية من الوضعيات مثلا، أو التبليغ عن حالة طارئة، تشخيص أو طرح مشكلة.

كما يهدف تحريره إلى مساعدة المرسل إليه على فهم وضعية ما، أو ابداء رأيه فيها وذلك إما بقبولها أو رفضها أو تعديلها.

---

[169] –أحمد بلوذنين، المرجع السابق، ص 29.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية

المفتشية العامة

تفتيش إدارة المتوسطات

المقاطعة رقم: .....

تقرير: تفتيش إداري

سلك الموظف: ..... السنة الدراسية: ...../ .....

تاريخ التفتيش: .....بمتوسطة: .....

بلدية: .....دائرة: ..... ولاية.....

تاريخ التفتيش الأخير: .....العلامة أو التقدير: .....

أ- الموظف:

- اللقب والاسم: .....المولود(ة): .....الحالة المدنية: .....
- تاريخ ومكان الميلاد: .....ب: .....
- الوظيفة الحالية: .....الدرجة الأخيرة: .....
- الوظيفة السابقة: .....تاريخ التعيين في الوظيفة الحالية: .....
- الاقدمية في التعليم: .....

ب- المؤسسة:

- متوسطة: .....
- عنوانها: ..... رقم تسجيلها الوطني: .....
- عدد الافواج: .....عدد التلاميذ: .....عدد الأساتذة: .....
- معلومات إضافية: .....

.....

حررب.....في.....

المفتش العام

اللقب والإسم

الإمضاء والختم

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الالمام بكل الجوانب المتعلقة بالمنهجية التطبيقية وفقا للبرنامج المسطر، واتخذنا منه ركيزتنا للانطلاق في الخوض في مختلف الجوانب المكونة له، إذ استهللنا طرحنا بالحديث عن منهجية تقديم استشارة قانونية، وعرجنا بعدها للمنهجية المتبعة للتعليق على النصوص القانونية وهي موحدة بالنسبة للنوعين أي النص التشريعي والفقهي، لنصل في الأخير لمشارف نهاية المحور الأول حيث تحدثنا حينها على المنهجية المتبعة للتعليق على الأحكام والقرارات القضائية.

المحور الثاني من الدراسة يصب في نفس المصب أي الجانب التطبيقي للمنهجية ونقصد بالحديث هنا منهجية تحرير مذكرة استخلاصية، ولا يخرج ثالث المحاور عن النطاق المدروس إذ أنه يلخص كل الجوانب المتعلقة بالتحرير الإداري، حيث من خلاله حاولنا التطرق لمفهومه وخصائصه ودراسة بعض النماذج عن المراسلات الإدارية.

وانطلاقا مما سبق دراسته خرجنا بجملة من النتائج نوردها في النقط التالية:

- من الثابت أن منهجية الاستشارة القانونية لا تخرج عن الإطار العام للمنهجية العلمية للبحث العلمي والدراسة والتفسير والتعليق.
- إن التعليق على النصوص القانونية طريقة تربوية حديثة لتدريب الطلاب على اختبار مدى استيعابهم للمناهج الدراسية وما تتضمنه من أفكار وقواعد ونظريات وقوانين علمية.
- حتى يتمكن الطالب من التعليق لا بد ان يكون ملما بالحقل المعرفي في المجال المراد التعليق عليه، لأنه لا بد أن تبرز شخصيته كمعلق، من خلال النقد و التحليل، و اقتراح البديل إلى ما ذلك من الملكات الفردية التي يكتسبها بالاطلاع الواسع على المصادر و المراجع القانونية.

- إن الطالب عند تحريره للمذكرة الاستخلاصية لا بد أن يلتزم بما ورد لديه من وثائق فحسب لأن افتراض أمور غير موجودة في الملخص تخرجه من دائرة الاستخلاص من الأساس.
- في الأخير نقول أن التحرير الإداري أسلوب و فن في ذات الوقت و له ما يميزه عن باقي ما درسناه، إذ ان أسلوبه فريد و نماذجه مضبوطة لا بد أن نصوغها بعناية بالغة لتؤدي الغرض المنشود منها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1- رشيد شميم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر، القبة، الجزائر، 2018.

2- حمد زيان عمر، البحث العلمي، مناهجه وتقنياته، طبعة رابعة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.

3- آيت منصور كمال، طاهير رابح، منهجية البحث العلمي، منهجية اعداد البحث العلمي، دار الهدى للطباعة، عين ميلة، 2003.

4- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2019.

5- هاني محمد كامل المنايلي، اعداد البحث القانوني، كيف تعد بحثا قانونيا متميزا، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر.

6- جبور عبد النور، المعجم الادبي، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1984.

7- عمار بوحرش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

8- فاضلي ادريس، الوجيز في منهجية البحث العلمي، ورد دون دار نشر، ودون مكان نشر، 2003.

9- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

10- صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، طبعة أولى، مكتبة زين الحقوقية الأدبية ش ذم م، لبنان، 2012.

11- أنطوان مقدسي، مشكلة المعرفة، دون دار نشر، دمشق، 1969.

12- جابر عبد الحميد جابر، أحمد خيري كاظم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

13- مسعد عبد الرحمان زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتاب القانوني، القاهرة، 2009.

14- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996.

15- معداوي نجية، الوافي في منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، مع نماذج تطبيقية، طبعة أولى، دار الإخلاص للنشر، وهران، 2020.
16- عبد المجيد لخذاري، منهجية البحث العلمي القانوني، دار الخلدونية، الجزائر، 2020.
17- عائشة بوعزم، منهجية البحث العلمي، دار الإخلاص والصواب، وهران، 2020.
18- قنديلجي عامر، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار اليازوزي العلمية، عمان،1999.
19- آيت منصور كمال، طاهير رابح، منهجية إعداد البحث العلمي، دار الهدى، عين مليلية،2003.
20- مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، طبعة ثانية، دار الطليعة، بيروت،1998.
21- مروان عبد المجيد إبراهيم أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الرواق للنشر والتوزيع، عمان ،2000.
22- ضحى نشأت الطالباني، البحث القانوني، مناهجه، أصوله، مصادره، أساليبه، طبعة أولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
23- صفية ناجح، آيات محمد، وسائط التخزين في الحاسوب، دون دار نشر، دون بلد نشر، 2015.
24- عيسى حيرش، منهجية البحث العلمي في العلوم الإدارية حسب المقاربة الاستنباطية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2021.
25- عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، مكتبة الاشعاع، الإسكندرية،1996.
26- عمار بوضياف، إعداد أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية، الإطار التنظيمي والمراحل والتقنيات، طبعة أولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.
27- عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، الجوانب الشكلية والموضوعية، طبعة أولى، دار الثقافة، عمان، 2015.
28- صلاح شروخ، الوجيز في منهجية القانونية التطبيقية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2010.

29- حلمي محمد الحجار، المنهجية في القانون، الطبعة الثانية، دون دار نشر، دون بلد نشر، 2003.
30- عبد المنعم نعيمي، تقنيات اعداد البحوث العلمية القانونية المطولة و المختصرة، دار بلقيس للطباعة و النشر، الجزائر، دون سنة نشر.
31- أحمد بلوذنين، دليلك في التحرير الإداري، ، دار بلقيس للنشر، الجزائرأ 2019.
32- رشيد جحيق، التحرير الإداري، دون دار نشر، الجزائر، 2010.
33- عمار بوضياف، المرجع في تحرير النصوص القانونية والوثائق الإدارية، طبعة أولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
34- لحسين بن شيخ آث ملويا، حوليات القاانون، أعمال تطبيقية في القانون، دار الهدى، الجزائر، 2012

ثانيا المطبوعات الجامعية:

1- فريدة سقلاب، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، موجهة لطلبة السنة الثانية جدع مشترك، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعية عبد الرحمان بن ميرة، بجاية، السنة الجامعية 2018/2017.
2- بوسعدية رؤوف، محاضرات في منهجية العلوم القانوية، موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين،سطيف 2016-02،2015

ثالثا: المجلات العلمية:

- مهند فؤاد استيتي، أثر الحكم القضائي في المجتهدات، مجلة جامعة الخليل للبحوث، مجلد 04، العدد01، فلسطين،2009،

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

مقدمة.....01

القسم الأول: تقنيات البحث العلمي 01.....02

المحور الأول: تعريف البحث العلمي ، أنواعه و خصائصه.....03

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي.....04

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي.....04

الفرع الأول: المقصود بكلمتي بحث وعلم 04

الفرع الثاني: تمييز العلم عما يقاربه من مصطلحات.....06

المطلب الثاني: أدوات البحث العلمي، أهدافه.....12

الفرع الأول: أدوات البحث العلمي.....12

الفرع الأول: أهداف البحث العلمي.....16

المبحث الثاني: خصائص البحث العلمي وأنواعه.....18

المطلب الأول: خصائص البحث العلمي 18

الفرع الأول: خصائص ومواصفات الباحث العلمي.....19

الفرع الثاني: مميزات البحث العلمي.....20

المطلب الثاني: أنواع البحوث العلمية.....22

الفرع الأول: تصنيف البحوث العلمية حسب الغرض.....23

الفرع الثاني: تصنيف البحوث العلمية حسب النطاق.....24

الفرع الثاني: تصنيف البحوث العلمية حسب درجة العلم.....25

المحور الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي.....27

المبحث الأول: مرحلة اختيار الموضوع.....27

المطلب الأول: طرق اختيار الموضوع وعوامله.....27

الموضوع	الصفحة

الفرع الأول: طرق اختيار الموضوع.....28
الفرع الثاني عوامل اختيار الموضوع 29
المطلب الثاني: موضوع البحث العلمي، عنوانه واشكاليته.....31
الفرع الأول: الفرق بين موضوع البحث العلمي وعنوانه.....32
الفرع الثاني: إشكالية البحث العلمي.....32
المبحث الثاني: مرحلة جمع المادة العلمية وقراءتها.....33
المطلب الأول: مرحلة جمع المادة العلمية.....34
الفرع الأول: أنواع الوثيقة العلمية 34
الفرع الثاني : الفائدة من استقاء المعلومة من مصدرها الأصلي و أماكن تواجدها.....36
المطلب الثاني: مرحلة القراءة والتفكير.....37
الفرع الأول: مفهوم القراءة وأهدافها.....37
الفرع الثاني: شروط القراءة وأنواعها.....38
المبحث الثالث: مرحلة تقسيم الموضوع.....39
المطلب الأول: شروط تقسيم الموضوع ومعاييره.....40
الفرع الأول: شروط تقسيم الموضوع 40
الفرع الثاني: معايير تقسيم الموضوع.....41
المطلب الثاني: أجزاء البحث العلمي.....42
الفرع الأول: الأجزاء المتعلقة بلب البحث.....42
الفرع الثاني: الأجزاء المتعلقة بتدعيم المعارف والفهرسة.....44
المبحث الرابع: مرحلة تدوين المعلومات (التخزين أو الاستعداد للتحرير).....46
المطلب الأول: أساليب التقليدية للتخزين 46
الفرع الأول: حفظ المعلومات في بطاقات.....47
الفرع الثاني: طريقة الملفات 48

الموضوع **الصفحة**

المطلب الثاني: الطرق الحديثة لتخزين المعلومات.....49
الفرع الأول: وسائط تخزين المعلومات في الحاسوب.....49
الفرع الثاني: استخدام برامج التخزين.....51
المحور الثالث: انجاز البحث العلمي (قواعد التحرير).....52
المبحث الأول: أهداف كتابة البحث العلمي ومقوماته.....52
المطلب الأول: أهداف كتابة البحث العلمي 53
الفرع الأول: إثارة الشك.....53
الفرع الثاني: نقذ الأفكار والوصول إلى معارف جديدة.....54
المطلب الثاني: مقومات كتابة البحث العلمي.....55
الفرع الأول: المقومات المتعلقة بالباحث وأسلوبه والمنهج الذي يتبعه.....55
الفرع الثاني: المقومات المتعلقة بعملية الاقتباس.....57
المبحث الثاني: قواعد كتابة البحث العلمي 58
المطلب الأول: قواعد التوثيق والاسناد في الهامش.....58
الفرع الأول: تهميش المقدسات والمعاجم.....58
الفرع الثاني: طريقة تهميش الكتب.....59
الفرع الثالث: طريقة تهميش المقالات.....62
الفرع الرابع: طريقة تهميش المذكرات والرسائل العلمية.....63
الفرع الخامس: طريقة تهميش النصوص القانونية.....63
الفرع السادس: طريقة تهميش الأحكام والقرارات القضائية.....63
الفرع السابع: طريقة تهميش المطبوعات.....64
الفرع الثامن: طريقة تهميش المقابلات الشخصية.....64
الفرع التاسع: تهميش المواقع الالكترونية 64
المطلب الثاني: ضبط قائمة المصادر والمراجع.....65
الفرع الأول: الاتجاه الأول.....65

الموضوع **الصفحة**

الفرع الثاني: الاتجاه الثاني.....66
خاتمة القسم الأول.....67
القسم الثاني: تقنيات البحث العلمي2.....69
المحور الأول: منهجية تقديم استشارة قانونية، ومنهجية التعليق على نص قانوني ومنهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية.....71
المبحث الأول: منهجية تقديم استشارة قانونية.....71
المطلب الأول: عموميات حول الاستشارة القانونية.....71
الفرع الأول: مفهوم الاستشارة القانونية.....71
الفرع الثاني: أطراف الاستشارة القانونية وأمثلة عن بعض حالات طلبها.....73
المطلب الثاني: آلية وضع الاستشارة القانونية.....75
الفرع الأول: المرحلة التحضيرية.....75
الفرع الثاني المرحلة التحريرية.....76
المبحث الثاني: منهجية التعليق على نص قانوني.....78
المطلب الأول: الإطار العام للنص القانوني.....79
الفرع الأول: مفهوم النص القانوني.....79
الفرع الثاني: الفرق بين التعليق على نص قانوني وتحليله وتفسيره.....80
الفرع الثالث: الهدف من التعليق على النص القانوني.....80
المطلب الثاني: آلية التعليق على نص قانوني.....81
الفرع الأول: المرحلة التحضيرية.....81
الفرع الثاني: المرحلة التحريرية 83
المبحث الثالث: التعليق على الأحكام والقرارات القضائية.....84
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الحكم أو القرار القضائي.....85
الفرع الأول: مفهوم الحكم والقرار القضائي وأجزاؤه.....85
الفرع الثاني: الهدف من العليق على الحكم أو القرار القضائي.....86

الموضوع **الصفحة**

المطلب الثاني: مراحل التعليق على الحكم أو القرار القضائي.....88
الفرع الأول: المرحلة التحضيرية.....88
الفرع الثاني: المرحلة التحريرية.....93
المحور الثاني: منهجية اعداد مذكرة استخلاصيه.....95
المبحث الأول: مفاهيم أولية حول المذكرة الاستخلاصية.....96
المطلب الأول: المقصود بالمذكرة الاستخلاصية.....96
الفرع الأول: تعريف المذكرة الاستخلاصية.....96
الفرع الثاني: ما يجب تجنبه عند القيام بالاستخلاص.....98
المطلب الثاني: أنواع المذكرة الاستخلاصية.....98
الفرع الأول: المذكرة الاستخلاصية الأكاديمية 98
الفرع الثاني: المذكرة الاستخلاصية الرسمية 99
الفرع الثالث: المذكرة الاستخلاصية المؤسساتية 99
المبحث الثاني: مراحل إعداد وتحرير المذكرة الاستخلاصية.....99
المطلب الأول: المرحلة التحضيرية.....100
المطلب الثاني: المرحلة التحريرية.....101
الفرع الأول: العناصر المكونة للمرحلة التحريرية.....101
الفرع الثاني: نموذج عن طريقة تحرير مذكرة استخلاصية.....102
المحور الثالث التحرير الإداري.....105
المبحث الأول: مفهوم التحرير الإداري.....105
المطلب الأول: المقصود بالتحريرالإداري.....105
الفرع الأول: تعريف التحرير الإداري.....106
الفرع الثاني: ما يجب معرفته قبل كتابة الرسالة الإدارية.....106
المطلب الثاني: مميزات التحرير الإداري.....107
الفرع الأول: المميزات الشكلية.....107
الفرع الثاني: المميزات الموضوعية.....109

الموضوع **الصفحة**

المبحث الثاني: بعض النماذج عن الوثائق الإدارية.....111
المطلب الأول: المذكرة والمحضر.....111
الفرع الأول: المذكرة.....112
الفرع الثاني: المحضر.....114
المطلب الثاني: الاستدعاء والتقرير.....116
الفرع الأول: الاستدعاء.....116
الفرع الثاني: التقرير.....118
خاتمة القسم الثاني.....120
قائمة المصادر و المراجع.....122
الفهرس.....125